

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية
دراسة حالة مجمع صيدال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

د. بروبة إلهام

إعداد الطالبان:

مبروكي مروة

روابي مسعودة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن تركي وليد	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بروبة إلهام	أستاذ محاضراً	مشرفا	جامعة بسكرة
3	بركات ربيعة	أستاذ محاضر	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى "

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات نشكركه على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل ونشكركه على فضله فهو المعان والمستعان في ذلك.

أتقدم بالشكر والإمتنان الكبير وخالص التقدير إلى أستاذتي و المشرفة على عملي الدكتورة إلهام بوروبة على قبولها الإشراف على هاته المذكرة، والتي كانت لنا نعم الأخت والأستاذة و أمدتنا بالنصح والتوجيه بكل أمانة وإخلاص، كما ساهمت في إثراء هذه المذكرة وإغنائها بالملاحظات العملية، فيبقى لها علينا دين عاجزين عن أدائه، أسأل الله أن يجزيها الله عنا كل خير.

ونتوجه بخالص شكرنا لكل من الأستاذ جيلح صالح والبروفيسور تومي ميلود الذين ساعدونا طيلة إنجازنا للمذكرة بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة أسأل الله العلي العظيم أن يرزقهم جنات النعيم وأن يبارك لهما في علمهم. كما لا أنسى كل من الأستاذ مرزوقي عبد الله والأستاذ حسام غضبان الدين على نصائحهم القيمة ومساعدتهم لي أثناء إنجاز المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتكبدو عناء تصحيحها وإثرائها بأرائهم.

كما لا أنسى أن أتوجه بالإمتنان والشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. وفي الأخير لا أنسى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وعلى كل من مدني بيد العون بأي شكل كان ولو بالكلمة الطيبة.

شكرا جزيلا لكم

الإهداء

أشكر الله عز وجل الذي منحنا العقل وأنعم علينا العلم وهدانا نوره وألهمنا الصبر ويسر لنا دربنا ومكثنا من تخطي الصعاب وقدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

ولأن شكر الناس من شكر الله، أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل "...وأخفص لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، إلى من ربنتي على حب العلم، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان **أمي الغالية والحنونة " حليلو نصيرة "** أدام الله عليها صحتها ورعاها وأبقاها تاجا على رؤوسنا.

إلى من ساندي منذ صغري وعلمني أن الحياة كفاح، إلى الذي غرس بداخلي أسمى المبادئ والقيم وكان قدوتي ومثلي الأعلى **أبي العزيز " عبد المجيد "** أطال الله في عمره.

إلى من أنار لي دربي وعلمني حب الصلاة **" عيساوي محمد "** أطال الله في عمره وبارك له في صحته .

إلى من ترعرت معهم ونما غصني بينهم، إلى مصابيح دربي وشموع حياتي، إلى من قاسمني أحزاني وأفراحي إلى إخواتي حفظهم الله لي **" شهيناز ، دلال "**.

إلى أعمدة بيتنا، إلى من عشت معهم طفولتي، إلى إخوتي **" بلال ، يونس ، بلال "** أطال الله بعمرهم.

إلى أخواتي اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من تحلو بالوفاء والإخاء **" شهرزاد، بثينة، نعيمة، إيناس، وفاء، شيماء "**

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة، جميع زملائي وزميلاتي دفعة ماستر محاسبة 2020 .

إلى كافة من ساعدني من قريب ومن بعيد في إنجاز هذا العمل جازاهم الله خيرا.

مبروكي مروة

ملخص الدراسة

باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للشركة الأم التي تمتلك مساهمات في مجموعة من الشركات التابعة.

ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث قمنا بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وثانيتها ميداني أو تطبيقي يعتمد على التحليل من خلال الاعتماد على القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال للفترة (2016/2018) وتحليلها عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، لمعرفة مدى اعتماد المجمع على القوائم المالية وقد خلصت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها أن للقوائم المالية المدمجة دور فعال في اتخاذ القرارات، حيث أن لكل قائمة من القوائم المالية المدمجة دور معين في اتخاذ القرارات، حيث نجد الميزانية المدمجة تقدم معلومات حول الوضعية المالية للمجمع، أما بخصوص حسابات النتائج المدمج يقيم أداء المجمع من ربح أو خسارة، في حين يساهم جدول التدفقات النقدية المدمج من معرفة جميع التفاصيل التي تتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة.

أوصت الدراسة على أنه يجب على متخذي القرارات الاعتماد على القوائم المالية المدمجة في تقييم الأداء المالي للمجمع لما له من أهمية في تقييم الوضعية المالية للمجمع.

الكلمات المفتاحية: مجمع الشركات، القوائم المالية المدمجة، الشركة القابضة، الشركة التابعة، اتخاذ القرارات، التحليل المالي.

Abstract :

Our subject study is based on now taking decisions by relying on the integrated financial lists i.e financial lists of the mother company which has contributions in the group of the sub company ,and though the financial analysis of the integrated financial lists ,several wers of these financial lists could the appropriate decisions in which they should contain the quality features of financial lists such as :appropriatenes , credibility , and reliability to express the corporation s financial reality to achieve that ,we have adapted the analystic descriptive method ,and case study in which our study is sub .divided into two main parte ,the outieal part that shows the different sourees related to the study ,and the second part relies on the analysis of the integrated financial lists of sydal group during the period (2016 to 2018)through insinuation of the financial balance ,and financial rate to know to that extent .

The corportation relies on the integrated financial lists in decision taking this study has been summarized up by aset of outcomes including that the integrated financial lists have a crucial role in decision-taking in which every financial list has a specific role in decision –taking .

We find that the integrated budjeting presents information integrated about the corporation flow evaluates group performance where as the table of the integrated treasuree contribues in knowing the details related to pay in ,and pay out cash flow during a certain period of time . The study recommondates that decision –takers have to relyon the integrated financial lists in evaluating the corporation financial performance in which it is very signifiacant in assessing the financial situation of the company .

Key words : corporations group, integrated financial lists, pay in corporation, sub-company, decision –taking, financial.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	الملخص
-	الفهرس
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الجداول
-	قائمة المختصرات
-	قائمة الملاحق
أ- خ	مقدمة
39-02	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية المدمجة
02	تمهيد
15-03	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقوائم المالية المدمجة
06-03	المطلب الأول: ماهية الإندماج
14-06	المطلب الثاني: ماهية المجمع والشركة القابضة
15-14	المطلب الثالث: مفهوم القوائم المالية المدمجة
24-15	المبحث الثاني: الشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مدمجة وإجراءات إعدادها
20-16	المطلب الأول: أنواع القوائم المالية المدمجة
21-20	المطلب الثاني: إجراءات إعداد قوائم مالية مدمجة
24-21	المطلب الثالث: نطاق القوائم المالية المدمجة
38-24	المبحث الثالث: معايير المحاسبة والتقارير المالية الخاصة بالتجميع
31-24	المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالتجميع
35-31	المطلب الثاني: معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالتجميع
38-35	المطلب الثالث: طرق التجميع
39	خلاصة الفصل
78-41	الفصل الثاني: القوائم المالية المدمجة كأداة لإتخاذ القرارات
41	تمهيد
46-42	المبحث الأول: ماهية عملية إتخاذ القرارات
42	المطلب الأول: مفهوم عملية إتخاذ القرارات
45-42	المطلب الثاني: مراحل عملية إتخاذ القرارات

فهرس المحتويات

46-45	المطلب الثالث: أهمية عملية إتخاذ القرارات
54-46	المبحث الثاني: تصنيفات القرارات ومختلف العوامل المؤثرة فيها
49-46	المطلب الأول:العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات
52-49	المطلب الثاني:تصنيف القرارات
54-52	المطلب الثالث:المشكلات التي تواجه عملية إتخاذ القرارات
77-54	المبحث الثالث:مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات
56-54	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
72-56	المطلب الثاني: دور مؤشرات التحليل المالي في إتخاذ القرارات
77-72	المطلب الثالث: مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات
78	خلاصة الفصل
147-80	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بمجمع صيدال
80	تمهيد
88-81	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال
82-81	المطلب الأول: نشأة المجمع وتعريفه
83	المطلب الثاني: مهام المجمع وأهدافه
88-84	المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للمجمع
119-88	المبحث الثاني:واقع تقديم عرض القوائم المالية المدمجة بمجمع صيدال
104-88	المطلب الأول: خطوات إعداد قوائم مالية مدمجة
111-104	المطلب الثاني: عرض القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال
119-111	المطلب الثالث:تحليل القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال
146-120	المبحث الثالث:مساهمة القوائم المالية المدجة في إتخاذ القرارات
127-120	المطلب الأول:إتخاذ القرارات من خلال النسب المالية
142-127	المطلب الثاني:إتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي
146-142	المطلب الثالث:إتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية المدمجة
147	خلاصة الفصل
152-149	الخاتمة
161-154	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
10	تصنيف المجمعات حسب البنية الهرمية	01
10	تصنيف المجمعات حسب البنية الشعاعية	02
11	تصنيف المجمعات حسب البنية الدائرية	03
11	تصنيف المجمعات حسب البنية المركبة	04
21	ورقة العمل المستخدمة في إعداد قوائم مالية مدمجة	05
43	مراحل عملية اتخاذ القرارات	06
49	تأثير عنصر الزمن على عملية اتخاذ القرار	07
67	رأس المال العامل سيولة من أعلى الميزانية	08
68	رأس المال العامل سيولة من أسفل الميزانية	09
97	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	10
99	مخطط تنظيمي لمجمع صيدال (الطريقة الشعاعية)	11
112	توحيد محيط مجمع صيدال	12
113	تمثيل بياني لأصول وخصوم مجمع صيدال لسنوات (2016 / 2018)	13
118	تطور الأرصدة الوسيطة للتسيير لمجمع صيدال	14
124	تطور التدفقات النقدية لمجمع صيدال	15
138	تطور رأس المال العامل	16
140	تطور الاحتياج في رأس المال العامل	17
141	تطور الخزينة لمجمع صيدال	18

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
14	الفرق بين الشركة التابعة والفروع	01
63-82	نسب النشاط (النمو)	02
64	نسب المديونية	03
66-65	نسب المردودية الإقتصادية	04
67-66	نسب المردودية المالية	05
70	كيفية حساب الإحتياج في رأس المال العامل	06
89	بعض المؤشرات المالية لـ إبييرال IBIRAL	07
90	بعض المؤشرات المالية لـ : سوميديال SOMEDIAL	08
90	بعض المؤشرات المالية لـ : WINTHROP PHARMA SAIDAL	09
91	المؤشرات المالية لـ : PLIZER SAIDAL MANUFACTURING	10
92	بعض المؤشرات المالية لـ : TAPHACO	11
93-92	بعض المؤشرات المالية لـ : (SNM) SAIDAL NORTH AFRICA	12
93	بعض المؤشرات المالية لـ : NOVER	13
94	بعض المؤشرات المالية لـ : ALGERIA CLEARING	14
95-94	بعض المؤشرات المالية لـ : ACDIMA	15
95	بعض المؤشرات المالية لـ ALGERIE CORPORATE UNIVERSITY	16
96	المؤشرات المالية لـ Saidal-JORAS PHARMACEUTICAL	17
98-97	محفظة مساهمات الشركة SAIDAL	18
101-100	ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة (الأصول)	19
102-101	ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة (الخصوم)	20
103-102	حسابات النتائج للشركة الأم قبل المعالجة	21
106-105	الميزانية المدمجة لمجمع صيدال جانب الأصول	22
107-106	الميزانية المدمجة لمجمع صيدال جانب الخصوم	23
108-107	جدول حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال	24
109-108	جدول تدفقات الخزينة لمجمع صيدال وفق الطريقة المباشرة	25
111-110	جدول التغيرات في الأموال الخاصة لمجمع صيدال	26
111	تطور أصول وخصوم مجمع صيدال (2016 - 2018)	27

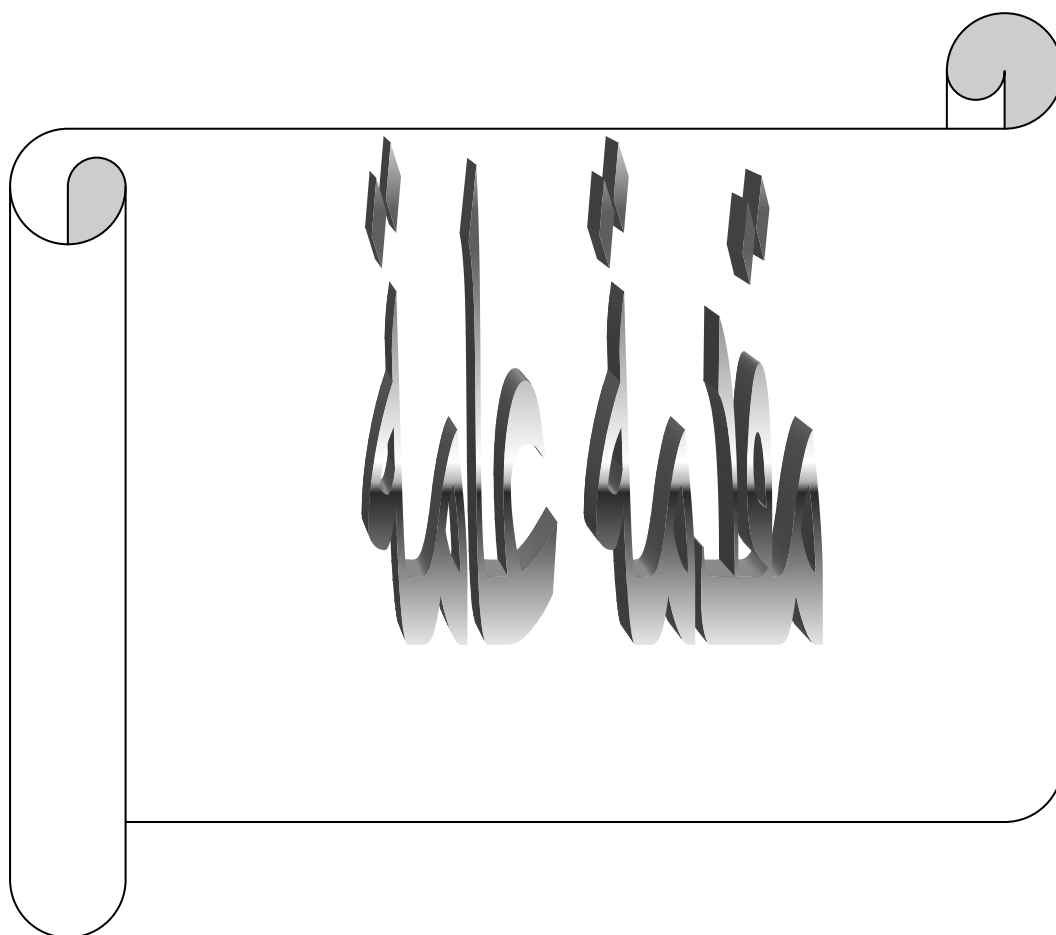
قائمة الجداول

114	تطور رقم الأعمال	28
114	تطور القيمة المضافة للاستغلال	29
115	تطور معدل الإدماج	30
115	توزيع القيمة المضافة	31
116	تطور إجمالي فائض الاستغلال	32
116	تطور النتيجة العادية قبل الضرائب	33
117	تطور نتيجة الصافية للأنشطة العادية	34
117	تطور نتيجة صافية للمجمع	35
120	حساب نسب السيولة	36
122-121	حساب نسب النشاط	37
124-123	حساب نسب المديونية	38
125	حساب المردودية الاقتصادية	39
126-125	حساب المردودية المالية	40
127	حساب نسب الربحية	41
128	تقييم السيولة	42
130	جودة الربحية	43
131	مؤشرات السياسة الاستثمارية	44
132	تمويل الإنفاق الرأس مالي	45
133	الفترة المتوسطة لتسديد الديون المالية	46
134	نسب تسديد الديون المالية	47
135-134	جانب الاستخدامات لمجمع صيدال	48
136-135	جانب الموارد لمجمع صيدال	49
137	الميزانية المختصرة جانب الأصول	50
138	الميزانية المختصرة جانب الخصوم	51
138	تطور رأس المال العامل	52
140-139	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	53
141	حساب الخزينة الصافية للمجمع	54

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الأجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
BFR_{EX}	Besoin en fonds de roulement d' exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
BFR_g	Besoin en fonds de roulement global	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
BFRH_{EX}	Besoin en fonds de roulement hors exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
EBE	Excédent brut d'exploitation	الفائض الإجمالي للاستغلال
E_{ex}	Emplois d'exploitation	استخدامات الاستغلال
E_{Hex}	Emplois hors exploitations	استخدامات خارج الاستغلال
ES	Emplois stables	استخدامات مستقرة
ET	Emplois de trésorerie	استخدامات الخزينة
FRNG	fonds de roulement net global	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
IAS	International accounting standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	Les normes internationales d'information financière	معايير التقارير المالية الدولية
Scf	Système comptabilité et finance	النظام المحاسبي المالي

رقم الملحق	إسم الملحق
01	مساهمات الشركة الأم في شركاتها التابعة التي تمتلك فيها مساهمات أكثر من 50%
02	مشاريع مشتركة
03	مساهمات أخرى
04	شركات مشتركة قيد التصفية
05	محفظة مساهمات مجمع صيدال
06	ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة - جانب الأصول -
07	ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة - جانب الخصوم -
08	حسابات النتائج للشركة الأم صيدال قبل المعالجة
09	الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2017 و 2018 - جانب الأصول -
10	الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2016 و 2017 - جانب الأصول -
11	الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2017 و 2018 - جانب الخصوم -
12	الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2017 و 2016 - جانب الخصوم -
13	حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال للسنوات 2018 و 2017
14	حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال للسنوات 2017 و 2016
15	جدول تدفقات الخزينة المدمج لمجمع صيدال
16	جدول التغيرات في الأموال الخاصة



مع بداية القرن الواحد والعشرين شهد العالم انتشار ظاهرة متمثلة في " مجتمعات الشركات " وهذا بفضل العولمة وتحرير التجارة الخارجية وإزدياد التدفقات الرأسمالية والمد التجاري العالمي بالإضافة إلى التطور الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات، لذا لجأت الدول المتقدمة إلى وضع إطار قانوني يخص مجتمعات الشركات حيث وضحت الطرق التي يجب اعتمادها عند إعداد قوائم مالية مدمجة.

أما وطنيا سعت الجزائر إلى تشجيع المجتمعات من خلال النظام المحاسبي المالي الذي استمد جذوره من المعايير المحاسبية الدولية الذي بدوره تطرق إلى الطرق المحاسبية عند إعداد قوائم مالية من أجل الوصول إلى أكبر قدر من الشفافية في عرض القوائم المالية المدمجة، باعتباره أن القوائم المالية المدمجة أداة من أدوات التسيير في المجتمعات حيث يتم اعتمادها في اتخاذ القرارات، حيث لا بد على متخذ القرار أن يكون له دراية بنظام المعلومات المحاسبي للمجتمعات نظرا لوجود اختلاف بينه وبين نظام المعلومات المحاسبي للشركات الفردية، من أجل الحكم على أداء المجمع من أجل اتخاذ القرارات سواء لأغراض الاستثمار والائتمان والرقابة. حيث أن هذه القرارات تهم كل من المستثمرين الذين تقيدهم في إتخاذ قرارات الشراء أو بيع حصصهم في رأس مال المجمع، والمقرضين الذين يهتمون بالمعلومات حول قدرة المجمع على سداد القروض في الوقت المتفق عليه، والعملاء الذين يبحثون عن معلومات حول مقدرة المجمع على الاستمرار.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق طرحنا الإشكالية التالية:

كيف تساهم القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات ؟

من خلال هذه الإشكالية تتبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

✓ ما هي مراحل وطرق إعداد قوائم مالية مدمجة؟

✓ كيف يتم اتخاذ القرارات وما هي مراحلها؟

✓ ما هو واقع مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة ارتأينا ان نضع الفرضيات التي تساعد في إزالة بعض الغموض وتتمثل فيما يلي:

- ✓ إعداد القوائم المالية المدمجة يتم بناءا على قواعد ومعايير نص عليها النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.
- ✓ يقوم المسؤولون في الشركة بإتخاذ جملة من القرارات، إذ تمر عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من المراحل انطلاقا من تحديد المشكلة التي تواجه الشركة ثم تحديد البدائل المتاحة وتقييمها لتأتي مرحلة اختيار البديل المناسب وتنفيذه.
- ✓ تعتبر القوائم المالية المدمجة في مجمع صيدال مصدر رئيسي لاتخاذ القرارات، حيث يعتمد المحلل المالي على النسب المالية فقط في تحليل القوائم المالية المدمجة من أجل إتخاذ القرار المناسب.

أهمية موضوع البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المتمثل في التغيرات الحاصلة في الأنظمة المحاسبية بالجزائر وهذا بعد تبنيها فكرة النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يسهل قراءة القوائم المالية المدمجة وإعطاء طرق وأساليب حديثة لتحليلها واتخاذ القرارات اللازمة، ولهذا أردنا التعرف في هذا البحث على كيفية اتخاذ القرارات بناءا على القوائم المالية المدمجة وذلك لتقييم الوضع المالي للمجمع.

أهداف البحث:

- تهدف هذه الدراسة الى رفع الستار عن مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى:
- ✓ الوقوف على واقع الممارسة المحاسبية في المجمعات الجزائرية حول كيفية اعداد قوائم مالية مدمجة ودورها في اتخاذ القرارات.
 - ✓ محاولة دراسة العلاقة بين القوائم المالية المدمجة وعملية اتخاذ القرارات.
 - ✓ التعرف على عملية إتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة عليها.
 - ✓ إبراز أهمية إستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرارات بالشركة.

أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اهتمامي بهذا الموضوع وليد للصدفة بل إن هذا الاهتمام يعود لجملة من الأسباب الذاتية وأخرى موضوعية.

فالأسباب الذاتية:

- ✓ الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع.

أما الأسباب الموضوعية تمثلت فيما يلي:

- ✓ السعي لتنمية القدرة المعرفية في هذا الميدان وكمحاولة منا لتسليط الضوء على هذا الجانب الذي لم يخصص بعد بدراسة مكثفة تعكس مدى أهمية هذا الموضوع والمساهمة في إثراء المراجع باللغة العربية.
- ✓ موضوع القوائم المالية المدمجة من المواضيع التي تتطلب البحث عنها، و كذلك مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات.
- ✓ اعتبار هذا الموضوع من مواضيع المحاسبة المتقدمة وأيضا قلة الدراسات المتعلقة به.

منهج البحث:

بالنسبة للدراسة النظرية اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث من خلال الاعتماد على المراجع سواء باللغة العربية أو الأجنبية، بالإضافة إلى الرسائل سواء كانت أطروحات ماجستير أو دكتوراه بالإضافة إلى الملتقيات العلمية ومختلف المقالات. بالنسبة للدراسة التطبيقية اعتمدت على دراسة حالة شركة اقتصادية تتمثل في "مجمع صيدال" باعتباره من الشركات الاقتصادية التي تقوم بإعداد قوائم مالية مدمجة حيث اعتمدت على التقارير المالية التي يعدها مجلس الإدارة لمجمع صيدال في نهاية كل سداسي بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية منها موقع مجمع صيدال.

حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: لإسقاط الجانب النظري للدراسة على أرض الواقع تم إجراء الدراسة في مجمع صيدال وهو عبارة عن شركة ذات أسهم لإنتاج وتسويق الأدوية يقع مقره في الدار البيضاء بالجزائر العاصمة.

- ✓ الحدود الموضوعية: تم إختيار مجمع صيدال لأنه من الشركات التي تنتمي للقطاع العام ومن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لذا أصبح لزاما عليها نشر قوائمها المالية على مستوى موقع البورصة.
- ✓ الحدود الزمنية: حدد المدى الزمني لدراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2016/01/01 إلى غاية 2018/12/31.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي اعتمدت عليها في دراستي

الدراسات العربية:

1. دراسة عريوة رشيد 2018/2017 تحت عنوان " إعداد القوائم المالية المدمجة وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS " دراسة حالة مجمع صيدال لسنة 2016، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المكانة التي تحتلها الميزانية المدمجة في المحاسبة خاصة كونها المادة الإعلامية الأحسن على مستوى المجمعات خاصة أنه يعتمد عليها في توزيع الأرباح وحساب ربحية السهم والمؤشرات المالية والوقوف على الصعوبات التي تتعلق بتوحيد الحسابات من منظور ias/ifrs، من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أنه لا يتوافق النظام المحاسبي المالي خاصة في الجانب المتعلق بتجميع الحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعايير الجديدة الصادرة في سنة 2012، وأنه تكمن نجاعة أي نظام محاسبي في البيئة التي يطبق فيها فالبيئة التي لا تستطيع توفير القيمة العادلة لا يمكن أن تكون مخرجات النظام المحاسبي المالي بها تشكل مرجعا لاتخاذ القرار وأنه تتطابق طرق تجميع الحسابات في النظام المحاسبي المالي مع الطرق المعتمدة في المعايير المحاسبية الدولية، نقطة الالتقاء مع هذا البحث من حيث الجانب المفاهيمي في التطرق إلى المجمع والقوائم المالية المدمجة ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالتجميع بالإضافة إلى دراسة الحالة الذي تم في نفس المجمع، أما بالنسبة لنقاط الاختلاف تطرق الباحث إلى النظام الجبائي للمجمعات أما بالنسبة لدراستنا لم نتطرق له واكفينا بالجانب المحاسبي فقط، وأيضا تطرق الباحث لطرق حساب معدل الفائدة والرقابة والمعالجة المحاسبية لفارق الإدماج الأول بينما دراستنا لم تتطرق لهذا الجانب. بالإضافة إلى أنه في دراستنا أبرزنا دور هذه القوائم المدمجة في اتخاذ القرارات أما الباحث لم يتطرق لإبراز هذا الدور.

2.دراسة "زينب بوغازي 2017/2016" تحت عنوان "توحيد حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية " دراسة حالة مجمع صيدال لسنة 2014، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، وأيضا إبراز الأهمية التي أعطاها النظام المحاسبي المالي لتقنية توحيد وإدماج حسابات المجموعة من الناحية العملية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة ليس هناك توافق بين طرق توحيد الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF ومعايير الإبلاغ المالي، مما يستدعي تحديث خطة التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية بالمستجدات التي تحدث على المعايير الدولية، سواء فيما يتعلق بتحديث المعايير القائمة أو أصول معايير جديدة، واعتماد تلك المعايير الجديدة بدلا من المعايير الملغاة حتى وإن كان تاريخها لاحق لتاريخ تطبيق المعايير الدولية في الجزائر، نقطة التشابه مع هذا البحث من حيث الجانب المفاهيمي في التطرق إلى المجمع والقوائم المالية المدمجة بالإضافة إلى دراسة الحالة الذي تم في نفس المجمع، بالنسبة لنقاط الاختلاف ركزت الباحثة على توحيد حسابات الميزانية فقط، عكس دراستنا تطرقت إلى القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى ذلك أثبتنا مساهمتها في اتخاذ القرارات بينما الباحث لم يتطرق لهذا الجانب.

3.الطيب مداني 2015/2014 تحت عنوان " القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF

ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS" دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار لسنة 2013 مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدماج الحسابات على ضوء النظام المحاسبي المالي، وأيضا محاولة التعرف على أهم ماتضمنته المعايير المحاسبية الصادرة سنة 2013 المتعلقة بتجميع الحسابات، بالإضافة إلى الوقوف على واقع الممارسة المحاسبية في الشركات الإقتصادية الجزائرية حول كيفية إعداد قوائم مالية مدمجة ومدى إستعدادها للتكيف مع الممارسة الدولية.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أنه تعتمد القوائم المالية المدمجة عند إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي على قواعد وأسس محاسبية دقيقة وكفاءات مكونة ومتخصصة، وأنه يعتمد النظام المحاسبي المالي على أسلوب التكامل الشامل وطريقة المعادلة عند إعداد الحسابات المدمجة وفقا لما جاءت به المعايير، وبذلك أصبحت

القوائم المالية تعبر أكثر عن الصورة الصادقة و الشفافية وتسهل عملية إجراء المقارنات، بالنسبة لنقاط الاختلاف بين دراستنا ودراسة الباحث هو التركيز حول الإطار المفاهيمي للقوائم المالية المدمجة والمجمعات ومعايير المحاسبة الخاصة بالتجميع، أما بالنسبة لنقاط الاختلاف تطرق الباحث في دراسته إلى الشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مدمجة لكن لم يتطرق إلى الشركات المستبعدة والمعفاة من إعدادها، وأيضا في دراستنا أثبتنا دور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات بينما لم يتطرق الباحث في دراسته لإبراز هذا الدور.

4. دراسة كارش السعيد 2012/2011 تحت عنوان " إدماج الحسابات في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي " دراسة حالة مجمع سودياف لسنتي 2009 / 2010 ،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة الجزائر3.

تهدف دراسة الباحث إلى معرفة كيفية إعداد قوائم مالية مجمعة وأيضا التعرف على المزايا التي يتحصل عليها المجمع من تطبيق تقنية التجميع ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أنه تقتصر المجمعات الجزائرية للكفاءات البشرية المؤهلة صاحبة الخبرة الكافية واللازمة لعملية التجميع، وأن نجاح الخبير المحاسب في مواكبة أشغال التجميع راجع لمعرفته الضرورية لمجال التجميع والمعايير الدولية ذات العلاقة، بالنسبة لنقاط التشابه تتمثل في التركيز حول عموميات حول المجمعات وطرق التجميع وكيفية إعداد قوائم مالية مدمجة. بالنسبة لنقاط الاختلاف تمثلت في أن الباحث ركز على إدماج الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي SCF فقط أما دراستنا تناولت إدماج الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي SCF و معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS، إضافة لذلك تطرق الباحث إلى النظام الجبائي للمجمعات بينما دراستنا لم تعالج هذا الجانب، وأيضا لم يتطرق الباحث في دراسته إلى الشركات المستبعدة والمعفاة من إعداد قوائم مالية مدمجة بينما دراستنا تطرقت لها، بالإضافة إلى أنه تطرقنا في دراستنا لإثبات دور هذه القوائم في اتخاذ القرارات بينما الباحث لم يتطرق لهذا الجانب.

الدراسات الأجنبية:

1.دراسة:(LAIB FATIMA ZAHRA، 2017) تحت عنوان "AUDIT DES COMPTES CONSOLIDES" دراسة حالة مجمع صناعة الورق والسيليلوز، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة معمقة وجباية، جامعة بومرداس. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على عملية التجميع المحاسبي وأيضا تدقيق القوائم المالية للمجموعة وإيضاح دور محافظ الحسابات في تدقيق الحسابات المجمع.

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أنه يشرف على عملية التوحيد للحسابات الشركة الأم التي تحدد نطاق التوحيد والطريقة المطبقة على كل كيان، ويتم جمع الحسابات الموحدة من حسابات الشركات الخاصة بالشركاء التي تم تدقيقها من خلال دمج الحسابات مع القضاء على المعاملات المتبادلة وتحديد الاحتياجات الموحدة والدخل وتوزيع الأسهم بين المجموعة والأقلية، فيما يخص نقاط الاختلاف تطرقت الباحثة إلى كيفية إعداد وتدقيق الحسابات المدمجة بينما اقتصرنا دراستنا على كيفية إعدادها، بالإضافة إلى أننا تطرقتنا إلى كيفية اتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية المدمجة بينما الباحثة لم تتطرق لهذا الجانب.

هيكل البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول فصول:

حيث نتناول في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للقوائم المالية المدمجة، أما بالنسبة **للفصل الثاني** والمعنون ب"اتخاذ القرارات المالية " نتاولنا فيه عموميات لعملية اتخاذ القرارات المالية ومختلف مراحلها وتصنيفاتها، وأيضاً أبرزنا مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات من خلال التحليل المالي للقوائم المالية المدمجة من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالي. أما **الفصل الثالث** الذي يعتبر كإسقاط واقعي لمعرفة مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية على أرض الواقع حيث انتقلنا لدراسة الجانب النظري في الواقع الميداني لمجمع صيدال لإنتاج الأدوية، حيث تم تعريف مجمع صيدال ودراسة تطوره التاريخي وهيكله التنظيمي، ثم استخدمنا القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال التي استخرجت من التقارير المالية الذي يعدها مجلس إدارة مجمع صيدال اخترنا فترة الدراسة من 2016 إلى غاية 2018 حاولنا إثبات كيف يتم الاعتماد على القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات، وأما في الأخير عرضنا مختلف النتائج التي توصل إليها البحث وحاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية بالإضافة إلى عرض نتائج اختبار الفرضيات، وقدمنا في الأخير توصيات بالإضافة إلى آفاق البحث حيث اقترحنا مجموعة من مواضيع لدراسات في المستقبل.

الفصل الأول:

الأخبار العظيمة القوائم العظيمة العظيمة

تمهيد:

لقد فرضت العولمة في ظل تكنولوجيا المعلومات تغيرات جوهرية على الممارسة المحاسبية، حيث ظهرت نتيجة لذلك شركات تجارية عملاقة لتقضي على الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم، عن طريق استخدام أساليب مختلفة منها من استخدمت أسلوب الاندماج، فقد تدمج شركة أو أكثر في شركة أخرى، أو قد تدمج شركتان أو أكثر لتكوين شركة جديدة، وقد تسيطر شركة ما على شركة أخرى أو أكثر من خلال شراء كل أو معظم أسهمها، ونظرا لكون المحاسبة تتطور واستجابة للظروف الاقتصادية أصبح تطبيق متطلبات المعلومة المحاسبية والمالية الواضحة على هذه الكيانات أمر ضروري، وبذلك ظهرت القوائم المالية المدمجة .

وفي هذا السياق تم إصدار معايير محاسبية لمعالجة القوائم المالية المدمجة وبينت الطرق المعتمدة في إعدادها من أجل معالجة العناصر أعلاه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق ما يلي:

- ❖ **المبحث الأول:** المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقوائم المالية المدمجة.
- ❖ **المبحث الثاني:** الشركات الملزمة بعرض القوائم المالية المدمجة وإجراءات إعدادها.
- ❖ **المبحث الثالث:** معايير المحاسبة والتقارير المالية الخاصة بالتجميع

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقوائم المالية المدمجة

نتج عن ظاهرة العولمة تغيرات اقتصادية أدت بالشركات التجارية إلى البحث عن تحقيق التركيز الاقتصادي لمواجهة هاته التغيرات الاقتصادية من أجل البقاء والقدرة على المنافسة، ومن أهم الوسائل التي استخدمتها هو "الإندماج"، لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق لماهية الاندماج ومن ثم إلى ماهية المجمع والشركات القابضة وبعد ذلك إلى مفهوم القوائم المالية المدمجة.

المطلب الأول: ماهية الاندماج

إن ظاهرة الاندماج ظاهرة مهمة جدا حيث أصبحت من سمات هذا العصر الاقتصادي الذي يعيشه العالم وتشكل وسيلة مثلى لتحقيق أقصى درجة من درجات التركيز الاقتصادي لذلك سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى تعريفه وأنواعه ثم إلى دوافعه.

أولاً: تعريف الاندماج.

سننطلق فيما يلي إلى الإحاطة بمفهوم شامل للاندماج:

1. تعريف الاندماج لغة: "يشير الجذر اللغوي (دم.ج) إلى معنى الدخول في الشيء، فيقال دمج دموجا في الشيء أي دخل فيه واستحكم، والأمر استقام، ودمج في الشيء أدخل فيه". (الأرياني، 2013، صفحة 21)

2. تعريف الاندماج اصطلاحاً: سنعرض فيما يلي مختلف وجهات النظر لمفهوم الاندماج:

❖ عرف capy الإندماج على أنه: "عقد بين شركتين أو أكثر يتم بمقتضاه توحيد ذمتها المالية بحيث يجتمع كافة الشركاء في شركة واحدة عن طريق انقضاء كافة الشركات المندمجة، وحلول شركة جديدة محل هذه الشركات أو بأن تظم شركة بقية الشركات إليها". (الدهراوي و هلال، 2013، صفحة 3)

❖ كما عرف على أنه: "عقد بين شركتين أو أكثر يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة وتنتقل كافة أصولها إلى الشركة الدامجة، أو تتحل بمقتضاه شركات أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتكونان شركة واحدة جديدة لها شخصية معنوية مستقلة وتنتقل كافة الأصول والخصوم إلى الشركة الجديدة". (ثناء عطية، علي، ولاء علي، و محمد، 2020، صفحة 168)

❖ أما بالنسبة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (03) عرف اندماج الأعمال على أنه: "ضم شركات منفصلة معا في شركة واحدة مصدرة للتقارير، وعادة ما ينشأ في كل إندماجات شركات الأعمال تقريبا شركة واحدة

(الشركة الدامجة) تحصل على سيطرة على واحدة أو أكثر من شركات الأعمال الأخرى (المندمجة).

(حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، 2006، صفحة 1234)

نستنتج من خلال مختلف التعريفات السابقة أن الاندماج هو عبارة عن عقد بين شركتين أو أكثر، يتم

بمقتضاه سيطرة أو توحد شركة مع شركة أخرى ينتج عنه زوال الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.

ثانيا: أشكال الاندماج.

لعملية الاندماج أشكال تتنوع حسب عدة معايير من أهمها:

أ- الاندماج حسب طبيعة نشاط الوحدات المشتركة في الاندماج: يمكن التمييز بين عدة من أشكال الاندماج حسب هذا المعيار على النحو التالي:

1. الاندماج الأفقي: حيث قد تدمج شركتين أو أكثر تنتمي لنفس النشاط مع بعضهما البعض بهدف الاستفادة من التوسع والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وأيضا الحد من حدة المنافسة بين هذه الشركات التي تنتمي لنفس نوع النشاط، والوصول بالشركة الدامجة أو الشركة الجديدة إلى كيان اقتصادي قوي يستطيع أن يحتل حجم مناسب من السوق، وينافس بقوة مع باقي الشركات العاملة في سوق النشاط الذي تنتمي إليه . (الدهراوي و هلال، 2013، صفحة 6)

2. الاندماج الرأسي: يقع هذا الاندماج غالبا بين الشركات و يحدث عادة في المراحل المختلفة من تشغيل المنتجات، ويوجد عدة أسباب تكمن وراء رغبة الشركات في الاندماج الرأسي بين المراحل المختلفة من بينها الاستفادة من الاقتصاديات التقنية الحديثة، مثل تجنب تكاليف إعادة التسخين والنقل في حالة المنتج الصلب. (شريف، 2007، صفحة 31)

3. الاندماج المختلط (المتنوع): إن عملية الاندماج المتنوع تشمل الشركات المشاركة في أنواع مختلفة من الأنشطة التجارية، ويوجد ثلاثة أنواع من الاندماج المتنوع كما يلي: (حماد، إندماج وخصخصة البنوك، 2003، صفحة 6)

❖ الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوط إنتاج الشركات، وتعتبر هذه عمليات اندماج بين الشركات في أنشطة تجارية مرتبطة ببعضها البعض، وربما يمكن أن نطلق عليها اندماج متحد المركز.

❖ الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على شركتين، ويتم تنفيذ عملياتهما في مناطق جغرافية غير مختلفة.

❖ الاندماج بغرض تنويع البحث ويشمل أنشطة تجارية مختلفة وغير مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن أن تكيف على أنها امتداد للمنتج أو امتداد للسوق.

ب-الاندماج حسب السيطرة: حسب هذا المعيار ينقسم الإندماج إلى نوعين.

1. الاندماج الودي (الإيرادي): وهو نوع من الاندماج يتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات الشركات المشاركة في الاندماج بهدف تحقيق مصلحة مشتركة.

2. الاندماج العدائي (اللا إيرادي): أما هذا النوع من الاندماج فيتم ضد رغبة إدارة الشركات المستهدفة للاندماج ويحدث هذا النوع عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على قدرات الشركات ذات إمكانيات جيدة، لذلك فإن الشركات القوية والناجحة سوف تضع أنظارها تجاه هذه الشركات الضعيفة للاستيلاء عليها. (عريوة، أساليب وطرق إندماج الشركات، 2010، صفحة 10)

ت-الاندماج حسب بقاء أو اختفاء الصفة القانونية للشركات المندمجة: حسب هذا المعيار يمكن أن نميز نوعين من أشكال الاندماج هما:

1. الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للشركة أو الشركات المندمجة: يوجد في هذا الشكل من الاندماج نوعين أساسيين لاندماج الشركات هما: (بالرقي و بصير، 2016، صفحة 155)

❖ الاندماج (اندماج شركة أو أكثر في شركة قائمة): وفيه يتم المزج بين شركتين، الشركة الدامجة والشركة المندمجة، وينتج عن عملية الإندماج تلاشي الصفة القانونية للشركة المندمجة، واستمرار الشركة الدامجة بشخصيتها المعنوية الإعتبارية.

❖ الإتحاد (الاندماج لتكوين شركة جديدة): ويتم فيه الدمج بين شركتين أو أكثر لتكوين شركة موحدة ويترتب على ذلك أن تنقضي الصفة القانونية لكل الشركات وتتمتع الشركة الجديدة بالشخصية الإعتبارية الخاصة بها.

2. الاندماج مع بقاء الشخصية القانونية للشركة أو الشركات المندمجة (الاندماج بالسيطرة أو بالشراء): قد يتم تكوين إتحاد بين شركتين أو بين مجموعة من الشركات مع استمرار كل منهما في الوجود، ليس فقط ككيانات مادية مستقلة، ويطلق على هذا النوع من تكوين الاتحادات أسلوب السيطرة، وفي هذه الحالة تتم عملية السيطرة عن طريق قيام شركة معينة باقتناء غالبية (أكثر من 50%) الأسهم العادية لشركة أخرى، مع

استمرار تلك الشركة الأخرى محتفظة بوجودها ككيان قانوني مستقل. وبالرغم من وجود علاقة تبعية بين الشركة القابضة وبين الشركة التابعة، فإن كل منهما تظل شركة مستقلة من الناحيتين المادية والقانونية. ومن الجدير بالتنويه أن عملية اقتناء الشركة القابضة لأغلبية الأسهم العادية للشركة التابعة يمكن أن يتم عن طريق الشراء المباشر من بورصة الأوراق المالية، أو عن طريق مبادلة بعض الأسهم مع بعض مساهمي الشركة التابعة. (شحاتة و نصر علي، 2007، الصفحات 15-17)

ثالثاً: دوافع الاندماج.

هنالك عدة دوافع تدفع الشركات للاندماج مع شركات أخرى وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- أ- **الاستفادة من وفورات الحجم:** كثيراً ما يتم تبرير عمليات الاندماج بأنها وسيلة لتوفير وفورات الحجم عندما تستطيع شركة ما من أداء وظيفة ما بصورة أكثر كفاءة من شركتين. فعلى سبيل المثال: تقوم شركة NCR بتصميم وتصنيع أجهزة الكمبيوتر الشخصي المعتمد على UNIX وبعد إتمام عملية الإندماج سوف يتمكن من الاستفادة من وفورات الحجم المتصلة بالبحوث والتطوير عن طريق خفض عدد الباحثين العاملين في المنتجات الجديدة المتشابهة. وقد تتمكن الشركة المدمجة أيضاً من الاقتصاد في تكاليف الإدارة بما في ذلك وظائف المحاسبة والمالية والإدارة. (حماد، إندماج وخصخصة البنوك، 2003، الصفحات 10-11)
- ب- **تحسين الكفاءة الإدارية لدى الشركات المندمجة:** عن طريق تغيير إدارتها أو توحيدها واختيار الأفضل والاستفادة من المهارات والخبرات الإدارية الناجحة المتوفرة في الشركة الدامجة والاستفادة أيضاً من مزايا تخفيض النفقات الإدارية.
- ت- **تعظيم الحصة السوقية:** مما يقوي المركز التنافسي للشركة القابضة في السوق الذي تعمل فيه.
- ث- **تقليل وتخفيض المخاطر الاستثمارية:** عن طريق تحقيق مزايا التوزيع بالاستثمارات ، وذلك سواء في مجال التنوع الجغرافي أو في تنوع المنتجات .
- ج- **تحقيق وفورات ضريبية:** وذلك عندما تكون إحدى الشركات المتحدة (المندمجة) فقد حققت خسائر مدورة وتتحد مع شركة لديها أرباح فائضة، مما يقلل من قيمة الأرباح الخاضعة للضريبة وبهذا فإن التوحيد سيحقق وفورات ضريبية. (القاضي، دحدوح، و حمادة، 2011، صفحة 19)

المطلب الثاني: ماهية المجمع والشركة القابضة

في ظل العولمة الاقتصادية نجد شركات تسعى إلى السيطرة على شركات أخرى، ونجد شركات صغيرة تبحث عن النمو والبقاء في ظل المنافسة الشديدة. ولضمان ذلك تلجأ الشركات للتكتل والتجمع وبالتالي ظهر ما يسمى بـ "مجمع الشركات" ونتيجة تعدد المصطلحات سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم كل من المجمع والشركات القابضة.

أولاً: مفهوم المجمع.

لدراسة مفهوم المجمعات نقودنا بالضرورة للتطرق إلى المداخل المختلفة والتي فسرت هذه الظاهرة، وهو المدخل الاقتصادي والمدخل القانوني بالإضافة إلى المدخل الجبائي وأخيراً المدخل المحاسبي. وسوف نتطرق فيما يلي لتعريف هذه المجمعات ومختلف خصائصها بالإضافة إلى أنواعها أو بالأحرى صورها.

أ- **المجمع من الناحية القانونية:** بالنسبة للقانون التجاري عرف مجمع الشركات من خلال مجموعة من المواد القانونية التالية:

1. **حسب المادة 796 من القانون التجاري لسنة 1993** تنص على: "يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابياً، ولفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط وتميمته".
2. **ونص المادة 797 من نفس القانون المذكور أعلاه:** "يحدد عقد التجمعات تنظيم التجمعات تنظيم التجمع مع مراعاة أحكام هذا القانون وتم إعداده كتابياً وينشر حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ويتضمن لاسيما البيانات التالية: اسم التجمع، اسم الشركة أو موضوعها والشكل القانوني، وعنوان المقر الرئيسي للشركة، وإذا اقتضى الأمر رقم تسجيل كل عضو من التجمع في السجل التجاري، المدة التي أنشئ لأجلها التجمع، وموضوع التجمع وعنوان مقر التجميع".
3. **والمادة 798 من نفس القانون** "يجب أن ينص عقد التجمع كذلك على ما يأتي: شروط قبول الأعضاء الجدد وعزلهم، صلاحيات جمعية أعضاء التجمع، كيفية مراقبة التسيير، كيفيات الحل والتصفية".
4. **كما تنص المادة 799 مكرر:** "يتمتع التجمع بشخصية معنوية وبالأهلية التامة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري، ويحدد العقد الخاضع للإشهار القانوني شروط التجمع وموضوعه".
5. **في حين نصت المادة 799 مكرر 2:** "يسير التجمع شخص واحد أو أكثر ويمكن أن يعين شخص معنوي قائماً بإدارة التجمع مع مراعاة تعيين ممثل دائم يتحمل نفس المسؤوليات المدنية والجزائية كما لو كان قائماً بالإدارة بإسمه الخاص".

6. أما المادة **799 مكرر 3**: " يجوز للتجمع إصدار سندات الاستحقاق بموجب الشروط العامة المتعلقة بإصدار هذه السندات من الشركات، ويتكون هذا التجمع فقط من شركات تستوفي الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ".

7. وأخيرا نصت المادة **799 مكرر 4** على: " يمكن تحويل كل شركة أو جمعية يكون موضوعها متناسبا مع تعريف المجمع كما هو منصوص عليه في المادة 796 إلى تجمع دون أن يؤدي إلى حل أو تأسيس شخص معنوي عام ". (المرسوم التشريعي رقم 93-08، 1993، الصفحات 55-57)

ب- **المجمع من الناحية الجبائية**: عرف القانون الجبائي المجمع من خلال قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في نص المادة 138 مكرر على أنه "كل كيان اقتصادي يضم شركتين أو أكثر من خلال أسهم مستقلة قانونا تسمى الواحدة منها الشركة الأم تحكم المؤسسة أو المؤسسات الأخرى المسماة الأعضاء تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر لنسبة 90 % أو أكثر من رأس المال الاجتماعي، والذي لا يكون رأس المال ممتلكا كليا أو جزئيا من طرف هذه الشركات أو نسبة 90 % أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم ". (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، صفحة 34)

ت- **المجمع من الناحية الاقتصادية**:

1. أخذ مجمع الشركات عدة مفاهيم من الناحية الاقتصادية أبرزها ما يلي يعرف المجمع على أنه: " هو عبارة عن مجموعة من الشركات التي يسيطر عليها بشكل كلي أو مشترك من قبل الشركة الأم التي تمارس عليهم الشركة الأم تأثيرا ملحوظا ". (BEN AMOR, 2006, p. 3)

2. كما ورد تعريف آخر للمجمعات على أنها: "هي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تتكون من شركة أصلية واحدة أو أكثر من الكيانات التي تسيطر عليها الشركة الأم، والطريقة الأكثر وضوحا للسيطرة على الكيان هي الاحتفاظ بالأغلبية بشكل مباشر أو غير مباشرة. لذلك تتميز المجموعة المالية بوجود حيازات حصص في رأسمال بين الشركات التي تشكل جزء منها ". (BACHY & SION, 2009, p. 7).

ث- **المجمع من الناحية المحاسبية**: تناول النظام المحاسبي المالي SCF مجمع الشركات من خلال القرار

المؤرخ في 23 رجب عام 1924 الموافق ل 26 يوليو 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها من خلال نص المادة 132 مكرر 1 التي تنص على: "تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الشركات كما لو تعلق الأمر بكيان واحد ". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 15)

كما أن المادة 132 مكرر 20 من القرار المذكور أعلاه أشارت إلى أن: " كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف عن جميع تلك الكيانات ". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 15)

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المجمع هو كيان اقتصادي يتكون من شركتين أو أكثر، يتمثل في الشركة الأم وشركة تابعة لها حيث لكل شركة شخصية معنوية خاصة بها، ترتبط مع بعضها البعض من خلال روابط مختلفة.

ثانيا: تصنيف مجتمعات الشركات.

حيث نميز صنفين من المجتمعات، فقد تصنف هذه المجتمعات حسب طبيعتها أو حسب بنيتها.

أ- تصنيف المجتمعات حسب الطبيعة: حسب هذا التصنيف نجد عدة أشكال نجد عدة أشكال من المجتمعات وهي كالتالي: (نعيجي، 2016/2017، صفحة 121)

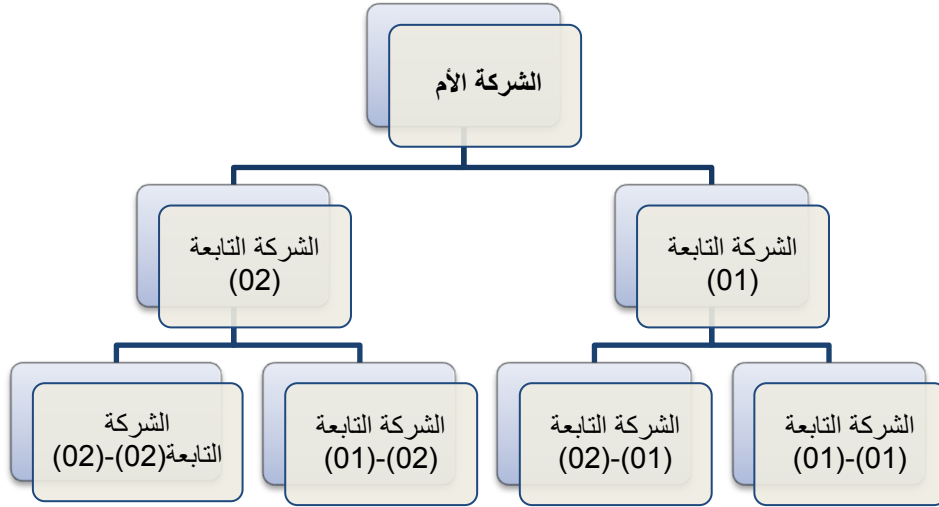
1. المجتمعات الصناعية: في هذا الشكل من المجتمعات تمارس الشركة الأم نشاط صناعي أو تجاري، ويتم تشكيل المجتمعات بغرض توسيع النشاطات ويحدث ذلك بإنشاء شركات تابعة أو بشراء شركات موجودة.
2. المجتمعات التعاقدية: يشكل هذا النوع من المجتمعات للقيام بعقود مختلفة تربط الشركات ببعضها البعض ولا يتعلق الأمر في هذه الحالة بالحياسة على مساهمات، ولكن بتقوية تبعية الشركات.
3. المجتمعات المالية: تسعى المجتمعات في هذا النوع على حياسة المساهمات المالية في شركات أخرى ويقتصر نشاطها على تسيير المالية فقط، مثل الشركات القابضة.

4. المجتمعات الشخصية: تتكون المجتمعات الشخصية على مجموعة الشركات التي تكون فيها وحدة القرارات ناتجة عن مسيرين تربط بينهم علاقات شخصية قوية أو عائلية تدفعهم إلى التجمع.

ب- تصنيف المجتمعات حسب البنية: من أهم البيانات المكونة لمجمع الشركات نجد الآتي:

1. البنية الهرمية: تمتلك في هذا النوع من المجتمعات في الشركة الأم على مساهمات في شركات تابعة، والتي بدورها تشكل مساهمة في شركات تابعة أخرى، تعتبر هذه البنية من أقدم البنيات التي عرفت المجتمعات. (مقدمي، 2005/2006، صفحة 13)

الشكل رقم (01): تصنيف المجمعات حسب البنية الهرمية

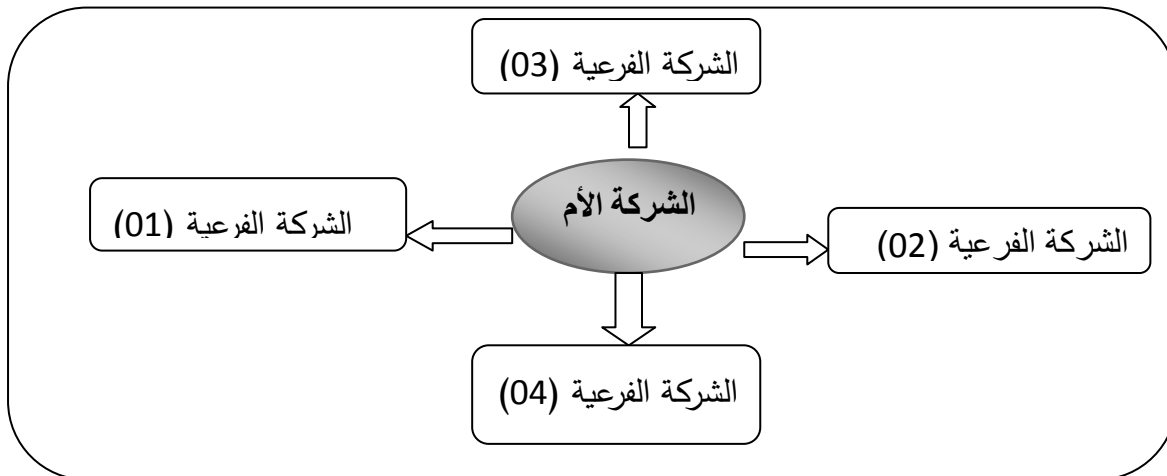


المصدر: (مقدمي، 2006/2005، صفحة 13)

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الشركة الأم تمتلك مساهمة مباشرة في الشركة التابعة والتي بدورها تمتلك مساهمة في شركة أخرى.

2. البنية الشعاعية: في هذه البنية تمتلك الشركة الأم مساهمة مباشرة في عدة شركات والشركة الأم ترأب مباشرة كل الشركات التابعة، حيث أن كل فرع ليس له علاقة تربطه بالفروع الأخرى. (أحمد قايد، 2013، صفحة 28)

الشكل رقم (02) : تصنيف المجمعات حسب البنية الشعاعية

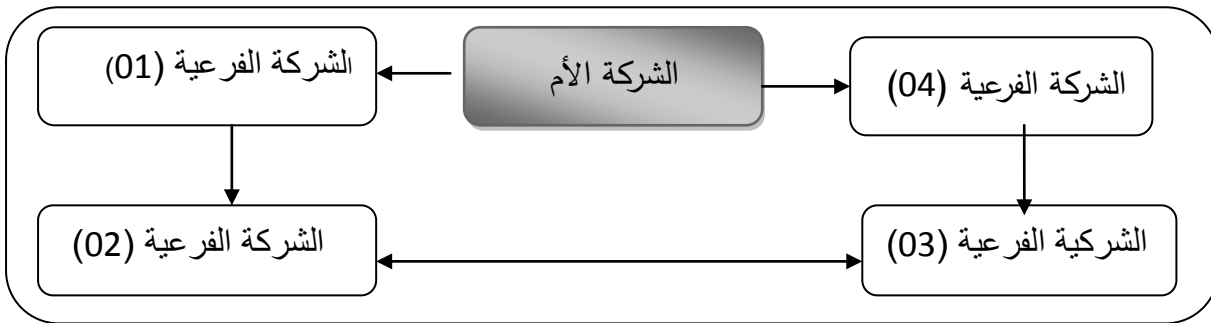


المصدر: (أحمد قايد، 2013، صفحة 28)

من خلال هذا الشكل نجد أن الشركة الأم تمتلك مساهمات في الشركات وتراقبها ولا توجد علاقة بين الشركات التابعة.

3. البنية الدائرية: عندما تمتلك الشركة الأم مساهمات في عدة شركات والتي بدورها تملك مساهمات في شركات أخرى، وبالتالي الشركة الأم تمتلك مساهمات غير مباشرة في هذه الأخيرة كما يلي: (رفيف، 2018/2017، صفحة 36)

الشكل رقم(03): تصنيف المجمعات حسب البنية الدائرية

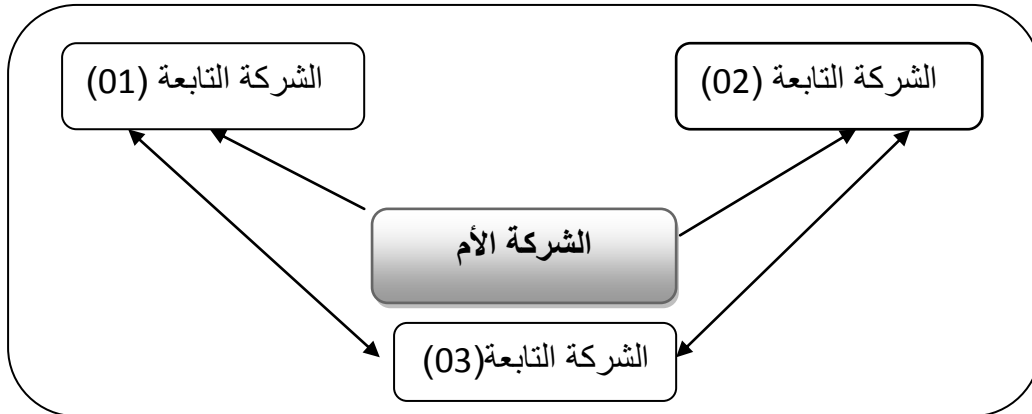


المصدر : (رفيف، 2018/2017، صفحة 36)

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الشركة التابعة تمتلك مساهمات بطريقة مباشرة في شركات، وأن الشركة الأم تمتلك بطريقة غير مباشرة مساهمة في الشركات التي للشركة التابعة لها فيها مساهمة.

4. البنية المركبة: تعتبر هذه البنية من أعقد بنيات المجمع نظرا لأنها تعتبر مزيج بين البنية الشعاعية والدائرية والشكل الموالي يوضح شكل البنية المركبة. (مداني، 2015/2014، صفحة 71)

الشكل رقم (04): تصنيف المجمعات حسب البنية المركبة



المصدر: (مداني، 2015/2014، صفحة 71)

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هذا الصنف من المجمعات هو عبارة عن مزيج بين البنية الهرمية والدائرية.

ثالثاً: خصائص مجموعات الشركات .

يمكن تلخيص أهم خصائص مجمع الشركات فيما يلي: (عمورة، 2013، صفحة 14)

- أ- مبدأ استقلالية الشركات المشكلة للمجمع.
- ب- مبدأ التبعية الاقتصادية والمقصود بها هي علاقة التبعية ومركزية الإدارة والقرارات.
- ت- مبدأ مصالح المجموعة أي التخلي عن بعض الفرص لصالح المجموعة.
- ث- مبدأ المساهمة أي العلاقة الرابطة في رأس المال.
- ج- مبدأ السيطرة أو الرقابة التي قد تكون رقابة كاملة أو مشتركة أو سيطرة بارزة (تأثير بارز).

رابعاً: مكونات مجمع الشركات .

يتكون مجمع الشركات من الشركة الأم وشركة تابعة يشكلان مع بعض المجمع، فالقانون منح الشركة الأم صلاحيات منها الرقابة واتخاذ القرارات.

أ- الشركة الأم:

يقصد بالشركة الأم أنها "الشركة الأم هي قمة الهرم داخل المجمع وهي الركيزة التي تمارس الرقابة على الشركات الأخرى والتي تسمى بالشركات التابعة، فتعرف الشركة الأم على أنها الهيكل القانوني التي تجمع القدرة الإستراتيجية، فهي تبعث النشاط وتضمن المراقبة داخل المجمع. (مقدمي، 2006/2005، صفحة 8)

كذلك ورد تعريف آخر للشركة الأم هي شركة لديها فرع واحد أو أكثر. (LAIB, 2017, p. 9)

من خلال مختلف التعريفات السابقة نستخلص أن الشركة الأم تعتبر كقمة الهرم تمارس رقابة على الشركات التابعة.

ب- الشركة القابضة: تعرف الشركة القابضة على أنها "الشركة التي لها سيطرة معينة على شركة أخرى (تسمى الشركة التابعة) بحيث تستطيع الأولى أن تقرر من يتولى إدارة الشركة التابعة وأن تؤثر على القرارات التي تتخذها الهيئة العامة للشركة". (فوزي، 2012، صفحة 563)

نستنتج أن الشركة القابضة تقوم برقابة وتسيير المجمع حسب ما تمتلكه من مساهمات مالية، أما الشركة الأم هي المسؤولة على تسيير أنشطة تجارية وصناعية بالإضافة إلى مهمة الرقابة.

ت- الشركة التابعة:

حسب ما جاء في نص المادة 132 مكرر 11 من الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009 أن الشركة التابعة "الكيان المشترك هو كيان يمارس فيه الكيان نفوذا ملحوظا وهو ليس بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 17)

وفي تعريف آخر تعرف الشركة التابعة على أنها " كل شركة تسيطر عليها شركة أخرى (الشركة الأم أو الشركة القابضة) وبالتالي تتحكم في إدارتها وتسييرها، فهي شركة مسيطر عليها من الناحية المالية و الإدارية من طرف شركة أخرى، ولا يمنح هذا من امتياز الشركة التابعة بشخصية معنوية خاصة مستقلة عن الشركة الأم". (مامش، 2015، صفحة 8)

ومنه نستنتج أن الشركة التابعة هي شركة تسيطر عليها الشركة الأم أو الشركة القابضة حسب ما تمتلكه من مساهمات في هاته الشركة.

ث- الفرع: تعرف الشركة الفرعية على أنها: "هي الشركات الموضوعة تحت المراقبة المطلقة للشركة الأم، فإذا كانت شركة تمتلك أكثر من نصف رأس مال شركة أخرى، الثانية تعتبر شركة فرعية للأولى، كما يمكن أن تكون للشركات الفرعية هي الأخرى شركات فرعية تسمى فروع الشركات الفرعية". (بن يخلف، 2016-2017، صفحة 80)

تجدد الإشارة أن هناك فرق بين الشركة التابعة والفروع.

الجدول رقم(01): الفرق بين الشركة التابعة والفروع

الشركة الفرعية	الشركة التابعة
عدم وجود استقلالية قانونية.	شخصية قانونية ومستقلة.
عدم دفع الضريبة على الشركات على النتيجة الإجمالية وإنما تحول النتيجة إلى الشركة الأم.	دفع الضريبة على الشركات ibs على النتيجة الإجمالية.
عدم وجود صفقات قانونية ما بين الشركة الأم والشركة الفرعية لذلك لا يدفع الرسم على القيمة المضافة على المبيعات.	وجود صفقات قانونية ما بين الشركة الأم والشركة التابعة لذلك يدفع الرسم على القيمة المضافة.
عدم توزيع النتيجة.	توزع الأرباح وحساب الرصيد الجبائي، وفرض الضريبة عليها على مستوى الشركة الأم.
محاسبتها تتم على مستوى الشركة الأم.	لديها محاسبة خاصة بها.

المصدر: (مقدمي، 2006/2005، صفحة 13)

المطلب الثالث: مفهوم القوائم المالية المدمجة

تعتبر القوائم المالية المدمجة نقطة البداية في عملية التحليل المالي، حيث يقوم المحاسب بإعدادها ثم يقوم المحلل المالي بتفسيرها من أجل أن تستفيد منها مختلف مستخدمي هاته القوائم، لذلك سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف القوائم المالية المدمجة وذكر خصائصها ومستخدميها .

أولاً: تعريف القوائم المالية المدمجة.

أ- عرفت القوائم المالية المدمجة على أنها: " عبارة عن قوائم مالية تعدها الشركة القابضة يوضح فيها نشاط هذه الشركة من أعمالها و أعمال الشركات التي تتبعها، كما يظهر في هذه القوائم كل أنواع الأصول التي في ملكية أو تحت سيطرة الشركة القابضة وكذلك أنواع الديون التي تخضع لها هذه الأصول". (أبو حشيش، 2009، الصفحات 20-21)

ب- كما عرفت على أنها: "هي عرض أصول والتزامات وحقوق المساهمين وإيرادات ومصروفات الشركة القابضة وشركاتها التابعة وكأنها مشروع واحد". (معر الطيب، 2018، صفحة 237)

من خلال مختلف التعريفات المقدمة نستنتج أن القوائم المالية المدمجة تقوم بإعدادها الشركة الأم توضح الوضعية المالية ونتائج المجمع كأنها وحدة اقتصادية واحدة.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية المدمجة.

إن الخصائص النوعية للقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من الصفات تبين أن المعلومة التي توجد في القوائم المالية تقيد مختلف متخذي القرارات ومن هذه الخصائص نجد:

- أ- **قابلية المعلومة للمقارنة:** أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين الشركات المختلفة. (علاوي، 2018، صفحة 13)
- ب- **الملائمة أو الدلالة:** حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصانع القرار. (أبو طالب، 2006، صفحة 101)
- ت- **القابلية للفهم والاستيعاب:** إن معلومات القوائم المالية يجب أن يتم إعدادها على أساس أن تكون مفهومة للمستفيد الذي لديه معرفة معقولة بالأعمال والاقتصاد والمحاسبة.
- ث- **الأهمية النسبية:** إن الأهمية النسبية والوقتية عاملان مهمان في مدى ملائمة المعلومات، فالمعلومات الملائمة هي المؤثرة على القرار. شريطة أن يفصح عليها في الوقت الملائم أو المناسب.
- ج- **الموثوقية:** تكون المعلومة قابلة للثقة إذا اتسمت بخلوها من الأخطاء المتعمدة، وأن تكون حيادية. (بن ابراهيم الحميد، 2009، الصفحات 320-321)

ثالثا: **مستخدمي القوائم المالية المدمجة:** تعد القوائم المالية المدمجة بغرض تقديم معلومات للمستخدمين ويشمل مستخدمي القوائم المالية المدمجة ما يلي: (أمين السيد، 2004، صفحة 9)

- أ- **المستثمرين والمساهمين:** وتمدهم القوائم المالية بدرجة المخاطرة المتعلقة برأس المال المستثمر بالإضافة إلى معلومات أخرى مفيدة في اتخاذ قرارات شراء أو بيع أو الاحتفاظ بحصصهم في رأس مال الشركة.
- ب- **العاملون بالشركة:** وتمدهم القوائم المالية بمعلومات عن قدرات الربحية لدى الشركة ومدى استقرارها وقدرتها على منح المكافآت والمزايا الأخرى للعاملين.
- ت- **المقرضين:** وتمدهم القوائم المالية المدمجة بمعلومات عن قدرة الشركة على سداد أصل الديون والفوائد المستحقة عنها في مواعيد استحقاقها.
- ث- **العملاء:** وتمدهم القوائم المالية المدمجة بمعلومات عن قدرة الشركة على الاستمرار خاصة إذا كان هناك علاقات وتعاقدات طويلة الأجل ويعتمدون اعتمادا كبيرا عليها.

ج- الأجهزة الحكومية: وتمدها القوائم المالية بمعلومات تمكنها من معرفة وتحديد طبيعة وحجم مصادر الأموال واستخداماتها بالنشاط ومدى التزام الشركة باللوائح والقوانين.

المبحث الثاني: الشركات الملزمة بإعداد القوائم المالية المدمجة و إجراءات اعدادها

نظر لأهمية المعلومة المالية لمختلف مستخدميها تعكس الجوهر الاقتصادي سواء كانوا مستثمرين أو زبائن أو موردين قامت مختلف الدول بإدراج مجموعة من القوانين بينت فيها كيفية إعداد القوائم المالية المدمجة وأنواعها وأيضا الشركات الملزمة بعرضها وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع القوائم المالية المدمجة.

في هيكلها وشكلها تختلف الميزانية المدمجة وحسابات النتائج المدمجة ومختلف القوائم المالية عن تلك المعدة في إطار القوائم المالية الفردية، وذلك عن طريق زيادة العديد من المعلومات التي تظهر بوضوح الوضعية الاقتصادية والمالية.

أولاً: الميزانية المدمجة.

أ- تعريف الميزانية المدمجة: تعرف الميزانية المدمجة على أنها: " وثيقة تعرض الأصول والخصوم للمجمع المشكل من طرف الشركات المتضمنة في محيط التجميع بالفعل، وهي وسيلة معلومات خارجية ذات اتجاه أولي للمستثمرين". (كارش، 2012، صفحة 58)

ب- محتوى الميزانية المدمجة: من ناحية محتوى الميزانية المدمجة تطرق المشرع الجزائري للعناصر التي يجب أن تعرض من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها حيث تتمثل محتوياتها في: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 23-24)

- ✓ المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.
- ✓ الفوائد ذات الأقلية.
- ✓ يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وغير جارية.

معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق تتمثل في:

- ✓ وصف طبيعة وموضوع كل عنصر من الاحتياطات .

- ✓ حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
- ✓ مبالغ الدفع والاستلام.
- ✓ الشركة الأم.
- ✓ الفروع.
- ✓ الكيانات المساهمة في المجمع.
- ✓ جهات أخرى مرتبطة (مساهمات، مسيرين).
- ✓ في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم.
- ✓ عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.
- ✓ القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- ✓ تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- ✓ عدد الأسهم التي يمتلكها الكيان، فروع، والكيانات المشاركة.
- ✓ الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود للبيع.
- ✓ حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- ✓ مبلغ توزيعات الحصاص المقترحة، مبلغ حصاص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

ثانيا: حسابات النتائج المدمج.

يعتبر حسابات النتائج بيان مالي ملخص للأعباء والنواتج خلال سنة مالية ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المجمع من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة كاملة.

أ- **تعريف حسابات النتائج:** بالنسبة للنظام المحاسبي المالي SCF عرف حسابات النتائج على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الشركة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية من ربح أو خسارة". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 25)

من خلال التعريف السابق نستنتج أن حسابات النتائج أنه بيان يلخص الأعباء التي صرفتها الشركة ومختلف الإيرادات التي حصلت عليها خلال سنة مالية معينة يمكننا من متابعة التسيير للشركة.

ب- محتوى حسابات النتائج المدمج: حسب النظام المحاسبي المالي تطرق المشرع الجزائري في نص المادة رقم 230 مكرر 1 لأهم العناصر التي تظهر في حسابات النتائج المدمج كما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 25).

- ✓ حصة الشركات المشاركة أو الشركات المشتركة المندمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.
- ✓ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.
- ✓ وهناك معلومات أخرى مقدمة إما في حساب النتائج وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج هي الآتية:
- ✓ تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- ✓ مبلغ الحصة في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة، والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة المدمج (جدول سيولة الخزينة المدمج).

أ- مفهوم جدول تدفقات الخزينة المدمج: يعرف جدول تدفقات الخزينة المدمج على أنه: "هو عبارة عن وثيقة تبين تدفقات الخزينة للشركات المعنية بالتجميع الناتجة من دورة الاستغلال والتمويل والاستثمار والمستعملة خلال كل سنة مالية، والتي تفسر كذلك تغير الخزينة الملاحظ في الميزانية المدمجة". (كارش، 2012، صفحة 62)

من خلال التعريف المقدم نستنتج أن جدول سيولة الخزينة هو عبارة عن قائمة مالية تبين مدى قدرة الشركة على توليد النقد، حيث تقوم هذه القائمة بتوضيح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة وذلك من أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

ب- إعداد قائمة التدفقات النقدية المدمجة: توجد طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية .

1. الطريقة المباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم بيان كل نوع رئيسي للمقبوضات النقدية التشغيلية (مثل النقدية المحصلة من العملاء/الفوائد الدائنة) وكل نوع رئيسي من المدفوعات النقدية التشغيلية (مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة أو الفوائد المدينة) بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية، حيث تنزل المدفوعات النقدية من المقبوضات النقدية من أجل تحديد صافي النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي. وكذلك الحال بالنسبة لكل مجموعة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للوصول إلى رصيد النقدية في نهاية العام. (القصاص، 2013، صفحة 27)

2. الطريقة غير المباشرة: وهي لا تحتاج إلى دفاتر وسجلات و إنما تعتمد على الوصول إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق الإعتماد على قائمة الدخل العام الحالي وميزانيتي العام الحالي والعام السابق ثم تجري التسوية على رقم صافي الربح العام الحالي حيث يتم استبعاده. (أبو شمالة و أحمد مجد ، 2010، صفحة 183)

يتبين لنا مما سبق أن الفرق في إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة ينحصر فقط في كيفية احتساب وعرض التدفقات النقدية ضمن النشاط التشغيلي.

رابعاً: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة المدمج .

أ- تعريف جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة المدمج:

1. عرف جدول التغيرات في الأموال الخاصة على أنه : "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للشركة خلال الدورة". (حنيفة، 2013، صفحة 443)

2. كما ورد تعريف لجدول تغيرات الأموال الخاصة ينص على: " يعتبر جدول تغير رؤوس الأموال الصافية المجمعة وسيلة لمراقبة التحركات التي تطرأ أثناء مرحلة التجميع والمتعلقة بالنتيجة ورؤوس الأموال الصافية المجمعة. يمكن أن تعتبره وسيلة مذكرة ستسمح للتجميع بملاحظة التأثير المختلف حول النتيجة ورؤوس الأموال الصافية. (كارش، 2012، صفحة 70)

من خلال التعريفات المقدمة نستنتج أن جدول تغيرات الأموال الخاصة هو قائمة مالية تبين مختلف التغيرات والحركات في رؤوس الأموال الخاصة.

ب- محتوى جدول رؤوس الأموال الخاصة المدمج: تطرق المشرع الجزائري في نص المادة 250 مكرر 1 إلى المعلومات الواجب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.

✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح اخطاء هامة

✓ عمليات الرسملة (الإرتقاء، الانخفاض، التسديد).

✓ توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال السنة المالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 26)

خامسا: ملحق الكشوف المالية المدمجة (الإيضاحات).

أ- مفهوم ملحق الكشوف المالية: يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما والتي من شأنها فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوف المالية.

ومنه نستنتج أن الملحق هو قائمة مالية تتضمن شرح لقواعد التسجيل والتقييم المعتمدة، وهي مفيدة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 27)

ب- محتوى ملحق الكشوف المالية: يحتوي ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مقيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 27)

✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

✓ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والشركات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الانقضاء مع هذه الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة للضرورة للحصول على صورة وفيية. **المطلب الثاني: إجراءات إعداد قوائم مالية مدمجة.**

لابد من الإشارة إلى أن مبادئ المحاسبة الدولية تتطلب لإعداد قوائم مالية مدمجة للمجموعة أن تستخدم كل من الشركة القابضة والشركة التابعة لها سياسات مالية موحدة للعمليات والأحداث المتشابهة، بمعنى إذا كانت الشركة القابضة تتبع القيمة العادلة في تقييم بند الممتلكات والمصانع والمعدات، على حين تتبع الشركة التابعة طريقة التكلفة التاريخية فإن القوائم المالية المدمجة تتطلب إتباع سياسات موحدة لإعدادها، إضافة إلى ما سبق فإن القوائم المالية المدمجة تتطلب لإعدادها أن تكون الفترة المالية للمجموعة تنتهي بنفس التاريخ بمعنى إذا

كان تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة التابعة يختلف عن تاريخ الشركة القابضة فيجب على الشركة التابعة تقديم قوائم مالية إضافية بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة لأغراض التوحيد، شريطة أن لا تزيد فترة الاختلاف عن ثلاثة شهور.

ولإعداد القوائم المالية المدمجة نتبع الخطوات التالية: (أبو حشيش، 2009، الصفحات 83-84)

- 1- أن تقوم شركة من شركات المجموعة بإعداد قائمتها المستقلة.
- 2- تفرغ بيانات القوائم المالية للشركتين في نموذج يستخدم لهذه الغاية يطلق عليه ورقة العمل working paper يتخذ الشكل التالي :

الشكل رقم(05): ورقة العمل المستخدمة في إعداد قوائم مالية مدمجة

الأرقام المجمعة	التسويات		الشركة التابعة	الشركة القابضة	البيان
	دائن	مدين			
					مجموع التسويات

المصدر: (أبو حشيش، 2009، صفحة 83).

- 3- استبعاد الحسابات المزدوجة (الحسابات المتقابلة) من القوائم المالية للمجموعة بمعنى يتم:
 - أ- استبعاد بند الاستثمارات في الشركة التابعة من جانب أصول الشركة القابضة.
 - ب-مقابل حقوق المساهمين من قائمة المركز المالي للشركة التابعة.
- أما كيفية استبعاد الحسابات المتقابلة فيتم بواسطة قيود تسوية و استبعاد تسجيل في أوراق العمل خارج دفاتر الشركة القابضة.

4- تسوية وإظهار الفروق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة بحيث تظهر تلك الأصول والتزامات في القوائم المالية الموحدة بقيمتها العادلة. إذا وجد اختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة ووجود شهرة موجبة أو سالبة فلا بد من إظهار الفروق في عمود التسويات في ورقة العمل. أي تعديل قيم الأصول والتزامات بالفروق لتظهر في عمود الأرقام المجمعة بالقيم العادلة، وبما يفيد إن ما يظهر في عمود الأرقام المجمعة لكل بند من بنود قائمة المركز المالي يمثل مجموع من القيم الدفترية للبند لدى الشركة القابضة والقيمة العادلة لنفس البند لدى الشركة التابعة، أما

الشهرة الموجبة فتظهر قيمتها بالطرف المدين من عمود التسويات ليتم الإفصاح عنها في الأرقام الموحدة ببند مستقل، أما الشهرة السالبة فيتم الاعتراف بها كدخل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي حدثت فيها عملية التملك .

5- إذا لم تمتلك الشركة القابضة كامل صافي أصول الشركة التابعة وهذا يعني أن هناك فئتين تشتركان في امتلاك الشركة التابعة هما: الشركة القابضة وأقلية المساهمين وبالتالي لا بد من إظهار حقوق الأقلية.

6- ثم نقوم بجمع العناصر المتشابهة من أصول ومطلوبات الشركتين المندمجتين وبما يفيد إن ناتج القوائم المالية الموحدة سوف يختلف عن ناتج جمع القوائم المالية المستقلة للشركات المندمجة بسبب ما تم استبعاده.

المطلب الثالث: الشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مدمجة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مدمجة والمستبعدة منها والمعفاة من إعدادها وفق ما جاء في النظام المحاسبي المالي ووفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية.

أولاً- الشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مدمجة:

أ- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي: تطرق المشرع الجزائري إلى الشركات المعنية بإعداد قوائم مالية مدمجة وكذلك الشركات المعفاة من إعدادها، كما نص على الحالات التي لا تستبعد فيها الشركات من إعداد قوائم مالية مدمجة.

حيث نص في المادة 132 مكرر 2 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها على أنه: "كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 15)

كما نص في المادة 132 مكرر 3 على أن الشركة الأم ملزمة بإعداد قوائم مالية مدمجة حيث نصت على: "يكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة المهيمن على المجموع المدمج الذي يعرف بالكيان المدمج (أو الشركة الأم) أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 16)

نستنتج من خلال المادة أن الشركة الأم تقع على عاتقها مهمة إعداد قوائم مالية مدمجة.

ب- بالنسبة للمعايير المحاسبية IAS: تلزم المعايير المحاسبية الدولية كل شركة أم أو في شكل مشاريع مشتركة طبقاً لمفاهيم المعايير IAS27-IAS28-IAS31 بإعداد وعرض القوائم المالية تضم الشركة الأم والشركة التابعة لها والمساهمات، وتخضع عملية إعداد وعرض القوائم المدمجة إلى نفس قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المحددة في المعيار IAS01 الخاص بعرض القوائم المالية. (مداني، 2015/2014، صفحة 59)

ثانياً- الشركات المعفاة من إعداد قوائم مالية مدمجة :

أ- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي SCF: تطرق المشرع الجزائري في المادة 132 مكرر 4 فيما يخص القرار المتعلق بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها للشركات المعفاة من إعداد قوائم مالية مدمجة حيث نصت في المادة على: "يعفى كل كيان مهيم من إعداد كشوف مالية مدمجة إذا كان بحوزتها بصورة شبه كلية كيان آخر، و إذا حصل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية، والحياسة شبه الكلية تعني أن الشركة المهنية تحوز على الأقل على 90% من حقوق التصويت ". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 16)

ب- بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية IAS: تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة إلى الحالات التي تعفى فيها الشركة القابضة من إعداد قوائم مالية مدمجة حيث حدد المعيار توفر الشروط الأربعة التالية: (أبو نصار و حميدات، 2008، صفحة 428)

1. إذا كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل لدى شركة أخرى، أو إذا كانت الشركة مملوكة بشكل شبه كامل.

2. إذا كانت الشركة القابضة النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية تتفق ومتطلبات المعايير الدولية.

3. إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق عام (بورصة).

4. إذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع، أو ليست قيد عملية إيداع لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو أي هيئة تنظيمية.

ثالثاً- الشركات المستبعدة من إعداد قوائم مالية مدمجة:

أ- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي SCF: تطرق المشرع الجزائري في القرار المذكور أعلاه في نص المادة 132 مكرر 6 إلى الحالات التي تكون فيها الشركات مستبعدة من إعداد قوائم مالية مدمجة، حيث نص في المادة على: "تبقى خارج مجال تطبيق عملية الدمج الكيانات التي تواجه قيود صارمة ودائمة تفرض إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة أو النفوذ الذي يمارس عليه الكيان المدمج، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات التي تملك الأسهم أو الحصص للغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها لاحقا في مستقبل كبير ". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 16)

ب- بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية IAS: حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 الحالات التي لا يجوز فيها للشركة القابضة إعداد قوائم مالية مدمجة رغم تملكها أكثر من 50 % من أسهم الشركة التابعة ما يلي: (أبو نصار و حميدات، 2008، الصفحات 428-429)

1. أن تكون سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة مؤقتة وغير دائمة، كما في حالة تملك الشركة القابضة لأكثر من 50% من أسهم الشركة التابعة بصورة مؤقتة انتظارا.
2. عندما تصبح سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة غير ممكنة وذلك نتيجة انخفاض نسبة ملكية الشركة القابضة لأسهم الشركة التابعة تحت سيطرة جهات أخرى مثل الدولة كما في حالة التصفية.
3. اختلاف نشاط الشركة القابضة عن نشاط الشركة التابعة وبشكل جوهري كأن تكون الشركة القابضة بنك والشركة التابعة فندق، ففي هذه الحالة لا يظهر أي معنى لعملية توحيد قوائم الشركتين نظرا لاختلاف طبيعة حسابات الشركتين.

1- رابعا-الحالات التي لا تستبعد فيها الشركات من إعداد قوائم مالية مدمجة: نص معيار المحاسبة الدولي رقم 27 في الفقرة رقم 20 على الحالات التي لا تستبعد فيها الشركات من إعداد قوائم مالية مدمجة وهي: (أبو نصار و حميدات، 2008، الصفحات 428-429)

- 2- نية إدارة الشركة القابضة التخلص من أسهم الشركة التابعة خلال فترة لا تتجاوز 12 شهر وفي هذه الحالة يتوجب إعادة تصنيف الاستثمار في الشركة التابعة كاستثمار معدات للبيع.
- 3- الشركة التابعة التي تعمل في ظل قيود صارمة طويلة الأمد بشكل يضعف من قدرتها على تحويل الأموال للشركة القابضة.
- 4- لم يستثنى توحيد أعمال الشركة التابعة مع القابضة لأن الأنشطة التشغيلية للشركتين مختلفتين.

المبحث الثالث: معايير المحاسبة والتقارير المالية الخاصة بالتجميع

سنعرض في هذا المبحث المعايير المحاسبية التي تطرقت لموضوع القوائم المالية المدمجة من خلال مرحلتين تاريخيتين، حيث المرحلة الأولى من 1989 إلى غاية 2001 أما المرحلة الثانية من 2001 إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالتجميع (المرحلة الأولى من 1989 إلى غاية 2001)

تطرقت المعايير المحاسبية الدولية إلى موضوع القوائم المالية المدمجة حيث تطرقت لها من خلال ثلاث معايير محاسبية تمثلت في المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 المعنون بـ "القوائم المالية المجمعة والمنفصلة" بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 تحت عنوان "الشركات الزميلة ذات المصلحة المشتركة" وأخيرا المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 تحت عنوان "الحصص في المشروعات المشتركة".

أولا: القوائم المالية المجمعة والمنفصلة المعيار المحاسبي الدولي رقم "27".

يتضمن معيار المحاسبة الدولي AS27 متطلبات خاصة بالمحاسبة و الإفصاح عن الاستثمارات في الشركة التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة عندما تقوم الشركة بإعداد بيانات مالية منفصلة، و قد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في شهر ماي 2011 المعيار AS27 المعدل باسم "القوائم المالية المنفصلة" والمعدل عن النسخة السابقة، حيث كان مسمى هذا المعيار "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" وتم نقل متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS10 المعنون باسم "القوائم المالية الموحدة" ويعتبر ساري المفعول ابتداء من 2013/01/01. (OBERT , ROBERT;, 2013, p. 153).

أ- هدف المعيار المحاسبي "27": يهدف هذا المعيار إلى بيان كيفية إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة لمجموعة من الشركات تسيطر عليها الشركة الأم والبيانات المالية المنفصلة المحددة لمساهمات الشركة التابعة. (مداني، 2015/2014، صفحة 22)

ب- نطاق المعيار: يتناول المعيار إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة للمجمع والكيانات التي تسيطر عليها الشركة الأم.

يتناول المعيار أيضا المحاسبة في الحسابات الفردية لكيان ما، حصص في الشركات التابعة والمشروعات المشتركة. (MESSEKDJI, 2012, p. 113)

ت- المفاهيم الأساسية التي جاء بها المعيار :

1. القوائم المالية المجمعة: هي قوائم مالية مقدمة من الشركة كقوائم مالية لشركة وكأنها وحدة اقتصادية منفردة.
2. السيطرة: هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لشركة ما من أجل الحصول على منافع من أنشطتها، ويتم إثبات السيطرة بصفة عامة من خلال توفر أحد الدلائل التالية :
 - ✓ الملكية: تستحوذ الشركة القابضة (بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركة التابعة) على ما يزيد عن 50% من قوة التصويت.
 - ✓ حقوق التصويت: لدى الشركة القابضة حقوق تصويت تزيد عن 50 % بموجب اتفاق مع مستثمرين آخرين.
 - ✓ التحكم في السياسات: يكون للشركة قدرى التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بموجب اتفاق أو تشريع.
 - ✓ لجنة الإدارة: يكون لدى الشركة القدرة على تعيين أو استبعاد أغلبية مجلس الإدارة.
 - ✓ حقوق تصويت المدراء: القدرة على الحصول على غالبية الأصوات في اقتراحات مجلس الإدارة .
3. المجموعة: هي الشركة القابضة وكافة الشركات التابعة لها.
4. الشركة القابضة (الأم): هي شركة لها واحدة أو أكثر من الشركات التابعة.
5. حصة الأقلية: هو الجزء من صافي الربح أو الخسارة أو صافي الأصول في الشركة التابعة الذي يؤول إلى حصص حقوق الملكية لمستثمرين آخرين ،خلاف الشركة القابضة ولم يمتلكوها بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركة التابعة عن طريق الشركة القابضة.
6. القوائم المالية المنفصلة: هي القوائم المقدمة عن طريق شركة قابضة أو شركة مستثمرة في شركة زميلة، أو الشركة المشاركة في شركة خاضعة لسيطرة مشتركة عندما تتم المحاسبة عن الاستثمارات على أساس حصة حقوق الملكية مباشرة وليس على أساس التقرير عن النتائج وصافي الاستثمار في الشركة المستثمر فيها.
7. الشركة التابعة: هي شركة تخضع لسيطرة شركة أخرى تسمى الشركة القابضة.
8. طريقة التكلفة في المحاسبة: هي الاعتراف بالاستثمارات في شركات أخرى بالتكلفة والاعتراف بالدخل فقط إلى المدى الذي يتلقى فيه المستثمر توزيعات أرباح من الأرباح المتراكمة لدى الشركة المستثمر فيها الناشئة بعد تاريخ الاستحواذ على الملكية . (هيني قان، 2006، الصفحات 99-100)

ث- عرض القوائم المالية المدمجة: يجب على الشركة القابضة أن تقدم قوائم مالية مجمعة وكأن المجموعة (الشركة القابضة وشركاتها التابعة) شركة واحدة وينبغي أن تحتوي القوائم المالية المجمعة على ما يلي:
(هيني قان، 2006، الصفحات 100-101)

- ✓ الشركة القابضة وكافة شركاتها التابعة سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ الكيانات ذات الغرض الخاص إذا كانت العلاقة الأساسية تشير على وجود سيطرة.
- ✓ الكيانات التابعة المصنفة على أنها "محتفظ بها لغرض البيع".
- ✓ الكيانات المحتفظ بها كشركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار ووحدات وما شابه ذلك.

ج- الإفصاح: يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي في القوائم المالية المدمجة: (ميرزا، جراهام، و ماغنوس، 2011، صفحة 170)

- ✓ القيمة العادلة للاستثمار في الشركات الزميلة التي يوجد لها عروض أسعار منشورة.
- ✓ المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة. بما في ذلك المبالغ الإجمالية للأصول والالتزامات والإيرادات والأرباح أو الخسائر.
- ✓ أسباب محاسبة الاستثمارات التي تقل عن 20% بطريقة حقوق الملكية أو متى لا تتم محاسبة الاستثمارات التي تزيد عن 20% بطريقة حقوق الملكية.
- ✓ تاريخ إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة التي تختلف عن البيانات المالية للمستثمر والأسباب وراء ذلك .
- ✓ طبيعة ونطاق أي قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة على نقل الأموال إلى المستثمر على صورة توزيعات أرباح نقدية أو سداد للقروض أو السلف.
- ✓ الحصة غير المعترف بها من خسائر الشركة الزميلة للفترة وبشكل تراكمي، إذا توقف المستثمر عن الاعتراف بحصته من خسائر الشركة الزميلة وأسباب عدم محاسبة الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- ✓ المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة، إما بشكل فردي أو ضمن مجموعات. التي لا يتم محاسبتها بطريقة حقوق الملكية، بما في ذلك مبالغ إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات والإيرادات والأرباح أو الخسائر.

✓ ينبغي تصنيف استثمار طريقة حقوق الملكية على أنه أصول غير متداولة وأيضاً يجب الإفصاح عن حصة المستثمر من أرباح أو خسائر استثمارات طريقة حقوق الملكية، والمبلغ المسجل لتلك الاستثمارات بشكل منفصل.

✓ ينبغي الإفصاح عن حصة المستثمر في أي عمليات متوقعة في الشركات الزميلة بشكل منفصل.

ثانياً: الإستثمارات في الشركات الزميلة (الشقيقة) المعيار المحاسبي الدولي رقم "28".

تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم "28" إلى المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة، الذي تكون نسبة تملك المستثمر في الشركة المستثمر بها (والتي يطلق عليها في هذه الحالة بالشركة الزميلة) يتراوح ما بين 20 % و 50 %، وبالتالي يمارس المستثمر تأثير هام على القرارات التشغيلية والمالية للشركة الزميلة بشكل مباشر أو غير مباشر.

أ- **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار إلى تحديد قواعد التسجيل المحاسبي للمساهمات في الشركات الحليفة أو الزميلة، وأهم ما عالجه هذا المعيار التأثير البارز في وضع السياسات المالية والعملياتية في الشركة المستثمر فيها، وكذا كيفية استعمال طريقة تعديل السندات. (عمورة، 2013، صفحة 20)

ب- **نطاق المعيار:** يطبق المعيار على جميع الاستثمارات التي توصف أنها في شركات زميلة، ويمكن أن تلائم الكيانات التالية وتفسير الاستثمارات في شركات زميلة مثل : (هيني قان، 2006، صفحة 111)

✓ الشركات الزميلة وفقاً لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم "28".

✓ حياة أصول مالية بغرض المتاجرة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39".

✓ صناديق الاستثمار و منظمات رأس المال المخاطر ووحدات الائتمان والشركات المماثلة وصناديق التأمين المرتبطة بالاستثمارات.

ت- **المفاهيم الأساسية التي جاء بها المعيار:**

1. **الشركات الشقيقة:** هي شركة يكون للمستثمر فيها تأثير قوي ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست مشروعاً مشتركاً للمستثمر.

2. **التأثير القوي:** هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية وسياسات التشغيل للشركة المستثمر فيها ولكن لا تصل القدرة إلى درجة السيطرة على تلك السياسات.

3. طريقة حقوق الملكية: هي طريقة محاسبية يتم بناءا عليها إثبات الاستثمار عند اقتنائه بتكلفة الاقتناء، ثم يتم تعديل تلك التكلفة بكل تغيير يطرأ على نصيب المستثمر في صافي أصول الشركة المستثمر فيها وتظهر قائمة الدخل نصيب المستثمر في نتائج أعمال الشركة المستثمر فيها.

4. طريقة التكلفة: هي طريقة محاسبية يتم بناءا عليها إثبات الاستثمار بالتكلفة وتظهر قائمة الدخل إيرادات الاستثمار في حدود ما يستلمه المستثمر فقط من توزيعات الأرباح للشركة المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء. (عبد العال، 2006، الصفحات 5-6)

ث- كيفية تحديد الشركة الزميلة: يعتبر اقتناء المستثمر لما نسبته 20 % أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة الزميلة بشكل مباشر أو غير مباشر مؤشر على وجود تأثير هام له عليها إلا إذا تم إثبات عكس ذلك وإذا كانت نسبة الملكية المشار إليها أقل من 20 % فإنه يفترض بالمستثمر أن لا يكون له تأثير هام على الشركة الزميلة إلا إذا تم إثبات وجود التأثير بوضوح.

ويدل على وجود التأثير لدى المستثمر على الشركة الزميلة ما يلي: (عريوة، أساليب وطرق إندماج الشركات، 2010، صفحة 10)

- ✓ تمثيل المستثمر في مجلس الإدارة أو أي هيئة تحكم الشركة الزميلة و مشاركة المستثمر في عملية رسم السياسات في الشركة الزميلة و تبادل الموظفين الإداريين بين المستثمر والشركة الزميلة.
- ✓ العمليات الهامة بين المستثمر والشركة الزميلة .

ثالثا: المعيار المحاسبي الدولي رقم "31" "الحصص في المشروعات المشتركة .

يتضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 31 المحاسبة عن الاستثمارات في المشروعات المشتركة، تم إصداره في ماي 2011 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أ- نطاق المعيار: يطبق المعيار على المشروعات المشتركة والتقارير عن أصولها والتزاماتها والدخل والمصروفات وبغض النظر عن مكونات و أشكال المشروعات المشتركة. وسوف تحاسب الشركات عن الاستثمارات في مشروعات مشتركة كمشروع مشترك وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم "31" أو الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39"، تنظيمات رأس المال المشترك وصناديق الاستثمار ووحدة الائتمان أو التروست حيث أنه اتحاد احتكاري بين عدة من الشركات للحد من المنافسة وما يماثلها، والاستثمارات المرتبطة بأموال التأمين. (عبد العال، 2006، الصفحات 97-98)

ب- المفاهيم الأساسية التي جاء بها المعيار:

1. الشركة المشتركة: هو ترتيبات تعاقدية بين طرفين أو أكثر يتم بمقتضاه تنفيذ نشاط اقتصادي يخضع لسيطرة مشتركة.

2. الخصائص المتعلقة بكافة الشركات المشتركة :

✓ وجود اثنان أو أكثر من المشاركين بموجب ترتيب تعاقدي، وتبني الشركة المشتركة على أساس السيطرة المشتركة والتي تقتضي بوجود موافقة تعاقدية على المشاركة في السيطرة على المشروع من خلال الشركة المشتركة وهذا يعني أنه لا يوجد طرف واحد من الأطراف المشاركة يستطيع أن يمارس سيطرة من جانب واحد فقط.

✓ أي مشارك في شركة مشتركة هو طرف ما في الشركة المشتركة هو ويحق له ممارسة سيطرة مشتركة يحددها الترتيب التعاقدية.

✓ وجود الأجراء التعاقدية هو ما يميز الشركة المشتركة عن الشركات الزميلة أو الشقيقة وهذا الترتيب التعاقدية عادة ما يكون مكتوباً ويعالج الأمور الهامة المتعلقة بالمشروع المشترك مثل: النشاط، المدة والتقارير.

✓ تعيين مجلس الإدارة أو هيئة مناظرة بديلة وتحديد حقوق التصويت وتحديد المساهمات الرأسمالية بواسطة الشركاء.

❖ تحديد مساهمات الشركاء في الشركة المشتركة في الإنتاج، الدخل، المصروفات ونتائج أعمال المشروع المشترك. (هيني قان، 2006، الصفحات 122-123)

3. طريقة التجميع المناسب: هي طريقة للمحاسبة يقوم بموجبها المشارك في الشركة المشتركة بتحديد حصة في الأصول، الخصوم، الدخل، المصروفات، في الشركة الخاضعة للشركة المشتركة وجمعها جنباً إلى جنب مع البنود المماثلة في القوائم المالية للمشارك، أو التقرير عنها كبنود منفصلة في القوائم المالية للمشارك، يحدد المعيار الدولي رقم 31 ثلاثة أشكال للشركة المشتركة وهي: العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة والأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة، والشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة.

✓ العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة: في العمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة، لا يتم إنشاء شركة منفصلة ويستخدم كل مشارك في الشركة المشتركة أصوله ويتكبد مصاريفه والتزاماته وجمع تمويله الخاص به. وعادة ما تنص الاتفاقية بين المشاركين في الشركة المشتركة على تفاصيل الكيفية التي سيتم بها اقتسام الإيرادات والمصاريف.

✓ **الأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة:** فيما يخص الأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة، يسيطر المشاركون في الشركة المشتركة بصورة مشتركة على الأصول التي تقدم إلى الشركة المشتركة وغالبا ما يملكونها بشكل مشترك. ويجوز لكل مشارك في الشركة المشتركة أن يأخذ حصة من ناتج الأصول كما يتكبد حصة من المصاريف المتكبدة.

✓ **الشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة:** عادة ما تشمل الشركة الخاضعة للسيطرة المشتركة إنشاء شركة أو شراكة أو شركة أخرى يكون فيها لكل مشارك في المشروع المشترك حصة ما. وتتلخص الفكرة الرئيسية حول هذا النوع من الشركات في وجود ترتيب تعاقدي ينشأ السيطرة المشتركة عليها. (ميرزا، جراهام، و ماغنوس، 2011، صفحة 183)

ت- **هدف المعيار:** يهدف معيار المحاسبة الدولية رقم 31 إلى بيان المعالجة المحاسبية للحصص في المشروعات المشتركة في دفاتر كل طرف مشارك في ذلك المشروع، والطرف المشارك في مشروع مشترك هو طرف في مشروع مشترك له سيطرة مشتركة على ذلك المشروع المشترك كما بين المعيار متطلبات الإفصاح في البيانات المالية كل طرف مشارك. (أبو نصار و حميدات، 2008، صفحة 510)

ث- **متطلبات الإفصاح:**

✓ يجب إظهار الالتزامات المحتملة IAS37 بشكل منفصل عن غيرها: الالتزامات التي تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين في المشروع، والحصة في الالتزامات المحتملة للمشروع المشترك، واحتمالات حدوث الالتزامات للمشاركين الآخرين.

✓ يجب اظهار التعهدات التالية بشكل منفصل شاملا: التعهدات التي تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين، و الحصة في تعهدات الشركة المشتركة.

✓ يجب عرض قائمة بالشركاء الهامين في الشركة المشتركة شاملة: أسماء الشركاء، ووصف لحصصهم في الشركة المشتركة ككل، نسبة ملكياتهم .

✓ يجب على الشركة المشاركة التي تستخدم شكل التقرير سطر بعد سطر أو طريقة حقوق الملكية أن تفصح عن المبالغ المجمعة لكل من الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل والخصوم طويلة الأجل والدخل والمصروفات المتعلقة بالشركة المشتركة.

✓ ينبغي على الشركة المشاركة التي لا تصدر قوائم مالية مجمعة (لأنه ليس لها فروع آخرين) أن تفصح عن المعلومات الموضحة أعلاه. (عبد العال، 2006، صفحة 1348)

المطلب الثاني: المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالقوائم المالية المدمجة

سنعرض في هذا المطلب المعايير الدولية للتقارير المالية التي تطرقت لموضوع القوائم المالية المدمجة.

1. **المعيار الدولي لتقرير المالي رقم 10 "القوائم المالية الموحدة"** : حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 "القوائم المالية المنفصلة" حيث تم إصداره في ماي 2011، حيث ينص على مبادئ عرض وإعداد البيانات المالية الموحدة عندما تقوم الشركة بالسيطرة على واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى حيث يكون هذا المعيار نافذا ابتداء من 1 يناير 2013.

1.1 هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لعرض وإعداد البيانات المالية الموحدة عندما تقوم شركة بالسيطرة على واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى). (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، صفحة 377)

2.1 مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الأعباء، الإيرادات والتدفقات النقدية، في شكل قوائم مالية موحدة للشركة القابضة التي تسيطر على شركة تابعة، ويتطلب ذلك إعداد قوائم مالية موحدة للشركة الأم والشركات التابعة لها. (شونوف، 2017/2016، صفحة 296)

3.1 المفاهيم التي تضمنها المعيار: تضمن المعيار الدولي رقم 10 "القوائم المالية الموحدة" المصطلحات التالية.

- ❖ **السيطرة على الشركة المستثمر فيها:** يسيطر المستثمر (الشركة الأم) على الشركة المستثمر فيها عندما يتعرض المستثمر للتقلبات في العوائد أو يملك حق ذلك، والنتيجة عن التدخل في الشركة المستثمر فيها وله القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته على الشركة المستثمر فيها.
- ❖ **السلطة:** الحقوق الحالية التي تمنح القدرة لتوجيه الأنشطة الملائمة.
- ❖ **حقوق الحماية:** الحقوق المصممة لحماية مصالح الطرف الذي يقتني هذه الحقوق بدون منح الطرف السلطة على الشركة التي تتعلق فيها هذه الحقوق.
- ❖ **الأنشطة الملائمة:** أنشطة الشركة المستثمر فيها التي لها تأثير هام على عوائد الشركة المستثمر فيها. (الجعرات، 2015، صفحة 38)

4.1 المتطلبات المحاسبية:

- ❖ يجب على الشركة الأم عرض قوائم مالية موحدة.
- ❖ يتطلب المعيار استخدام أسس محاسبية متماثلة للعمليات المتشابهة والأحداث المتماثلة التي تحدث لدى الشركات التي سيتم إعداد قوائم مالية موحدة لها.
- ❖ يتطلب المعيار عدم إعداد قوائم مالية موحدة في حالة تحقق الشروط التالية مجتمعة: إذا كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل، أو جزئياً لشركة أخرى ووافق بقية المالكين للشركة على قرار عدم إعداد قوائم مالية موحدة، وإذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق عام (بورصة) سواء كان السوق محلي أو خارجي، وإذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع، أو ليست قيد عملية إيداع لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية، إذا كانت الشركة القابضة النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية موحدة والشركة التابعة تم نقلها لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS12 الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى، والساري المفعول من 2013/01/01. (زبيدي، 2016/2017، الصفحات 91-92)

2. المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 11 "الترتيبات المشتركة" .

حل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 "الحصص في المشروعات المشتركة" حيث تم إصداره في ماي 2011 من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية حيث يسري مفعوله انطلاقاً من 1 يناير 2013 ، حيث يوضح هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية من قبل أطراف الترتيب المشترك.

1.2 المفاهيم الأساسية: تتمثل المفاهيم الأساسية التي جاء بها هذا المعيار ما يلي:

- ❖ **السيطرة المشتركة:** الاتفاق التعاقدي على المشاركة في السيطرة على ترتيب معين، والتي تتوافر فقط عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة الملائمة موافقة بالإجماع للأطراف ذات العلاقة على السيطرة المشتركة.
- ❖ **العملية المشتركة:** ترتيب مشترك يكون للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب الحقوق في الأصول أو تتحمل الالتزامات في المطلوبات المتعلقة بالترتيب.
- ❖ **العقد المشترك:** ترتيب مشترك يكون للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على العقد المشترك.
- ❖ **المتعاقدين المشترك:** طرف في الترتيب المشترك له سيطرة مشتركة على العقد المشترك.
- ❖ **الطرف في الترتيب المشترك:** الشركة التي تشترك في ترتيب مشترك بغض النظر عن وجود سيطرة مشتركة له على الترتيب.

❖ **التركيب المنفصل:** هيكل مالي محدد ومنفصل يتضمن شركات قانونية منفصلة، أو شركات تم الاعتراف بها قانونياً بغض النظر عن وجود شخصية قانونية للشركات. (الجعارات، 2015، صفحة 41)

3. المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 12 "الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى".

جاء هذا المعيار كتكملة لما ورد في المعيار الدولي رقم 27 "البيانات المالية الموحدة والقوائم المالية المنفصلة" إضافة إلى المعيار المحاسبي 28 والمعيار المحاسبي رقم "31".

3-1 هدف المعيار: يهدف إلى الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى ومدى تأثير ذلك على مخرجات النظام المحاسبي المالي من خلال مختلف القوائم المالية والمخاطر الناتجة عنها. (شونوف، 2017/2016، صفحة 297)

2.3 نطاق المعيار: ينبغي على الشركة التي تملك حصة في أي مما يلي تطبيق هذا المعيار:

- ❖ الشركات التابعة.
- ❖ الترتيبات المشتركة (أي العمليات المشتركة أو المشاريع المشتركة).
- ❖ الشركات الزميلة.
- ❖ بعض أنواع الشركات المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم الموحدة مثل (الشركات الاستثمارية التي تحاسب عن استثماراتها في الشركات التابعة بموجب المعيار رقم (9) بالقيمة العادلة من خلال بين الدخل).
- لا ينطبق هذا المعيار على البنود التالية:
- ❖ خطط منافع ما بعد التوظيف أو خطط منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل وفق المعيار IAS19.
- ❖ القوائم المالية المنفصلة وينطبق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 27.
- ❖ حصة تحتفظ بها الشركة التي تشارك في ترتيب مشترك ، ولكن لا تمتلك سيطرة مشتركة عليه، إلا إذا أدت تلك الحصة إلى تأثير هام على الترتيب أو كانت حصة في ترتيب مشترك.
- ❖ غالبية الاستثمارات المصالح التي تملكها الشركة ويتم المحاسبة عنها حسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية ". (عريوة، إعداد القوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة حالة مجمع صيدال، 2018/2017، صفحة

3.3 المفاهيم الأساسية التي جاء بها المعيار: تتمثل في:

❖ **الدخل من الشركة المنظمة:** لأغراض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يشمل الدخل من الشركة المنظمة، على التقارير المالية على سبيل المثال لا الحصر الرسوم الجارية وغير الجارية والفائدة وأرباح الأسهم والأرباح أو الخسائر على إعادة قياس أو إلغاء الاعتراف بالحصص في الشركات المنظمة والأرباح والخسائر من نقل الأصول و الالتزامات إلى الشركة الأم.

❖ **الحصة في شركة أخرى:** لأغراض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشير الحصة في شركة أخرى إلى المشاركة التعاقدية وغير التعاقدية التي تعرض الشركة إلى تدذب في العوائد من أداء الشركات الأخرى ويمكن إثبات الحصة في الشركة الأخرى عن طريق الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين على سبيل المثال لا الحصر إضافة إلى أشكال مشاركة أخرى مثل توفير الأموال ودعم السيولة وتعزيز الائتمان والضمانات، وهي تتضمن الوسائل التي يكون من خلالها للشركة سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير جوهري على شركة أخرى وليس من الضروري أن تمتلك الشركة حصة في شركة أخرى فقط نتيجة للعلاقة بين المورد والعميل .

❖ **الشركة المنظمة:** الشركة التي تمتلك تصميمًا معينًا بحيث لا تكون حقوق التصويت أو الحقوق المشابهة هي العامل المهيمن في تحديد من يسيطر على الشركة، كما هو الحال عندما يرتبط أي من حقوق التصويت بمهام إدارية فقط ويتم توجيه النشاطات ذات العلاقة من خلال الترتيبات التعاقدية. (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، صفحة 473)

4.3 مجال تطبيق المعيار: يطبق هذا المعيار على الشركات التابعة، الترتيبات المشتركة، الشركات الزميلة وشركات أخرى لها علاقة غير الشركات التي تخضع لإندماج الأعمال. (شئوف، 2016/2017، صفحة 297)

المطلب الثالث: طرق التجميع حسب النظام المحاسبي المالي SCF:

سنتطرق إلى أبرز التقنيات المستعملة في سبيل القيام بعملية التجميع المحاسبي والمتمثلة في طريقة الاندماج الكلي وطريقة الاندماج النسبي وطريقة المعادلة (الوضع في التكافؤ).

أولاً: **طريقة الإندماج الكلي:** سوف نتطرق فيما يلي إلى مفهوم ومبدأ طريقة الإندماج الكلي.

أ- **تعريف طريقة الإندماج الكلي:** تطبق طريقة التكامل الشامل على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم رقابة مطلقة، مما يسمح لهذه الأخيرة بالإستحواذ على كل الملكية من الناحية المالية، ونتيجة مجموعة

الشركات وكأنها تمثل شركة واحدة، وتهدف هذه الطريقة إلى تجميع حسابات الميزانية وحسابات النتائج في حسابات الشركة المدمجة (الشركة الأم). (شراد و مبروك، 2020، صفحة 16)

ب-مبدأ طريقة الإدماج الكلي: يمكننا توضيح مبدأ هذه الطريقة حسب المادة 132 مكرر 7 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها التي تنص على: تدمج الكيانات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدمجة تبعا لطريقة التكامل الشامل تتمثل هذه الطريقة في:

1. الميزانية:الأخذ بعناصر ممتلكات الكيان المدمج فيما عدا سندات الكيانات المدمجة وإحلال محل القيمة المحاسبية لتلك السندات غير المأخوذ بها مجموع عناصر الأصول والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة لهذه الكيانات محددة حسب قواعد الاندماج.

2. في حساب النتائج: إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموع المدمج محل عمليات الشركة المندمجة مع استبعاد العمليات المعالجة فيما بينها من قبل الكيانات التي هي جزء من هذا المجموع. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 15)

ت-مراحل طريقة الإدماج الكلي: تتمثل في الخطوات التالية :

✓ **الجمع:** هي أول خطوة تتم ضمن هذه الطريقة ويتم فيها وضع حسابات الشركة المجمعة وحسابات الشركة المجمعة فهذه الخطوة تعد أساسية وبسيطة في حد ذاتها تجعل فيها الحسابات التي هي قيد تجميع الحسابات وعليه في إطار التكامل الشامل يتم فيها التجميع بنسبة 100% بالنسبة لكل عنصر من عناصر الميزانية وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة ، وهذا يخص كل الهيئات التي تنتمي إلى محيط التجميع.

✓ **الإقصاء:** وهي الخطوة الثانية التي تلي عملية الجمع، بحيث يتم فيها إقصاء الحسابات الداخلية مثل العمليات المتعلقة بالإهلاكات، المخالفات، والحسابات الأخرى كالديون والحقوق الأخرى، والتكاليف بالإضافة إلى النتيجة الداخلية للمجمع خاصة الأرباح .

✓ **التسجيل:** حيث تسجل مختلف الضرائب المؤجلة والمتعلقة بالنتائج الداخلية التي يتم إقصاؤها.

✓ **توزيع الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة:** وفيها يتم الفصل أو التجزئة فيها بين الأموال الخاصة للشركة المجمعة والشركات المجمعة. بمعنى تحديد فوائدها المجمع (فوائدها الأغلبية) وفوائدها الشركات التابعة أو ما يعرف بحقوق الأقلية وتحديد فرق التجميع الأولي.

✓ **تحديد الإحتياجات.**

✓ اعداد الحسابات المجمعة: وذلك عن طريق إعداد الميزانية المجمعة وحسابات النتائج المجمعة وكذلك جدول تدفقات الخزينة وجدول التغيرات في رؤوس الأموال المجمعة. (مداني، 2015/2014، الصفحات 92-93)

ثانيا: طريقة الإدماج النسبي:

أ- تعريف طريقة الإدماج النسبي: هذه الطريقة تستعمل في حالة المراقبة المشتركة، فالشركة الأم هي مجبرة لتقاسم المراقبة حيث توضع تحت تصرفها جزء فقط من أصول الشركة التي تراقبها بشكل مشترك مع شركة أخرى. لذلك من المنطق أن لا يظهر في الميزانية الموحدة للمجموعة إلا حصة الأصول والديون للشركة المراقب بشكل مشترك. نفس الشيء بالنسبة للأعباء والنواتج يظهر في حساب النتيجة الموحد فقط تظهر حصة الشركة إن حصة الأصول والديون المسترجعة في الميزانية الموحدة والنواتج والأعباء المدمجة في حساب النتيجة الموافق إلى نسبة فوائد الشركة الأم، ولا داعي لذكر حصة الشركاء الآخرين في الأموال الخاصة للشركة المراقبة. (هوام، 2017، صفحة 151)

ب- خطوات طريقة الإدماج النسبي: تتلخص مراحلها في: (زرموت، 2010-2011، الصفحات 123-124)

1. الإدماج: بحيث يدمج في حسابات الشركة القائمة بالتجميع، حصص من الأصول والديون المتعلقة بنسبة الفائدة التي تملكها الشركة الأم في حسابات الشركات المشتركة وذلك بعد القيام بمعالجات تخص إقصاء العمليات الداخلة للمجمع.

2. الإقصاء: يتم في هذه الخطوة استبعاد المساهمات المتعلقة بالشركة الأم وإحلال قيمتها بمجموع عناصر الأصول والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة في الشركات المشتركة وكذا إقصاء العمليات والحسابات المتبادلة بين الشركتين.

3. إظهار حقوق المجمع في الإحتياطات والنتائج .

ثالثا: طريقة المعادلة (الوضع بالتكافؤ): تطبق هذه الطريقة على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم تأثيرا بارزا أو الرقابة المزدوجة (المشتركة) وذلك عندما يكون هيكل حساباتها يتناسب مع هيكل حسابات الشركة الأم حيث يستحيل تطبيق التكامل الكلي أو التكامل النسبي في هذه الحالة.

أ- مبدأ طريقة المعادلة: إن الوضع بالتكافؤ ما هو إلا عملية استبدالية للقيمة المحاسبية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم مع ما يكافئها في الوضعية الصافية للشركة التي تخضع للتجميع .

من خلال هذا الأسلوب يتم إحلال القيمة المحاسبية الصافية للسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم محل رأس المال الخاص مضافا إليها نتيجة الدورة. (زرموت، 2010-2011، الصفحات 127-128)

ب-خطوات طريقة المعادلة: تتمثل مراحل هذه الطريقة في الخطوات التالية: (خملول و أحمد قايد، 2020، صفحة 292)

1- إظهار سندات المساهمة المكافئة للأصل التي تم استبدالها بالأموال الخاصة مضافا إليها نتيجة الدورة المحددة في الميزانية المجمعة حسب قواعد التجميع.

2- إعادة إظهار حصة الأموال المكافئة لتلك السندات في جدول حسابات النتائج المجمع.

3- إقصاء كل ما هو متعلق بالفروع فيما يخص الأصول والديون.

من خلال ما سبق نستنتج أن تحديد طريق التجميع يكون على أساس نسبة السيطرة، إذ أنه في حالة سيطرة مطلقة هنا تمتلك الشركة الأم أكثر من 50% من حقوق التصويت تطبق هنا طريقة الإدماج الكامل، وفي حالة التأثير الملحوظ تستخدم طريقة المعادلة أما في حالة نسبة سيطرة ما بين 20% و 50% هنا نطبق طريقة الإدماج النسبي.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه المفاهيم الخاصة بالمجمعات ومكوناته ومختلف أشكاله، كما تطرقنا فيه إلى الشركات الملزمة بإعداد قوائم مالية مدمجة والمستبعدة والمعفاة منها، كما رأينا في هذا الفصل طرق التجميع المعتمدة التي تطرق لها المشرع الجزائري وهي عبارة عن ثلاث طرق حيث تتحدد اختيار طريقة التوحيد المطبقة في أي مجمع حسب معيار أساسي وهو نوع الرقابة المطبقة من طرف الشركة الأم التي تتحدد حسب نسبة حقوق التصويت التي تمتلكها الشركة الأم، كما تناولنا الإجراءات المتبعة في تجميع القوائم المالية التي تبدأ انطلاقاً من معالجة الحسابات المتجانسة ثم إقصاء كل العمليات الداخلية المتبادلة ما بين شركات المجمع ثم توزيع رؤوس الأموال الخاصة وتحويل الحسابات بالعملة الصعبة ثم تأتي مرحلة إعداد قوائم مالية مدمجة. وفي ختام هذا الفصل تم التطرق إلى معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالتجميع.

العمل التقني

العمل التقني في المؤسسة كونه يتخذ القرارات

لعملية إتخاذ القرارات أهمية كبيرة داخل المجمعات، حيث تعتبر من المهام الأساسية لأي مدير في الشركة وجوهر العملية الإدارية وأهم عناصرها، ولكي يحقق المجمع أهدافه يجب عليه التحكم في قراراته بأنواعها المختلفة ولتحقيق ذلك لابد من وسائل مساعدة لإتخاذ القرارات منها القوائم المالية المدمجة، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية المدمجة باستخدام مؤشرات التحليل المالي من نسب مالية ومؤشرات التوازن المالي لتقييم الجوانب المختلفة لنشاط المجمعات، حيث تمكن من إجراء مقارنات واستنتاجات ضرورية لتقييم وضعية المجمع والكشف عن نقاط القوة والضعف في بيئتها الخارجية منها والداخلية، وأيضا الكشف عن الفرص المتاحة والمعوقات التي تواجهها، حيث يتم حساب مؤشرات التحليل المالي لسنة مالية معينة ويتم مقارنتها مع سنوات سابقة يتمكن المجمع حينئذ من معرفة إذا حقق تقدما أو تراجعاً في نشاطه.

لذا سنعرض في هذا الفصل ما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية عملية إتخاذ القرارات.
- ✓ **المبحث الثاني:** تصنيفات القرارات ومختلف العوامل المؤثرة فيها والمشاكل التي تواجهها.
- ✓ **المبحث الثالث:** مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات.

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرارات.

إن عملية اتخاذ القرار هي نشاط يقوم من خلاله صناع القرار باختيار بديل من عدة بدائل متاحة من أجل إيجاد الحل المناسب للمشاكل التي تواجه الشركة نتيجة للظروف المتغيرة المرتبطة ببيئة اتخاذ القرار سواء كانت بيئة داخلية أم خارجية.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث لدراسة مفهوم لعملية اتخاذ القرارات وأهميتها ومختلف المراحل التي تمر بها وأخيرا مختلف العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرارات

القرارات هي محور العملية الإدارية بالتالي أصبح مقدار النجاح الذي تحققه أي شركة يتوقف لدرجة كبيرة على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة.

هنالك عدة تعريفات لعملية اتخاذ القرارات نذكر منها:

❖ يقصد باتخاذ القرارات على أنه: " اختيار أفضل وأحسن البدائل المتاحة في ضوء الهدف الذي تعسى الشركة إلى تحقيقه ". (البتاتوني، 2015، صفحة 36)

❖ كما يعرف على أنه: " تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار وهو الاختيار ما بين بندين ". (حسين، 2013، صفحة 17)

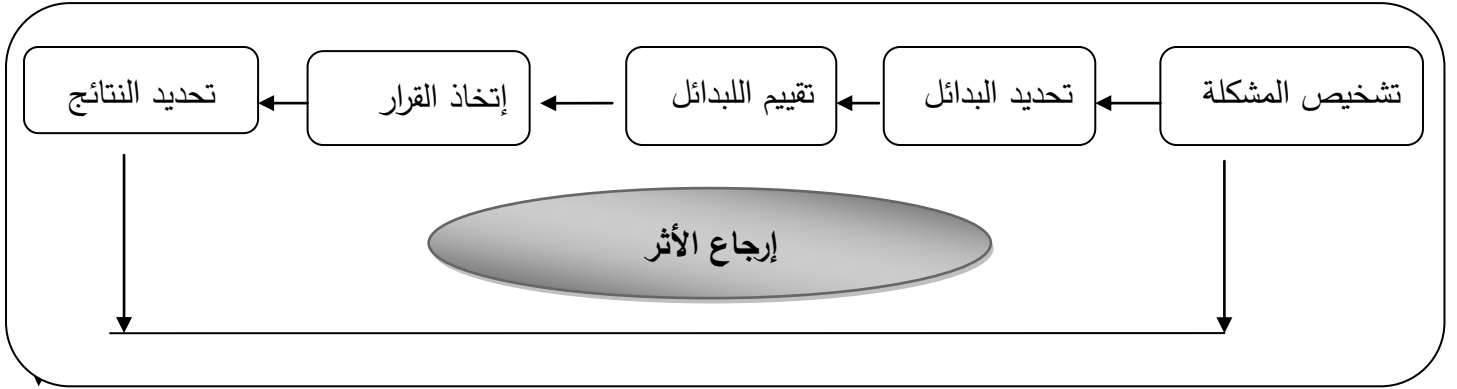
❖ كما أن اتخاذ القرارات هو " عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية أو الخارجية والموارد المتاحة للشركة ". (حجازي، 2006، صفحة 105)

من خلال مختلف التعريفات السابقة نستنتج ان عملية اتخاذ القرار هي اختيار أحسن بديل من البدائل المتاحة لحل مشكلة ما، ويتم ذلك من خلال دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل ثم اختيار البديل الأحسن منهما.

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرارات.

تمر عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من المراحل بداية من تشخيص المشكلة وختاما تحديد النتائج حيث نوجز مختلف مراحل اتخاذ القرار في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): يوضح مراحل عملية إتخاذ القرارات



المصدر: (زهواني، وصيف، و بوعافية، 2017، صفحة 242)

أولاً- تحديد المشكلة: إن أول خطوة في عملية إتخاذ القرار هي التعرف على المشكلة ومعرفة مسبباتها ودراسة أعراضها وجمع المعلومات عنها وتحليلها وذلك لتحديد الأهداف المراد تحقيقها، وهي عندما يدرك الشخص أن هناك فرقا بين وضعه الحالي والوضع المثالي وهي الفجوة التي يجب أن تسد بواسطة قرار سليم وناجح، فمثلا هناك لدينا مشكلة انخفاض حجم المبيعات للشركة فهذه مشكلة، فما هي أسبابها فهل هي راجعة مثلا إلى كبر حجم المنافسة أو إلى ضعف في برنامجها الإعلاني، أو ارتفاع أسعارها، أو تخفيض أسعار المنافسين، أو عدم وجود رغبة في السلعة، أو دخول السوق سلعة أفضل وتمتاز على سلعة الشركة، كل هذه مجرد احتمالات لا بد من جمع المعلومات عنها ثم تحليلها ودراستها للوصول إلى المسببات الحقيقية لهذه المشكلة. (حسين، 2013، صفحة 17)

والشركة تتعامل مع ثلاثة أنواع من المشاكل تتمثل في: (عباس، 2004، صفحة 104).

أ- **مشاكل متكررة:** وهي التي يتكرر حدوثها دائما ولها علاقة بالأعمال والأمور اليومية.

ب- **مشاكل جوهرية:** وهي تلك المتعلقة بمشاكل التخطيط والتوجيه، والتي تسعى المنظمة من خلالها إلى تحقيق أهدافها المرسومة.

ت- **المشاكل العرضية الطارئة:** ويقصد ذلك الأحداث غير المتوقعة والمفاجآت والتي تحصل لأسباب داخل المنظمة أو خارجية من البيئة المحيطة.

ثانيا- **تحديد البدائل:** البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة لحل مشكلة قائمة وتحديد الأهداف المطلوبة، ويجب على متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين.

عمليا يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي: (كاسر، 2006، صفحة 47).

أ- القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول وبخاصة الجديد منها.

ب- الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

ثالثا- **تقييم البدائل واختيار أفضلها:** تتمثل الصعوبة في أن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة وقت بحثها ولكنها لا تظهر فعلا إلا في المستقبل لأن هناك صعوبة في تقييم البدائل والنتائج المتوقعة من كل بديل نظرا لضيق الوقت المتاح. والخطورة تكمن بأن هناك معطيات جديدة داخلية أو خارجية قد تعترض سيد متخذ القرار مما يؤدي إلى فشل البديل، يفترض بالتقييم أن يقوم وفقا لمعايير وأسس موضوعية من أجل تبيان مزايا وعيوب كل بديل من هذه البدائل، وفي حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية: (بلحاج، 2016، صفحة 272، 273)

أ- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه.

ب- التكاليف المالية لتنفيذه والأرباح التي يتوقع تحقيقها والخسائر التي يمكن أن تتولد عنه.

ت- الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذه ومدى الاستجابة المرؤوسين للبديل وحسن توفيق تنفيذه واختيار البديل الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المادية والبشرية المتاحة بأقل مجهود ممكن.

ث- اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه السرعة المطلوبة عندما يكون ملما وعاجلا.

رابعا- **اختيار البديل المناسب:** إن عملية اختيار البديل المناسب تعتبر من أهم وأصعب الخطوات في إتخاذ القرار حيث أن تحيد الأصلح من البدائل واستبعاد الغير صالح من هذه البدائل يتأثر إلى حد كبير مع سلوكيات متخذ القرار وكذلك خبرته ومهاراته وهذه تتفاوت من شخص إلى آخر فربما ما يراه مدير مناسب من البدائل لا يراه آخر ولكن إلى حد مادامت هناك معايير تحكم هذا الاختيار فإنه ولا بد أن يكون مبنيا على أسس صحيحة.

وهناك عدة اعتبارات لابد من أخذها بعين الاعتبار عند الاختيار للبديل المناسب وهي على النحو التالي:
(حسين، 2013، صفحة 17)

أ- محاولة الموازنة ما بين تحقيق المطلوب نتيجة لاختيار البديل المناسب وما يتوقع من الحصول عليه نتيجة لتنفيذ اختبار هذا البديل.

ب-اختيار البديل الذي يحقق المطلوب وبأقل التكاليف وضمن الإمكانيات المتاحة.

ت-اختيار البديل المناسب والذي ينسجم مع الأهداف المخطط لتحقيقها من قبل الشركة.

خامسا- تنفيذ القرار: إن تنفيذ القرار هو الخطوة ما قبل الأخيرة من مراحل خطوات إتخاذ القرار، ويحدد التنفيذ الفعلي للقرار مدى فعاليته وقابليته للتطبيق العملي، فالتنفيذ هو الاختبار الحقيقي لجودة القرار ومدى سلامة الخطوات السابقة.

مدى قابلية القرار للتنفيذ يعتمد على عدة عوامل متداخلة من أهمها ما يلي: (المغربي، 2016، صفحة 262)

أ- مدى وضوح الخطة التي يصنعها المدير.

ب-مدى واقعية ودقة أهداف الشركة.

ت-مدى سلامة وفعالية وتوقيت نظام الرقابة والتقارير والإجراءات في الشركة.

سادسا-متابعة تنفيذ القرار وتقييم النتائج: إن أي إدارة لا يمكن أن تقف عند حدود تنفيذ القرار لأن متابعة تطبيقه والرقابة في عملية تطبيقه لمعرفة أي انحرافات أو اختلافات ليقوموا بتقويمها قبل وقوعها إذا أمكن هي من أهم المسؤوليات الرقابية وكذلك بعد التطبيق وهذا لا يتم إلا بجمع المعلومات وفحصها وتحليلها لمعرفة النتائج التي تحققت نتيجة لاختيار هذا البديل وتطبيقه وهل كانت هذه النتائج إيجابية أم سلبية. (حسين، 2013، صفحة 17)

المطلب الثالث: أهمية إتخاذ القرارات.

يمكن توضيح أهمية إتخاذ القرارات فيما يلي: (ماهر، 2007-2008، صفحة 22)

أولاً- إتخاذ القرارات عملية مستمرة: حيث يمارس الإنسان العادي إتخاذ القرارات طول حياته اليومية فمن قراراته هناك السهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية، ولا يختلف الأمر عن الشركة فهي مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها.

ثانيا- إتخاذ القرارات أداة المدير في عمله: وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في إتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

ثالثا- إتخاذ القرارات الإستراتيجية يحدد مستقبل الشركة: كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخداماته.

رابعا- إتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية: من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

خامسا: إتخاذ القرارات هي وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها بأسلوب علمي وعملي.

المبحث الثاني: تصنيفات القرارات ومختلف العوامل المؤثرة فيها والمشاكل التي تواجهها.

من أهم الأدوار التي يقوم بها الأفراد أو الشركة هي عملية إتخاذ القرارات، حيث يتم إتخاذ أحسن وأفضل بديل من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف الشركة. لذا قبل إتخاذ أي قرار لابد من دراسة العوامل التي تؤثر على عملية إتخاذ القرارات من أجل تفادي مختلف المشاكل التي تشكل عائقا يحول دون إتخاذ القرار المناسب.

ومن أجل ذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول العوامل التي تؤثر على عملية إتخاذ القرار، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى تصنيف القرارات، في حين المطلب الثالث سيخصص لدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية إتخاذ القرار.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات.

إن إتخاذ أي قرار مهما كان بسيط فإنه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من عوامل مختلفة التأثير على القرار. بعضها داخل الشركة (عوامل داخلية) وبعضها خارج الشركة (عوامل خارجية) وبعضها الآخر سلوكي أو إنساني بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة.

أولاً- عوامل البيئة الخارجية: وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها الشركة والتي لا تخضع لسيطرة الشركة بل إن إدارة الشركة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل في: (كاسر، 2006، صفحة 47)

أ- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.

ب- التطورات التكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.

ت- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.

ث- درجة المنافسة التي تواجه الشركة في السوق.

ج- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية والرأي العام والسياسة العامة للدولة وشروط الإنتاج.

ثانياً-عوامل البيئة الخارجية: وتتمثل في البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها الشركة والتي لا تخضع لسيطرتها بل إن إدارة الشركة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل في: (مخلخ، 2020/2019، صفحة 58)

أ- الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.

ب- التطورات التقنية والتكنولوجية والبنى التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.

ت-العوامل التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية مثل النقابات والتشريعات.

ث-درجة المنافسة التي تواجه الشركة في السوق.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك ضغوطات خارجية مثل ضغوط الرأي العام والضغوط الاقتصادية، ضغوط الأجهزة الإعلامية الرقابية كل هذه العوامل تؤثر على قرارات المدير وتحد من فعاليته.

ثالثاً-عوامل شخصية ونفسية: وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار إبتداءاً من الرجل الإداري متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما: (كاسر، 2006، الصفحات 35-39)

أ- عوامل نفسية: وهذه العوامل تتشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفسي المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار وبخاصة في مرحلة اختيار البديل من مجموعة البدائل المتاحة.

ب- **عوامل شخصية:** إن السلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرا في كفاية صنع القرار، فكل مدير وله أسلوبه حتى ولو تسارعت الكفايات والمهارات ويرى رايموند مكليود أن هناك ثلاثة أبعاد لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لآخر وهذه الأبعاد هي:

- ✓ أسلوبهم في الإحساس بالمشكلة.
- ✓ وأسلوبهم في تجميع المعلومات.
- ✓ وأسلوبهم في استخدام المعلومات.

رابعاً- **عوامل ظروف القرار:** وهي الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة المؤثرة عليها، ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة، وهي عوامل تعنى علاقة القرارات بالمستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق، وهذا ما يؤدي إلى إتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة .

ويكون متخذ القرار في ظروف التأكد على علم بجميع البدائل ونتائج كل منها، ويبقى فقط تحديد الحل المناسب الذي يعطي النتيجة القصوى، أما في الظروف المخاطرة فمتخذ القرار يستطيع أن يقدر نتائج كل بديل لعمله بإحتمالات حدث كل نتيجة، ثم يختار البديل الذي يعطي النتيجة المرغوبة فيها.

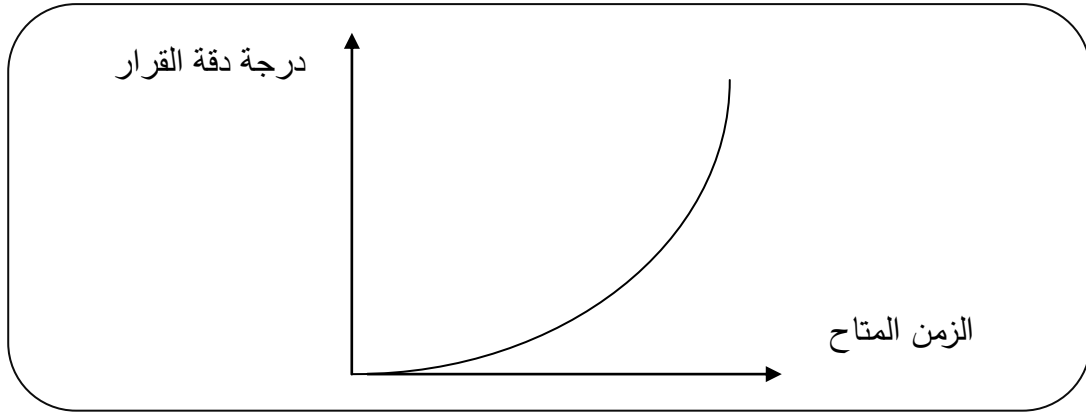
أما متخذ القرار في ظروف عدم التأكد لا تتوفر لديه المعرفة الخاصة بإحتمالات حدوث كل نتيجة كبداية

الحل، لذلك يعتمد على إستخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعا لذلك البديل المناسب. (عيشوش، 2017/2016، الصفحات 59-60)

خامساً- **عوامل أخرى:** ومن ضمن العوامل الأخرى المؤثرة على عملية إتخاذ القرارات نجد تأثير عنصر الزمن وتأثير أهمية صنع القرار: (كاسر، 2006، الصفحات 35-39)

أ- **تأثير عنصر الزمن:** يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البت في القرار مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه.

الشكل رقم(07): يوضح تأثير عنصر الزمن على عملية إتخاذ القرار



المصدر: (كاسر، 2006، صفحة 38)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن للزمن تأثير كبير على درجة دقة القرار حيث كلما زادت المدة كلما كانت البدائل المتاحة أكثر وبالتالي اختيار قرار صائب.

ب-تأثير أهمية القرار: كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية: (كحول، 2016/2017، صفحة 84)

1. عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.
2. كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف الناشئة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعا.
3. الوقت اللازم لاتخاذها، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى وقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار.

المطلب الثاني: أنواع القرارات.

تتعدد أنواع القرارات التي يتخذها المديرون، ويمكن تصنيف أنواع هذه القرارات إلى عدة مجموعات على النحو التالي:

أولاً- أنواع القرارات وفقا لوظائف الإدارة: ترتبط هذه القرارات بالوظائف الإدارية التي يمارسها المديرون بحيث يمكن التمييز بين الأنواع التالية من القرارات: (ذياب عواد، 2013، الصفحات 100-101)

✓ القرارات الخاصة بوظيفة التخطيط: تتعدد أنواع القرارات الخاصة بعمليات التخطيط ومن أهمها القرارات الخاصة بالأهداف والسياسات والقواعد والإجراءات والبرامج الزمنية اللازمة لسير العمل وغير ذلك من القرارات التخطيطية.

✓ القرارات الخاصة بوظيفة التنظيم: مثل القرارات الخاصة بتحديد شكل الهيكل التنظيمي وطرق وأسس التنظيم المختلفة، وبيان نوع الأنماط السائدة في هذا الهيكل، وغير ذلك من القرارات التنظيمية.

✓ القرارات الخاصة بوظيفة التوجيه: مثل القرارات الخاصة بإرشاد المرؤوسين في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم وتحديد أنواع وشكل الاتصالات ووسائلها المختلفة وتحديد أنواع وشكل الاتصالات ووسائلها المختلفة وتحديد كيفية رفع الروح المعنوية عند المرؤوسين، وغير ذلك من القرارات الخاصة بوظيفة التوجيه.

✓ القرارات الخاصة بوظيفة الرقابة: مثل القرارات الخاصة بتحديد المعايير أو المقاييس الرقابية، وقياس النتائج أو تصحيح الانحرافات، وكذلك تحديد أدوات الرقابة وأساليبها المختلفة، وغير ذلك من القرارات الرقابية.

ثانيا- أنواع القرارات وفقا لوظائف الشركة: يتخذ المديرون الكثير من أنواع القرارات المتعلقة بالوظائف الأساسية حيث يمكن التمييز بين الأنواع التالية من القرارات :

- ✓ القرارات الإنتاجية: وهي التي تتعلق بتحديد رقم الإنتاج، وحجمه، وجودته، وطرق الرقابة عليه.
- ✓ القرارات التسويقية: وهي القرارات التي تتعلق بتحديد السوق، واختيار الحملة الإعلانية، وتحديد السعر.
- ✓ القرارات المتعلقة بشؤون الأفراد: وهي تلك القرارات التي تتعلق بتعيين أفراد أو نقلهم من إدارة إلى أخرى.
- ✓ القرارات الشرائية: وهي القرارات التي تتعلق بتحديد كمية الشراء المناسبة، وتحديد مصادر الشراء.
- ✓ قرارات التخزين: وهي القرارات المتعلقة بتحديد المخزون وحمايته. (كافي، حسن عوده، حموده، و أبو عيد، 2013، صفحة 152)

✓ القرارات التمويلية: هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تحصل من خلالها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة. (زغيب و بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، 2009، صفحة 561)

ثالثا- أنواع القرارات وفقا للشكل: ومن حيث الشكل فإنه يمكن التمييز بين الأنواع التالية من القرارات:

1- القرارات المبرمجة وغير المبرمجة: القرارات المبرمجة هي تلك القرارات التي يتم اتخاذها بشكل روتيني أو متكرر، حيث أنها تتخذ في مواقف محددة وتخضع لقواعد معينة يتم في ظلها اتخاذ مثل هذه القرارات. هذه

القواعد قد تكون عن عادات سابقة في إتخاذ القرار أو أساليب مبرمجة. فعلى سبيل المثال يوجد لدى معظم شركات الأعمال أنظمة وإجراءات يتم إتباعها في حالة التعامل مع الموظفين الذين لا يلتزمون بقواعد الحضور والانصراف في العمل. أما القرارات الغير مبرمجة فهي ذلك النوع من القرارات التي لا يمكن معها تطبيق القواعد والإجراءات المحددة سلفا كما هو الحال بالنسبة للقرارات المبرمجة، حيث أن المواقف التي يتم فيها إتخاذ مثل هذه القرارات جديدة أو أنها غير محددة بشكل واضح ونظرا لطبيعة هذا النوع من القرارات فإنها عادة ما تتضمن قدرا كبيرا من عدم التأكد، الأمر الذي يدفع متخذ القرار إلى أن يتخذ قراره دون أن تكون لديه معرفة كاملة بالنتائج التي سوف تترتب على قراره. (المرسي غنام، هيجان، و الشميشري، 2004، صفحة 116، 117)

2- **القرارات التنظيمية والقرارات الشخصية:** فالقرار التنظيمي هي القرارات التي يتخذها المدير بحكم السلطة التي يتمتع بها ويتمكن عن طريقها تفويض السلطة للآخرين، ويؤكد سلطته وقدرته على القيادة، وتتضمن وضع قواعد وتعليمات شاملة تلتزم بها الأقسام والشعب لتنظيم وتنسيق أعمال و أنشطة أفرادها وتحديد صلاحياتهم وطريقة تعاملهم مع الجمهور كقرارات وزارة التعليم العالي لأسس القبول في الجامعة. أما القرارات الشخصية هي قرارات فردية يتخذها المدير وتعكس ميوله وقيمه الذاتية، وتتضمن القرارات الإدارية التي تصدر بحق الأشخاص تنفيذا لما تضمنته القرارات التنظيمية.

ولا يمكن تحويل صلاحية إتخاذ القرارات الشخصية بينما يمكن تحويل صلاحية إتخاذ القرارات التنظيمية إلى المستويات الإدارية الأخرى. (موسى، 2010، صفحة 49)

رابعا-أنواع القرارات وفقا لأهميتها: وقد صنفت القرارات وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع: (كنعان، 2006، صفحة 151، 152)

1- **القرارات الإستراتيجية:** وهي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الإداري ومستقبله والبيئة المحيطة به. وتتميز القرارات الإستراتيجية بالثبات النسبي طويل الأجل.

2- **القرارات التكتيكية:** وهذه القرارات يتخذها في الغالب رؤساء الأقسام أو الإدارات، أو ما يسمى بالإدارة الوسطى. وغالبا ما تهدف هذه القرارات إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، أو بناء الهيكل التنظيمي، أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين، أو بيان حدود السلطة أو تقسيم العمل.

3- **القرارات التنفيذية:** وهي القرارات التي تتعلق بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط الجاري في الشركة. وتعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية في معظم الأحيان. كما أن هذه القرارات

تتميز بأنها لا تحتاج إلى المزيد من الجهد والبحث من قبل متخذها، بل يتم اتخاذها في ضوء الخبرات والتجارب السابقة لمتخذها، كما أن اتخاذها يتم بطريقة فورية تلقائية.

خامسا- تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها: تنقسم القرارات وفقا لهذا التصنيف إلى: (شريط و حفاصة، 2018)

- 1- قرارات في ظل التأكد التام(اليقين): وهي قرارات تتخذ بعد توفر المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار تكون لدى متخذ القرارات عدد من البدائل المتاحة ويتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد .
- 2- قرارات في ظل عدم التأكد (عدم اليقين): ومثل هذه القرارات لا توفر لمتخذها كل معلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار وغالبا ما تفرض ظروف عدم التأكد على متخذ القرار إتباع بعض الأساليب الرياضية والإحصائية لتحديد نسبة الاحتمالات المتوقعة من نتائج القرارات، والوصول إلى أحد البدائل المتاحة .
- 3- قرارات في ظل المخاطرة: يمتاز هذا النوع من القرارات بمعرفة متخذ القرار باحتمال حدوث حالات طبيعية مختلفة. فعلى متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل ودرجة احتمال حدوثها.

سادسا- تصنيف القرارات وفق معيار طبيعة القرار: بالنظر إلى طبيعة القرار نجد نوعين من القرارات: (سرير، 2012، صفحة 39،40)

- 1- القرارات التنظيمية: وهي تلك القرارات النظامية العامة ولا تخص شخصا معينا بذاته والتي يتخذها المدير أو رئيس الشركة في إطار عمله كمسؤول رسمي ويتصرف في إطار قواعد النظام الرسمي المعين والمعروف للمجتمع. وهذا النوع من القرارات يمكن التفويض فيه للمستويات الإدارية التالية والتي تأخذ قراراتها في حدود أحكام النظام المقرر .
- 2- القرارات الفردية: وتسمى بالقرارات الشخصية وهي جملة القرارات التي يتخذها المدير في إطار تقديره لأعمال الأشخاص والأفراد، والتي تمس في موضوعها شخصا واحدا من تعيين أو ترقية أو تأديب أو إحالة على التقاعد أو منح رخصة أو غلق محل. ومثل هذه القرارات نجدها لصيقة بشخص الرئيس أو المدير وتقديره للموضوع وقيمة الذاتية. وهذا النوع من القرارات عادة لا يفوض فيه الرئيس سلطاته إلى من هم دونه.

المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه عملية إتخاذ القرارات.

تواجه عملية إتخاذ القرارات مجموعة من المشاكل والمعوقات منها ما يرتبط بمتخذ القرار بحد ذاته ومنها ما يربطه بالبيئة المحيطة به وفيما يلي سنعرض مختلف هذه الصعوبات: (سحنون، 2018/2017، صفحة 36،37)

أولاً- صعوبة إدراك المشكلة وتحديدها: كثيرا ما تكون المشاكل التي يواجهها متخذ القرار مرتبطة ومتداخلة مما يجعل متخذ القرار غير قادر على تمييزها بدقة وبالتالي فإن متخذ القرار يلجأ إلى معالجة المشاكل الفرعية مهملًا المشكلة الأساسية لعدم قدرتها على تحديدها وتعريفها وتظهر المشكلة الأساسية نتيجة وجود فروقات بين النتائج المخطط لها والنتائج المحققة فعليا.

ثانياً- عدم القدرة على تحديد الأهداف: التي يمكن أن تتحقق بإتخاذ القرار عن طريق تحديد أي مشكلة من الأهداف الأكثر أهمية من غيرها ثم توجيه الجهود لتحقيق هذه الأهداف وقد يؤدي تحقيق الأهداف الأكثر أهمية إلى التعارض مع غيرها، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة الإدارة على تحقيق بعض أهدافها الأخرى.

ثالثاً- صعوبات مرتبطة بالبدائل: البديل هو الوسيلة الممكنة أمام متخذ القرار من أجل حل المشكلة، ومن صعوباته ما يلي:

- 1- التسرع في اقتراح البدائل وتبنيها دون دراسة متأنية وكافية.
- 2- التركيز على حل أو بديل واحد.
- 3- ظهور بدائل لم تدرس في المرحلة الأخيرة من مراحل إتخاذ القرار وفي بعض الأحيان يجد متخذ القرار صعوبة في تقييم البدائل حيث يجب عليه إيجاد معايير يستخدمها لتقييم وتحديد المزايا والعيوب لكل بديل وتزداد هذه الصعوبة عند تعدد الأهداف.

رابعاً- صعوبات مرتبطة بالمفاضلة بين البدائل: تعد القدرة على المفاضلة بين البدائل وتحديد مدى سلامة القرار وصحته والتشابه النسبي بين كل البدائل أو عدم معرفة قيمة كل نتيجة أو عدم توفر المعلومات الكافية وكذا عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج المترتبة على كل بديل من البدائل المتاحة من أهم المشاكل التي تواجهها.

خامسا- صعوبات متعلقة بالبيئة الخارجية: تمارس ضغوطات خارجية على متخذ القرار لتفضيل حلول وتحقيق أهداف مطلوبة ومرغوبة، دون الاهتمام بالاعتبارات والجوانب الأخرى اللازم مراعاتها أثناء عملية إتخاذ القرار الإداري.

سادسا- عدم وفرة المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار: إن سلامة وفعالية القرار الإداري تتوقف بالدرجة الأولى على دقة وكفاءة المعلومات التي ستبنى على أساسها القرار، كما أن معظم الإدارات تعاني من نقص المعلومات المطلوبة إلى جانب عدم دقتها أو حداثتها، إلى جانب عدم توفر الأساليب العلمية الحديثة للحصول عليها وتنسيقها، فنجد مثلا التردد في تقديم المعلومات أو الإحجام عن إعطائها وفي بعض الأحيان إنكار وجودها وذلك نابع عن شعور خاطئ بتملكها أو الإدعاء بسريتها، أو لوجود رغبة في التظاهر بالأهمية أو الخوف من نتائج سلبية إذا ما تم تقديمها . (عزي، 2012/2011، صفحة 34،35)

المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات.

من بين الأدوات التي تستخدم في إتخاذ القرارات الحاضرة والمستقبلية للمجمعات من خلال القوائم المالية المدمجة هي التحليل المالي. حيث أن عملية إتخاذ القرار المناسب يتطلب الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للشركة من خلال مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تستخدم في إتخاذ القرارات.

ومن أجل ذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول لمفهوم شامل لعملية التحليل المالي، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى مؤشرات التحليل المالي، في حين المطلب الثالث سيخصص لإظهار مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي موضوع مهم من مواضيع الإدارة المالية لتشخيص الوضعية المالية وإتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت الحاضرة أو المستقبلية وسنتطرق في هذا العنصر إلى تعريفه وأهميته وأدواته.

أولا- تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على أنه: مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. (علي خلف و ناجي الحياي، 2014، صفحة 49)

كما يعرف على أنه: مجموعة العمليات التي تعين بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للشركة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز الشركة المالي وتكوين معلومات تساعد في إتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء الشركة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل.

(الصيرفي، 2014، صفحة 113)

من خلال مختلف التعاريف السابقة نستنتج أن التحليل المالي هو عملية حسابية يتم من خلالها إيجاد ارتباطات مؤشرات منها مؤشرات التوازن المالي ونسب مئوية كالنسب المالية الغرض منه تقييم أداء الشركة الحالي والسابق والتنبؤ بالمستقبل من أجل إتخاذ القرار المناسب .

ثانياً - أدوات التحليل المالي:

يهدف المحلل المالي من خلال دراسته لوضع الشركة إلى محاولة تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الشركة، وحتى يتسنى له ذلك فإنه يلجأ إلى استعمال أدوات وتقنيات مختلفة .

1- **تحليل الهيكل المالي:** الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية للشركة دون أن يكون لذلك أثر على التوازن المالي أو المردودية أو القدرة على السداد... وذلك اعتمادا على المنظور المالي للشركة والقائم على مبدأ السنوية والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي القائم على الفصل بين نشاطات الشركة الرئيسية في التحليل (التمويل، الاستثمار، الاستغلال).

2- **تقييم النشاط والنتائج:** يركز هذا التحليل على دراسة نتائج الشركة وبالتالي الحكم على ربحيتها ويتم هذا التحليل باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الأرباح والخسائر، وتمكننا من تحديد الأسباب المؤدية إلى تلك النتائج وبالتالي إمكانية تصور حلول لها.

3- **تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن المحلل من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل أو الاستثمار أو غيرها .

4- تحليل التدفقات المالية: وذلك أنه باستخدام جداول التدفقات المالية يمكن الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة أو الوظيفة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض، كما أن هذا التحليل ينطوي على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في إتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية. (صوفان، 2017-2018، صفحة 5)

ثالثاً-أساليب التحليل المالي:

هناك أدوات عديدة تستخدم في مجال تحليل القوائم المالية وتتفاوت هذه الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة. ومن بين هذه الأدوات يمكن تلخيص الأدوات التي تستخدم في تحليل القوائم المالية فيما يلي:

- 1- التحليل الأفقي استخداماته ومحدداته: يسمى التحليل الأفقي التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي ويركز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للشركة من خلال دراسة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج.
 - 2- التحليل العمودي للقوائم المالية واستخداماته: يسمى بالتحليل العمودي المطلق أو التحليل المالي الساكن ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط العلاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة، ويمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للشركة ، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية. هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء الشركة ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطورها وأداءها عبر الزمن. (شنوف، 2014، الصفحات 42-44)
- المطلب الثاني: دور مؤشرات التحليل المالي في إتخاذ القرارات.

من أجل دراسة وتحليل القوائم المالية المدمجة غالباً ما يكون المحلل المالي أمام مجموعة من الأدوات والأساليب، لذا تطرقنا في هذا المطلب إلى كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي يستخدمها المحلل في إتخاذ القرارات.

أولاً- دور النسب المالية في إتخاذ القرارات:

إن التحليل بواسطة النسب المالية يعني إيجاد علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية من أجل تزويد الأطراف المستفيدة بمعلومات أكثر توضيحاً ودقة عن الشركة وفيما يلي سنعرض أنواع النسب المالية التي تستخدم في إتخاذ القرارات.

تصنف النسب المالية إلى خمس مجموعات :

أ- مجموعة نسب السيولة (القدرة على السداد).

ب- مجموعة نسب الربحية.

ت- نسب النشاط .

ث- نسب المديونية (الهيكل المالي).

ج- نسب المرودية.

حيث تقيس نسب السيولة والنشاط المديونية الخطورة بينما تقيس نسب الربحية العائد ومنذ فترة أصبحت نسب السيولة والنشاط والربحية أكثر أهمية لأنها تزودنا بمعلومات عن الشركة تقيّد في العمليات القصيرة الأجل للشركة وتضم كل مجموعة من المجموعات الرئيسية عدة أنواع من النسب المالية تعكس مؤشرات معينة يمكن الاستفادة منها في تحليل الوضع المالي للشركة واتخاذ القرارات. (أحمد و حنظل، 2012، صفحة 253، 254)

أ- **مجموعة السيولة:** تلجأ الشركات المالية والبنوك والدائنون لمثل هذا التحليل، كما يلجأ إليه أصحاب الديون الطويلة الأجل للاطمئنان على قدرة المقترض من تسديد فوائد الديون المترتبة على القروض الممنوحة له ومن نسب السيولة نجد ما يلي:

1. **نسبة التداول:** وهي من أكثر نسب السيولة استخداماً، وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل، ويتم من خلال هذا النسبة الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، حيث يتم سداد الثانية من الأولى وتأخذ النسبة الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وتتكون الأصول المتداولة من النقدية وتلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة مالية واحدة، مثل الالتزامات القصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، والمدفوعات مقدماً أما الالتزامات المتداولة فتتكون من المستحقات والديون التي يتوجب على الشركة أن تقوم بسدادها خلال نفس الفترة المالية لذا فإنها تكون من: الدائنون، أوراق الدفع، المستحقات الدفع والقروض القصيرة الأجل.

يقوم المحلل المالي بالحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (1:2) ، حيث يشير المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ الشركة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو ما يساعد الشركات على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأصول المتداولة لا تتمتع بنفس الدرجة من السيولة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن ارتفاع نسب التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشر إيجابيا بل قد يعني العكس أو قد يعني تكديس الأموال وعدة قدرة الشركة على استثمارها بشكل صحيح، كما أن انخفاض مؤشر هذه النسبة قد لا يعني مؤشرا سلبيا بالضرورة، إذا كانت الأصول المتداولة للشركة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة. (خنفر و المطانه، 2006، صفحة 130،131)

2. نسبة السيولة السريعة أو السائلة: طريقة الاحتساب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{الأصول السائلة} / \text{المطلوبات المتداولة}$$

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروحا منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما وهذه مماثلة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصنيفها بالسرعة المطلوبة. وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا في قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل. ويتطلع المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها (1:1) كهدف مقبول لهذه النسبة. لأن الشركات مع نسب أقل من واحد صحيح ينبغي أن ينظر إليها بحذر شديد. أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول، فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كثيرا على المخزون السلعي. (الشيخ، 2008، صفحة 33).

3. نسب النقدية: توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال النقدية المتاحة والأصول شبه النقدية، وهي تعطي مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة النقدية} = \text{النقدية والأصول شبه النقدية} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

وتعتبر الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة قصيرة لا تتعدى ثلاثة أشهر مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة والتي يمكن بيعها بقيمة محددة خلال فترة قصيرة. (إسماعيل و قطب، 2014، صفحة 204)

4. نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات: تستخدم نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات وذلك لقياس قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات اقصيرة الأجل، يتم حساب هذه النسبة وفق ما يلي:

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}) / \text{المبيعات}$$

5. نسب فترة الأمان (الفاصل الزمني الدفاعي): هذه النسبة تحدد فترة الأمان التي تستطيع الشركة فيها الاعتماد على الموجودات السائلة الموجودة لديها لمورد النقدية وفترة الأمان يقصد بها عدد الأسابيع التي يمكن للشركة خلالها أن تمول نفسها وتسدد مصروفات التشغيل اليومية من واقع موجوداتها السهلة التحويل إلى نقدية دون الاعتماد على مصادر خارجية أو الانتظار للمبيعات ومتحصلاتها، ولإيجاد هذه النسبة يتم قسمة الموجودات شديدة السيولة على مصروفات التشغيل اليومية المتوقعة. (باكر الماحي، 2019، صفحة 226)

ب- مجموعة نسب الربحية (العائد على الأموال المستثمرة):

الربحية هي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة. يمكننا دراسة نسب الربحية من خلال نقطتين هما:

1. دراسة ربحية الأموال المستثمرة: وتتم دراسة ربحية الأموال المستثمرة من خلال عدة نسب مالية وهي

❖ معدل العائد على الأموال المستثمرة: يتم حسابه وفق ما يلي :

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = (\text{صافي الأرباح بعد الضرائب} * 100) / \text{رأس المال المستثمر}$$

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إيجابيا، ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل لأن ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا، ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية

ومن أجل الدقة في النتائج في ضرورة استخدام متوسط رأس المال المستثمر لأن الأموال المستثمرة في بداية الفترة المالية تختلف على الأموال المستثمرة في نهاية الفترة المالية والأرباح هي نتيجة النشاط من بداية الفترة المالية إلى نهايتها. وباستخدام متوسط رأس المال المستثمر تصبح النسبة كما يلي: (محمد، إسماعيل، و نور، 2012، الصفحات 62-63)

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمر} = (\text{صافي الأرباح بعد الضرائب} * 100) / \text{متوسط رأس المال المستثمر}$$

ويحسب متوسط رأس المال كما يلي:

$$\text{متوسط رأس المال} = (\text{رأس المال المستثمر في أول المدة} + \text{رأس المال المستثمر في آخر المدة}) / 2$$

❖ **معدل العائد على الأموال الخاصة (حقوق الملكية):** توضح هذه النسبة معدل العائد على أموال الملاك وتقاس بقيمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية. (أندرواس، 2007، صفحة 110)

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} / \text{أموال الملكية}$$

❖ **نسبة الربح الموزع:** يعرف أيضا بمعدل الربح السنوي المتحقق للمستثمر، كونه يمثل مصدر مهم للعائد حيث يرتبط هذا المؤشر بقدرة السوق على إدراك النمو المتوقع للشركة في المستقبل. ولذلك انخفاض الناتج يشير إلى ارتفاع النمو المتوقع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر السهم في السوق. وكما أن هذا الناتج يتحرك طبقا لمعدلات الفائدة على السندات ومستويات التضخم الحالية والمتوقعة. ويحسب الناتج وفق العلاقة بين حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة وسعر السهم السوقي. (تايه النعيمي و التميمي، 2007، صفحة 101)

$$\text{نسبة الربح الموزع} = \text{الأرباح لكل سهم} / \text{السعر السوقي للسهم الواحد}$$

2. **دراسة ربحية المبيعات (القوة الإيرادية):** وفيما يلي سنعرض مؤشرات دراسة ربحية المبيعات .

❖ **نسبة مجمل الربح:** يقصد بمجمل ربح شركة ما الفرق بين صافي المبيعات وكلفة تلك المبيعات، أي كلفة البضاعة المباعة، وبمعني آخر فهو الفرق بين سعر بيع السلعة وكلفة إنتاجها أو كلفة شرائها، ولهذه النسبة أهمية رئيسية في التحليل المالي حيث أنها تعكس كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر كلفة البضاعة المباعة ومدى قدرة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة البضاعة المباعة ومدى قدرة الإدارة على ضبطها

والسيطرة عليها وذلك بمتابعة هذه النسبة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة. ولهذا فإنها تعتبر من النسب التقريبية لقياس وتقييم ربحية المبيعات، فارتفاعها قد يضمن ارتفاعا في نسبة الهامش أي في ربحية الدينار الواحد من المبيعات في حين أن انخفاضها قد يشير إلى عكس ذلك. (الزبيدي، 2000، الصفحات 186-187)

❖ **نسبة صافي الربح التشغيلي إلى المبيعات:** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المبيعات التي حققتها الشركة (من خلال نشاطها التجاري) في تحقيق إجمالي الأرباح .

وبما أن مجمل الربح يستخرج من خلال العلاقة بين كل المبيعات وكلفة البضاعة المباعة فإنه يمكن القول أن هذه النسبة يمكن أن تعطي مؤشرا مهما في تقييم مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام موارده وذلك من خلال التقليل في كلفة البضاعة المباعة كلما أمكن ذلك، فضلا عن مدى قدرة الشركة في بيع منتجاتها بأسعار مناسبة يمكن أن تساهم في تغطية كلفة البضاعة المباعة وتؤدي إلى تحقيق أكبر ما يمكن من إجمالي الأرباح الناتج عن ممارستها لنشاطها التجاري.

وعليه فإنه كلما كان ذلك في صالح الوحدة الاقتصادية ودليلا على كفاءة إدارتها والعكس صحيح ويمكن احتساب نسبة مجمل الربح إلى المبيعات وفق الصيغة التالية: (الحبيطي و يحيى، 2002، صفحة 109،110)

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى المبيعات} = (\text{مجمل الربح} * 100) / \text{صافي المبيعات}$$

❖ **هامش الربح الصافي (نسبة صافي الربح إلى المبيعات):** تهتم هذه النسبة بمعرفة نتيجة أعمال الشركة بعد الضرائب، وبذلك فهي تهتم بكافة عناصر التكاليف والمصروفات المنفقة بضمنها الإيرادات أو الخسائر المحققة خارج النشاط الأساسي للشركة، فهي تحسب صافي الربح المتحقق بعد طرح (المبيعات + الإيرادات النشاط العرضي) من (كلفة البضاعة المباعة + المصاريف التشغيلية + الفوائد + الخسائر الناجمة عن أنشطة الشركة غير الأساسية + الضرائب).

وتعد هذه النسبة أكثر المقاييس شمولية للربحية ويمكن قياس هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح إلى المبيعات ويمكن احتسابها كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات}$$

تعطينا هذه النسبة مؤشر على إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل الشركة أية خسائر، أي إلى أي مدى يمكن أن يقوم المشروع بتخفيض سعر بيع الوحدة قبل أن يتحمل خسائر شاملة، ولغرض معرفة مدى كون هذه النسبة جيدة أم لا يتم مقارنتها مع نفس النسبة بالسنوات السابقة وكذلك مع الشركات المماثلة. (آل شبيب، 2007، صفحة 108)

ت-نسب النشاط:

إن الهدف من تحديد نسب النشاط هو معرفة مدى قدرة الشركة في إدارة الأصول الإجمالية، أي تقييم كفاءة استخدام الأصول الاقتصادية المتاحة ومدى تحقيق رقم الأعمال الأمثل ونتائج الأعمال المرتفعة. ويمكن توضيح هذه النسب في الجدول أدناه: (تقرارات، 2011، صفحة 130، 131)

الجدول رقم (02): يوضح نسب النشاط (النمو)

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
معدل دوران الأصول	(رقم الأعمال / أصول) *100	يوضح معدل دوران الأصول مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول.
معدل دوران الأصول الغير جارية	(رقم الأعمال / الأصول الغير جارية) *100	يوضح معدل دوران الأصول الغير جارية مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها الثابتة لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول غير جارية.
معدل دوران الأصول الجارية	(رقم الأعمال / أصول جارية) *100	يوضح معدل دوران الأصول الجارية مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها الجارية لتوليد المبيعات خارج الرسم حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول الجارية
معدل دوران الذمم المدينة (الزبائن وأوراق القبض)	رقم الأعمال // (الزبائن +أوراق القبض) *100	يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة ويوضح نوعية الأرصدة المدينة ومقدرة الشركة على تحصيلها وعموما فإن معدل الدوران المرتفع جيد إلا أنه قد يكون ذو دلالة على إتباع سياسة ائتمانية شديدة من قبل الشركة.

معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين وأوراق الدفع)	المشتريات / (موردو المخزونات + أوراق الدفع) *100	تستخدم هذه النسب كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة.
--	---	--

المصدر: (تقرارات، 2011، صفحة 130،131)

بالإضافة إلى النسب التالية التي تستخدم في حساب نسب النشاط:

❖ **معدل دوران رأس المال:** هناك نوعان من رأس المال هما إجمالي رأس المال الذي هو مقدار الموجودات المتداولة، والنوع الثاني هو صافي رأس المال والذي هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. ولمعرفة مدى كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد مرات دورانه أي عدد المرات التي يدورها خلال السنة المالية، وكلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح حيث أن الدورة المالية تعني تحول النقد إلى سلعة عن طريق الشراء ومن ثم تباع السلعة ويستلم قيمتها على شكل نقد. ويتم حسابه كما يلي: (علي خلف و ناجي الحياي، 2014، صفحة 49)

حيث أن:

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = (\text{صافي المبيعات} / \text{متوسط رأس المال العامل})$$

$$\text{متوسط رأس المال} = (\text{أصول متداولة في أول السنة} + \text{أصول متداولة آخر السنة}) / 2$$

ويمكن احتساب معدل الدوران باليوم:

$$\text{معدل الدوران باليوم} = 360 / \text{معدل دوران رأس المال العامل}$$

❖ **معدل دوران المخزون:** وهذا المؤشر هو الآخر من المؤشرات المهمة والتي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكبر ومن ثم سيحقق هامش ربح أكبر. (عبد الله و الحياي، 2015، الصفحات 76-77)

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط رصيد المخزون}) = \text{مرة}$$

$$\text{متوسط رصيد المخزون} = (\text{رصيد أول المدة} + \text{رصيد آخر المدة}) / 2$$

حيث أن:

معدل دوران المخزون باليوم = (360 / معدل دوران المخزون) = مرة

ث- نسب المديونية (الهيكل المالي) : تعرف نسب المديونية على أنها مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضين بهذه النسب، وهناك عدة مقاييس للمديونية نوجز أهمها في الجدول التالي: (دوفي، 2019، الصفحات 119-120)

الجدول رقم (03): نسب المديونية (الهيكل المالي)

النسبة	طريقة حسابها	ملاحظات
نسبة تغطية الفوائد	ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة / مصروف الفائدة	تخدم هذه أيضا أغراض المقرضين في الأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشرين أم حملة سندات إذ تعطي مؤشر المدى الأمان الموفر لهذه الفئة في الحصول على فوائد قروضهم للشركة، لذا فهي بالنسبة للشركة المتحدة.
نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	الخصوم المتداولة / إجمالي حقوق الملكية	ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67 % قد يكون مؤشرا لاقتران الخطر ومؤشر على اضطراب الشركة وزيادة الاعتماد على المصادر قصيرة الأجل، سبب ضعف ثقة الدائنين بوضع الشركة على المدى الطويل.
نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية	أصول ثابتة / حقوق الملكية	تظهر هذه النسبة العلاقة بين الأصول الثابتة وحقوق الملكية، وتساعد الشركة على تحديد نوع التمويل اللازم استخدامه في المستقبل كلما كانت هذه النسبة عالية دل ذلك على أن الشركة في حاجة إلى زيادة رأس المال، أو احتجاز جزء من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال.
نسبة الاقتراض	إجمالي القروض / إجمالي حقوق الملكية	تقاس عادة بإجمالي الاقتراض إلى حقوق الملكية حيث يقصد بالاقتراض كل من القروض طويلة الأجل والإيجار الرأسمالي، أما حقوق الملكية فتشير على رأس المال والاحتياطات الرأسمالية والإيرادية والأرباح المحتجزة، حيث أن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية.

المصدر: (دوفي، 2019، الصفحات 119-120)

ج- نسب المردودية:

يعتبر تقييم المردودية جزءا أساسيا في عملية التحليل، وتشكل المردودية المالية حسب أهداف المساهمين الغرض الحقيقي من المجمع، وهي على الأقل شرط أساسي لتمويل تنميته بطريقة متوازنة وضمان للاستمرارية يتم تحليل المردودية ببعيا في نهاية عملية التحليل مشكلا بذلك تركيبا توليفيا للربحية والهيكلية المالية.

1- **المردودية الاقتصادية:** إن المردودية الاقتصادية هي المستوى الأول من مستويات نجاعة أعمال الشركة والمستوى الثاني هو مستوى المردودية المالية التي تهم المساهمين بالدرجة الأولى لأنها تقيس مستوى زيادة ثروتهم الصافية الناتجة من الأنشطة العادية للشركة التي استثمروا فيها بالنظر إلى الأموال الخاصة التي قاموا بإحضارها، تنقسم المردودية الاقتصادية إلى مردودية الأصول الكلية ومردودية أموال الإستغلال وفق الجدول التالي: (موهون، 2012/2011، الصفحات 141-142)

الجدول رقم (04): المردودية الاقتصادية

إسم النسبة	كيفية حسابها	ملاحظات
مردودية الأصول الكلية	النتيجة المجمعة / الأصول الكلية	يمكن للمحلل المالي كمقاربة أولى أن يحسب المردودية على مجموع الأصول، تدمج هذه النسبة مع مردودية أموال الاستغلال (التثبيات ورأس المال العامل) وسندات المساهمة غير المجمعة والفوائض النقدية النهائية، إن وجود فوائض خزينة هامة هي حتما عنصر إيجابي لضمان استمرارية الشركة، غير أن ذلك أثر سلبيا على مردودية الأصول فعائدات توظيفات الخزينة عادة ما يكون أقل من عائدات أموال الاستغلال، إذا كانت رؤوس الأموال الضرورية للاستغلال سالبة، يجب إدماج توظيفات الخزينة في التحليل. كما يجب أن تكون رؤوس الأموال المستخدمة موجبة دوما لمواجهة مخاطر النشاط.
مردودية أموال الاستغلال	النتيجة التشغيلية / الأصول " المنتجة " الصافية	يختبر المحلل بعدها حساب هذه النسبة فقط بأخذ الأموال المستثمرة مباشرة في الاستغلال.الأصول" المنتجة " هي تلك الضرورية في نشاط المجمع، وهي تتضمن التثبيات المادية وغير المادية إضافة إلى احتياجات رأس المال العامل، وهي تقصي سندات المساهمة الموضوعة في تكافؤ والمساهمات غير

المجموعة وتوظيفات الخزينة يستعمل هذا المؤشر في التحليل المالي بغرض تقييم مردودية استغلال المجمع ككل، ويجب أن تحسب النتيجة التشغيلية دون إدماج خسائر القيمة المحتملة وهذا بغرض قياس الأداء الحقيقي للنشاط فقط ويستعمل هذا المؤشر أيضا لتقييم أداء مركز ربح أو شركة فرعية ضمن المجمع .		
--	--	--

المصدر: (موهون، 2012/2011، الصفحات 141-142)

2- المردودية المالية: يمكن حساب المردودية المالية المجموعة مجالاتها المختلفة وفق الجدول التالي: (شنوف ، 2017/2016، الصفحات 67،68)

الجدول رقم (05): المردودية المالية

إسم النسبة	كيفية حسابها	ملاحظات
المردودية المالية الإجمالية	النتيجة الصافية المجموعة / الأموال الخاصة لحصة المجمع وفوائد الأقلية في بداية الفترة	على مستوى المجمعات فإن المردودية المالية يتم حسابها عن طريق الأموال الخاصة المجموعة والتي تمثل كل من ارتفاع الإحتياطيات، فوائد مساهمي الأقلية والمساهمات في رأس مال المجمع، ومنه يمكن حساب المردودية المالية للمجمع من خلال مقارنة النتيجة في فترة زمنية معينة مع رأس المال المستثمر في بداية هذه الفترة. وهذا سيكون من الجيد قياس المردودية المالية من خلال الأموال الخاصة في بداية الفترة.
المردودية المالية للشركة الأم " المجمع	النتيجة الصافية لحصة المجمع/ الأموال الخاصة لحصة المجمع في بداية الفترة	تسمح الحسابات المجموعة بحساب المردودية الخاصة بالمجمع.
المردودية المالية لمساهمي الأقلية	النتيجة الصافية لحصة مساهمي الأقلية / الأموال الخاصة لحصة الأقلية في بداية الفترة	تسمح الحسابات المجموعة بحساب المردودية الخاصة لمساهمي الأقلية.
المردودية المالية للشركات في وضع التكافؤ	حصة النتيجة في الشركات الموضوعة في تكافؤ / سندات المساهمة الموضوعة	تسمح الحسابات المجموعة بحساب المردودية الخاصة بالشركات في وضع التكافؤ، وذلك بتشكيل إجمالي السندات الموضوعة في تكافؤ

الحصة المملوكة في الأموال الخاصة المعاد تقييمها للشركات الزميلة، كما تتم هذه المرحلة بدمج حساب النتيجة بدوره في الحصة العائدة للمجمع من النتيجة الصافية لهذه الشركات.	
---	--

المصدر: (شنوف ، 2016/2017، الصفحات 67،68)

ثانيا- دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرارات: بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية بواسطة النسب والمؤشرات المالية، فإنه يمكن دراسة التوازنات المالية للشركة من خلال مؤشرات التوازن المالي .

فالتوازن المالي يفترض أن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة طويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة، وبالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير. (شنوف، 2014، الصفحات 49-51)

أ- رأس المال العامل .

1. تعريف رأس المال العامل: يعرف رأس المال العامل قسط الأموال الدائمة التي تخصصها الشركة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية) بعبارة أخرى، يعرف رأس المال العامل بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص للغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية. (شيحة، 2010، صفحة 70،71)

2. طرق حساب رأس المال العامل: يتم حساب رأس المال العامل إنطلاقا من الميزانية المالية كما يلي: (رزقي، 2017/2018، الصفحات 27-28)

❖ أسلوب أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل سيولة = (الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية) - الأصول الغير جارية

الشكل رقم 08: رأس المال العامل سيولة من أعلى الميزانية

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	رأس المال العامل سيولة
الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل	

المصدر: (رزقي، 2018/2017، صفحة 28)

❖ أسلوب أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل .

رأس المال العامل سيولة = (المخزونات + الذمم المدينة + خزينة الأصول) - الخصوم الجارية

الشكل رقم 09: رأس المال العامل سيولة من أسفل الميزانية .

رأس المال العامل سيولة	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
	الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل

المصدر: (رزقي، 2018/2017، صفحة 28)

3. الدلالة المالية لرأس المال العامل:

وفق منظور أعلى الميزانية: توجد ثلاث حالات لرأس المال العامل.

❖ الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال دائما المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن الشركة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائضا تمثل في رأس المال العامل.

❖ الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

❖ **الحالة الثالثة:** رأس المال معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة)

وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والإستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في الشركة . (بن ساسي و قرشي، 2006، الصفحات 68-69)

وفق منظور أسفل الميزانية :

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية مدى قدرة الشركة على الاستجابة للالتزامات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل.

❖ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب أي أن الشركة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائضا ماليا يمثل هامش أمان.

❖ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سلبي بمعنى أن الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تستد في الأجل القصير. (صوفان، 2017-2018، صفحة 21)

4. أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:

❖ **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

❖ **رأس المال العامل الصافي:** هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو رأس المال العامل.

❖ **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

❖ رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي: (شنوف، 2014، صفحة 50)

رأس المال العامل الأجنبي = رأس مال عامل صافي - رأس مال عامل خاص

ب- الاحتياج في رأس المال العامل.

1. تعريف الاحتياج في رأس المال العامل BFR: تعتبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه الشركة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل، باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية. (شنوف، 2014، صفحة 121)

2. كيفية حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR: يمكننا حساب الاحتياج في رأس المال العامل تبعا لعلاقة عناصر النشاط المباشرة بالنشاط أو عدمه، يتم حسابه وفق الجدول التالي: (بن ساسي و قريشي، 2006، الصفحات 84-85)

الجدول رقم 06: كيفية حساب الاحتياج في رأس المال العامل

النسبة	كيفية حسابها	ملاحظات
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR _{EX}	$BFR_{EX} = E_{EX} - R_{EX}$	يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال.
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR _{EX}	$BFR_{HEX} = E_{HEX} - R_{HEX}$	يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الغير رئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي.
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR	$BFR = BFR_{EX} - BFR_{HEX}$	يعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

المصدر: (بن ساسي و قريشي، 2006، الصفحات 84-85)

يمكن أن يأخذ الاحتياج في رأس المال العامل الحالات التالية:

- ❖ الاحتياج في رأس المال العامل موجب $BFR < 0$: إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة يعاب على المسير في هذه الحالة يبحث عن موارد قصيرة الأجل والتي تكون غالبت تكلفتها منخفضة أو معدومة أحياناً.
 - ❖ احتياج في رأس المال العامل الإجمالي سالب $BFR > 0$: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من مواردها ويعاب على المسير في هذه الحالة أنه لم يستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال وبالتالي زيادة نشاط الشركة.
 - ❖ احتياج في رأس المال العامل الإجمالي معدوم $BFR = 0$ يعني أن موارد الدورة = احتياجات الدورة. (بورديمة، 2015/2014، صفحة 31)
- ت-الخزينة.

1. مفهوم الخزينة TN: خزينة الشركة هي مجموع الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال دورة استغلالية. (خري، عبد الناصر، 2009/2008، صفحة 17)
2. طريقة حسابها: يتم حسابها وفق طريقتين: (زغيب و بوشنيقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، 2010، صفحة 53)

الطريقة 01:

خزينة صافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الطريقة 02:

الخزينة الصافية = قيم جاهزة - سلفيات مصرفية

3. الحالات التي تأخذها الخزينة الصافية: يمكن أن تأخذ الخزينة الصافية الحالات التالية: (عبد الرؤوف، 2017/2016، صفحة 30)

- ❖ رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ————— ← الخزينة <0: في هذه الحالة الشركة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- ❖ رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ————— ← الخزينة >0: الشركة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل الشركة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ الشركة إلى بيع بعض المواد الأولية.
- ❖ رأس المال العامل = احتياج في رأس المال العامل ————— ← الخزينة =0: أي الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للشركة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

4. شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي يجب أن يتحقق ما يلي:

- ❖ **الشرط الأول:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي أن $FRNG < 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت الشركة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي أن تمويل استثمارات الشركة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل.
- ❖ **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن $FRNG > BFR$ ، إذ أنه لا يكفي أن تحقق الشركة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية دورة الاستغلال.
- ❖ **الشرط الثالث:** خزينة موجبة، أي أن $TN > 0$ ويتحقق لك بتحقيق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن الشركة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 86، 87)

المطلب الثالث: مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات

إن الهدف العام للقوائم المالية المدمجة هو تقديم معلومات لاتخاذ القرارات، فالقوائم المالية المدمجة يجب أن تقدم معلومات مفيدة سواء للمستثمرين الحاليين أو المحتملين. بالإضافة إلى الدائنين ومختلف المستخدمين الآخرين لإتخاذ القرارات المحتملة للاستثمار والإقراض والقرارات المماثلة ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة من قبل مختلف مستعملها.

وعليه سنوضح فيما يلي كيف تساهم كل قائمة من القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات:

أولاً: دور الميزانية المدمجة في إتخاذ القرارات.

يتم الإعتماد على الميزانية المدمجة في إتخاذ القرارات عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية منها مؤشرات التوازن المالي وذلك عن طريق رأس المال العامل و الإحتياج في رأس المالي العامل والخزينة الصافية بالإضافة إلى مجموعة من النسب المالية منها نسب السيولة ونسب التمويل ونسب المديونية تم التطرق لها في المطلب السابق بشيء من التفصيل، يقوم المحلل بحسابها وتفسيرها حيث تفيد المحلل المالي في تقييم حركة السيولة للشركة، أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، و تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة. و توفر أيضا معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول الشركة والتزامات الشركة لدائنيها وحق المالكين في صافي أصول الشركة، حيث تساهم في حساب معدلات العائد وتقييم هيكل رأس المال في الشركة وتقييم درجة السيولة. (الزعيبي، 2010-2011، صفحة 79)، كما أن المعلومات عن المركز المالي تفيد في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلية وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في الشركة. (سعيد، 2014/2015، صفحة 50)

ثانياً: دور حسابات النتائج المدمج في إتخاذ القرارات.

أما جدول حسابات النتائج المدمج يهدف إلى قياس مدى نجاح الشركة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح. وعادة ما يهتم المستخدمون بهذا الجدول للحكم على ربحية الشركة وتحديد قيمة الاستثمارات والديون، فهي تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم في التنبؤ بكمية ووقت عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية. (الدهراوي، 2006، الصفحات 57-58)

ومن أهم المؤشرات التي يتم إتباعها: (هادفي، 2018-2019، الصفحات 167-177)

أ- رقم الأعمال: إن حساب رقم الأعمال في حسابات النتائج المدمج يساعد المحلل المالي على تفسير الكثير من الحالات، كما يخدم أهداف التشخيص المالي ومنها قياس معدل النشاط وقياس القدرة التنافسية للشركة وقياس القيمة السوقية للمجمع.

ب- إنتاج السنة المالية: يعتبر مؤشرا أساسيا لقياس الفعالية الإقتصادية للشركة حيث يسمح بقياس القدرة الإنتاجية للشركة وقدرة الشركة على تطوير احتياجاتها ذاتيا وقياس إنتاجية العامل إلى مدى مساهمة العمال في الإنتاج، يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{إنتاج السنة المالية} = \text{رقم الأعمال (ح70)} + \text{إنتاج مخزن (ح72)} + \text{إنتاج مثبت (ح73)} + \text{إعانات الإستغلال (ح74)}$$

ت- إستهلاك السنة المالية: يترتب على نشاط الإنتاج في الشركة خلال الدورة المالية إستهلاكات مختلفة يجب على المحلل المالي الإهتمام بها وتحليلها والتعرف على أثرها المالي على النشاط. ويتم حسابه وفق مايلي:

$$\text{إستهلاك السنة المالية} = \text{المشتريات المستهلكة (ح60)} + \text{خدمات خارجية (ح61)} + \text{خدمات خارجية أخرى (ح62)}$$

ث- هامش الربح الإجمالي: يقيس قدرة الشركة التفاوضية مع الموردين والزبائن من خلال العمل على تخفيض أسعار شراء السلع والمواد من الموردين ورفع أسعار البيع للزبائن، يتم حسابه وفق ما يلي:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

ج- القيمة المضافة: تعتبر مؤشر ملائم لقياس نشاط الشركة من وجهة نظر إنشاء النتيجة والتكوين الداخلي للثروة، يتم حسابها وفق مايلي:

$$\text{القيمة المضافة للإستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{إستهلاك السنة المالية}$$

ح- فائض إجمالي للإستغلال: يمثل فائض إجمالي للإستغلال نصيب الشركة من القيمة المضافة بعد إستبعاد مساهمة العنصر البشري على شكل أجور ورواتب وتخفيض النصيب القانوني للدولة في حق الإستغلال (ضرائب ورسوم)، يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{فائض إجمالي للإستغلال} = (\text{إنتاج السنة المالية} - \text{إستهلاك السنة المالية}) - \text{أعباء نقدية للإستغلال}$$

خ- نتيجة الإستغلال: تسمح بمتابعة نمو نتيجة الإستغلال ومقارنته بمعدل نمو الفائض الخام للإستغلال بمعرفة مدى تأثير طرق حساب الإهلاكات والمؤونات على النتجة المحاسبية للشركة، ومن بين النسب الأساسية نسبة أو معدل نمو نتيجة الإستغلال على مدى عدة دورات، يتم حسابه وفق ما يلي: (عيشوش، 2017/2016، صفحة 288)

ثالثا: دور قائمة التدفقات النقدية المدمجة في إتخاذ القرارات.

يسمح جدول سيولة الخزينة التي يعدها المحاسبون في نهاية السنة المالية بتتبع بصفة منتظمة تطور الوضعية المالية للشركة من خلال معرفة حركة التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة)، فإنطلاقا من المعلومات المحاسبية التي يوفرها جدول سيولة الخزينة يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بوضع مجموعة من المؤشرات الهامة والاعتماد عليها لتقييم أداء الشركة واستخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية أو مركزها المالي بصورة عامة، وكشف مواطن القوة والضعف ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم، إلى جانب إنشاء بعض العلاقات بين هذه المعلومات وإجراء المقارنات المختلفة التي تمكن من الكشف عن المشاكل المطروحة ومحاولة تداركها بتصور حل مبدئي، لذلك يلعب جدول تدفقات الخزينة دورا هاما في معالجة وتسيير بعض المشاكل التي تواجه متخذي القرارات تتمثل أفضل الوسائل والوثائق المجمعدة للمعلومات محل الدراسة والمطلوبة من طرف متخذي القرارات والمسيرين في جدول سيولة الخزينة التي يلزم على المحاسب إعدادها وتوفير مختلف البيانات من خلالها، كما تعد مؤشرا هاما ضد الخسائر المستقبلية وأداة لإدارة خطر العملة الأجنبية. (شريط و حفاصة ، 2018، الصفحات 86،87)

كما يساهم جدول سيولة الخزينة المدمج في تفسير الفرق بين خزينة الافتتاح وخزينة الإختتام، يجلب نظرة ديناميكية إلى الميزانية المجمعدة، وهذا بتفسير اختلاف المناصب المكونة للخزينة بين افتتاح وإختتام السنة المعطاة. (كارش، 2012، صفحة 63)

يستعين متخذ القرار بمجموعة من النسب في تقييم جودة التمويل والربحية.

أ- النسب المالية المعتمدة في تقييم جودة التمويل (السيولة): ومن أهم هذه النسب نجد مايلي: (محمد، إسماعيل، و نور، 2012، الصفحات 165-166)

1. نسبة تغطية النقدية: يتم حسابها وفق ما يلي:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية والتمويلية

تؤشر هذه النسبة ما إذا كانت الشركة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلا الطريقتين.

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: يتم حسابها وفق ما يلي :

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية

توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى إستفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض. إن إرتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة إحتمال تعرض الشركة لمشاكل السيولة.

3. نسبة التدفقات النقدية الضرورية: يتم حسابها وفق ما يلي:

نسبة التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / الديون مستحقة الأداء مدفوعات التأجير (قصير الأجل)

يعكس هذا المؤشر قدرة الشركة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة إحتياجاتها التمويلية الضرورية.

ب-نسب تقييم جودة الربحية: من أهم النسب التي يمكن إشتقاقها لقياس جودة الأرباح مايلي: (عيشوش،

2017/2016، الصفحات 316-317)

1. العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي: تحسب وفق ما يلي:

العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق التشغيلي / مجموع الموجودات

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

2. العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي: تحسب وفق ما يلي:

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي التشغيلي / صافي المبيعات

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الإئتمان التي تتبعها الشركة في تحصيل النقدية.

3. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: تحسب وفق ما يلي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية

وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الإحتياجات ماتوفره لها.

4. مؤشر النقدية التشغيلي: تحسب وفق ما يلي:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

مؤشر النقدية التشغيلي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

رابعا: دور جدول التغير في الأموال الخاصة المدمج في إتخاذ القرارات.

تتبع مساهمة جدول تغير الأموال الخاصة المدمج في إتخاذ القرارات أنه يظهر مختلف التغيرات في رأس مال الشركة و العلاوات وفارق التقييم وفارق إعادة التقييم وكذا التغيرات في الأرباح المبقاة المخصصة (الإحتياطات) والأرباح المبقاة غير المخصصة خلال المدة المالية، ومختلف التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، والتغيرات في مختلف الحصص المدفوعة. (عقبي، 2016-2017، صفحة 82)

خامسا: دور قائمة الملاحق في إتخاذ القرارات.

تأتي أهمية الملحق في إتخاذ القرارات أنه يسمح بالتنسيق في إظهار الميزانية المدمجة و جدول حسابات النتائج المدمج مع الاقتراح لشركات المجمع نموذج خاص بها، وإحصاء المعلومات الجوهرية التي تخص مرحلة الإقضاء أي الحقوق والديون المتعلقة بالشركات التابعة، كذلك مصاريف وإيرادات هذه الأخيرة، والحصص المقدمة والمستلم ، وتحليل محفظة سندات المساهمة وتسهل عملية إعداد جدول التمويل للمجمع نظرا لدوره في تسيير القراءة المباشرة للتغيرات الخاصة بالميزانية المدمجة. والتي تتعدى السنة المالية كما تسمح بإعداد جدول التغيرات للأموال الخاصة، وأيضا تسمح بالتنسيق بين مختلف أساليب التقييم المحاسبي داخل المجمع وذلك

بإعداد يومية خاصة بالمعالجات والملاحق المتعلقة بالبيانات الضرورية للمعالجة، و تسمح بإنشاء الملاحق الخاصة بالحسابات المجمعة. (عريوة، الحسابات المجمعة ما بين النظام المحاسبي المالي scf والمعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs دراسة حالة مجمع صيدال ، 2017، صفحة 107).

خلاصة الفصل :

إن مختلف الأحداث المحاسبية التي تقوم بها المجمعات خلال سنة مالية معينة، يتم هيكلتها لكي تقدم في شكل قوائم مالية مدمجة، وعن طريق التحليل المالي المجري انطلاقاً من الحسابات المدمجة يعد الوحيد الذي يسمح بتقييم النشاط والربحية والهيكلية المالية للمجمع، مما يمكن مختلف متخذي القرارات من إتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهداف المجمعات حيث أن هذه القرارات تهم كل من من المستثمرين الذين تقيدهم في إتخاذ قرارات الشراء أو بيع حصصهم في رأس مال المجمع، والمقرضين الذين يهتمون بالمعلومات حول قدرة المجمع على سداد القروض في الوقت المتفق عليه، والعملاء الذين يبحثون عن معلومات حول مقدرة المجمع على الاستمرار، وذلك عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، حيث أن إتخاذ أي قرار يتطلب دراسة جيدة ومعقدة وتحليل مدى تأثير هذا القرار على المجمع .

الفصل الثالث :
دور القوائم المالية المتكاملة
في اتخاذ القرارات بمجمع صيدال

بعد الإحاطة بالجانب النظري الذي يتعلق بالمفاهيم الأساسية للقوائم المالية المدمجة وعملية اتخاذ القرارات بالشركات الاقتصادية، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط كل ما تناولناه في الجانب النظري على أرض الواقع، وقد قمنا باختيار مجمع صيدال باعتباره من أهم الشركات الاقتصادية العمومية التي انبثقت نتيجة إعادة الهيكلة للصيدلة المركزية والتي تبنت النظام المحاسبي المالي، حيث حاولنا دراسة الوضعية المالية للمجمع وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية المدمجة من أجل اتخاذ القرارات وذلك عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية .

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث .

✓ **المبحث الأول:** تقديم عام لمجمع صيدال.

✓ **المبحث الثاني:** واقع تقديم القوائم المالية المدمجة بمجمع صيدال.

✓ **المبحث الثالث:** مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمجمع صيدال من خلال ثلاث مطالب، تناولنا في المطالب الأول تقديم عام لمجمع صيدال، من خلال عرض موجز لأهم المراحل التي مر بها وتعريفه، بالإضافة إلى تبيان مختلف المهام والأهداف التي أنشأ من أجلها، وأخيرا الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال .

المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال وتعريفه

أولاً: نشأة مجمع صيدال .

سنحاول إدراج أهم مراحل نشأة مجمع صيدال فيما يلي:

✓ في سنة 1963 تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية PCA بناء على بعض الهياكل التي ورثتها الجزائر من الحقبة الاستعمارية في مجال الخدمات الصحية، وتتمثل هذه الهياكل في مجموعة من المخازن العمومية القديمة لتخزين الأدوية، حيث لم يترك الاستعمار بعد خروجه أي صناعة صيدلانية في الجزائر .

✓ في سنة 1969 عهدت الدولة للصيدلية المركزية مهمة احتكار استيراد تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري، وهذا بناء على أمر رئاسي أوكلها هذه المهام، وفي إطار مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة للإنتاج بالحرش.

✓ في سنة 1982 تحولت الصيدلية المركزية الجزائرية إلى الشركة الوطنية للإنتاج الصناعي ENPP بناء على المرسوم 1982/161، والمؤرخ في أبريل 1982، لتصبح بعد ذلك تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ، تحت اسم شركة صيدال.

✓ في سنة 1989 صارت صيدال شركة عمومية اقتصادية ذات استقلالية في التسيير، وهذا وفقا لقانون استقلالية الشركات، كما عهد لها احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية، أصبحت ذات قانون أساسي جديد (شركة ذات أسهم)، ولكنها بقيت خاضعة لمراقبة صندوق المساهمة البيترو كيمياء وصيدلية.

✓ في سنة 1993 سمحت التغييرات التي أجريت على قانون الشركة بمشاركة صيدال في العمليات الصناعية والتجارية التي من شأنها خدمة هدفها الاجتماعي سواء بإنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة لها، وقد تم أيضا في هذا العام الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لشركات القطاع العام.

- ✓ في سنة 1997 تم تحويل كل رأسمال الشركة إلى ملكية الشركة القابضة للصيدالية والكيمياء، كما تم إعادة هيكلة الشركة مما أدى لتحويلها إلى مجمع صناعي، وقد اتجه المجمع في هذه السنة إلى إنتاج المضادات الحيوية بالمدينة، كما عرف تطورا لفعاليتها في عدة مجالات، مثل زيادة الإنتاج والمبيعات.
- ✓ في سنة 1998 عرض أسهم مجمع صيدال للبيع في بورصة الجزائر، حيث قدرت قيمة السهم الواحد 800 دينار جزائري، وكانت أول تسعيرة لأسهم المجمع .
- ✓ في سنة 2002 تم فتح وحدة إنتاج في باتنة تابعة لفرع BIOTIC، تقوم بتصنيع التحاميل (SUPPOSITION).
- ✓ في سنة 2003 تحصل مجمع صيدال على شهادة الإيزو، حيث فاز بالجائزة الأولى للجودة على المستوى الوطني، وذلك في اليوم الثاني للتقييس الذي نظمته وزارة الصحة .
- ✓ في سنة 2005 تم إنشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة تابع لفرع FORMA، وتم افتتاحه في 16 أبريل من طرف السيد رئيس الجمهورية.
- ✓ في 12 مارس من سنة 2006 تم اختيار مجمع صيدال مع 54 مؤسسة أخرى من بين 145 شركة أخرى لأجل خصوصتها، واستكمال فتح رأس مالها .
- ✓ في سنة 2009 رفع مجمع صيدال من حصته في رأس مال سوميدال إلى حدود 59% .
- ✓ في سنة 2010 قام مجمع صيدال بشراء 20% من رأسمال شركة إيبيرال، كما رفع من حصته في رأسمال شركة " تافكو " من 38.75% إلى 44.51%.
- ✓ في سنة 2011 رفع مجمع صيدال في رأس مال إيبيرال إلى حدود 60%.
- ✓ في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروع (إنتيبوتيكال- فارمل وبيتويك) عن طريق الامتصاص. (محبوب، 2016/2015، الصفحات 154-155)

ثانيا : تعريف مجمع صيدال .

مجمع صيدال هي شركة ذات رأس مال 25000000000 دينار جزائري ، 80% من رأسمال مجمع صيدال مملوكة للدولة ، أما 20% الباقية تم بيعها سنة 1999 ، من خلال سوق الأسهم (البورصة) للمستثمرين من المؤسسات والأشخاص الطبيعيين ، تكمن مهمة مجمع صيدال في تطوير ، إنتاج، وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، يتكون من ثلاثة فروع تتمثل في فرع فرمال وفرع أنتيبوتيك وفرع بيتويك، بالإضافة لعدة مديريات. (www.saidalgroup.dz، 2020)

المطلب الثاني: مهام مجمع صيدال وأهدافه

أولاً: مهام مجمع صيدال.

من أهم المهام التي يقوم بها المجمع:

- 1- إنتاج الأدوية ذات الاستعمال البشري، إضافة إلى المواد الأولية المختلفة المستخدمة في الإنتاج الصيدلاني.
- 2- التسويق للمنتجات الصيدلانية خاصة التي ينتجها المجمع عن طريق مختلف الوحدات التجارية التي يمتلكها.
- 3- الاستيراد والتصدير لكل ما يتعلق بالمواد الصيدلانية والكيميائية سواء على شكل مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع.
- 4- البحث والتطوير في المجال الطبي وصناعة المستحضرات الدوائية.
- 5- العمل على تلبية احتياجات السوق الوطنية للأدوية بمختلف ما يحتاجه، سواء بالإنتاج للأدوية الجنسية أو بالاستيراد من الخارج.

ثانياً - أهداف مجمع صيدال :

من أهم الأهداف التي يسعى المجمع لتحقيقها ما يلي:

- 1- تنويع وتوسيع قائمة المنتجات من الأدوية، خاصة بالتركيز على الأدوية الجنيس.
- 2- عرض منتجاته من الأدوية بنوعيات جيدة وأسعار تنافسية.
- 3- تكثيف تواجدها في السوق الوطني عن طريق تطوير نظام التسويق لضمان تواجدها وتغطيتها لمختلف مناطق التراب الوطني.
- 4- تطوير اتفاقيات الشركة مع الأجانب وتفعيلها ميدانياً، والارتقاء بالإنتاج إلى مستوى أمثل يتماشى مع الطاقات والإمكانات المتاحة.
- 5- التحكم في التكاليف عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتسيير فعال لمختلف المصالح.
- 6- المحافظة على مناصب الشغل الموجودة والبحث عن فرص أخرى لخلق مناصب شغل جديدة مع أجور مناسبة لذلك ولمصلحة العمال.

✓ ترشيد استخدام عنصر العمل من خلال تأهيل العمال من أجل تحسين الإنتاجية. (شعيب، 2014/2013، الصفحات 94-95)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال .

من أجل التكيف مع المحيط التنافسي الذي ينشط فيه مجمع صيدال والتجاوب مع التطورات الراهنة والمستمرة في سوق الدواء، قام المجمع بإعادة الهيكلة ووضع مخطط تنظيمي يتناسب مع المتطلبات، تتمثل أساسا فيما يلي: تسعة مديريات مسؤولة عن تسيير ومتابعة حالة المجمع بالإضافة إلى ثلاث فروع إنتاجية وجاءت على النحو التالي:

أولا: مديريات مجمع صيدال.

يتكون مجمع صيدال من المديريات التالية:

- 1- مديرية تسيير الحافظة والإستراتيجية المالية: تهتم هذه المديرية بوضع الإستراتيجيات المالية والتخطيط المالي، إضافة إلى بحث ومتابعة العمليات التمويلية قصيرة وطويلة الأجل.
- 2- مديرية التطوير الصناعي والشراكة: تقوم بتطوير أساليب الإنتاج من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة والاعتماد على الشراكة لدعم النشاط وترقية المنتجات ودخول الأسواق العالمية، ناهيك عن البحث عن الخبرات في شتى المجالات، ووضع الشركة في حالة تعلم من خلال إبرام عقود الشراكة.
- 3- مديرية ضمان الجودة والشؤون الصيدلانية: تسعى هذه المديرية للوصول إلى الجودة الشاملة للمنتجات والنشاطات التنافسية في صناعة الأدوية، لأجل تلبية الحاجات المتزايدة للمستعملين، وقد انطلقت في تبني نظام الجودة الشاملة في كل الفروع، وذلك للحصول على شهادة ISO-9002 لنشاط التسويق والبيع، في هذا الإطار تقوم المديرية بتنظيم دورات وتخطيط مراجعات داخلية للمتابعة والمشاركة في الملتقيات بالإضافة إلى تنظيم تدريبات للعمال.
- 4- مديرية المراجعة والتحليل والتلخيص: تقوم بالمراجعة الداخلية لحسابات المجمع والقيام بالتحاليل وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.
- 5- مديرية التسويق والإعلام الطبي: تتكفل هذه المديرية ببناء قاعدة إستراتيجية في مجال تسويق منتجات الفروع، وهي تشمل على 80 مندوبا طبيا، موزعين على خمسة أفواج لتغطية كافة مناطق القطر الجزائري مهمتهم ترويج 150 صنفا دوائيا لصيدال، ومن مهام هذه المديرية أيضا ترويج صورة المجمع لدى السوق المحلي والأجنبي، ومختلف الجهات المعنية لاسيما الصحافة والمجالات المتخصصة.

- 6- الوحدة التجارية المركزية UCC: أنشأت هذه الوحدة في 12 أوت 1995، قصد تسويق وتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة من طرف المجمع أو من شركائه، تشغل هذه الوحدة 160 عاملا وتملك فريقا حيويا مختصا في البيع، تقدر قيمتها الاستثمارية بـ 70900000 دج، ولها قدرة تخزين تصل إلى 400000 وحدة بيع، ويقع المقر الاجتماعي لهذه الوحدة بالمعديية، وتصل مساحة التخزين بها إلى 1800 م².
- 7- الوحدة التجارية للشرق (باتنة): تأسست هذه الوحدة في 11 نوفمبر 1999 من طرف رئيس المدير العام للمجمع، ويهدف إلى ضمان تغطية احتياجات أكثر من 19 ولاية من ولايات الشرق الجزائري، وتتربع على مساحة 3600 م².
- 8- الوحدة التجارية للغرب (وهران): تم تدشينها سنة 2000.
- 9- مخبر البحث والتطوير: تأسس هذا المخبر سنة 1975، وبعد تطورات مختلفة أخذ شكله النهائي سنة 1998 ليصبح مخبرا تاما للأبحاث والتطوير، وهو يمثل جهازا إستراتيجيا لربط قنوات الاتصال بين المجمع وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني. (فريك، 2012/2011، الصفحات 110-111)

ثانيا: فروع مجمع صيدال .

يتكون مجمع صيدال من الفروع التالية :

- أ- فرع فارمال (PHARMAL): فارمال هو أحد الفروع الثلاثة المكونة لمجمع صيدال، له أكثر من 37 سنة خبرة، مقره الاجتماعي بالدار البيضاء (الجزائر)، تأسس سنة 02/02/1998، وبلغ رأس ماله 200 مليون دينار جزائري، وهو يشغل حاليا حوالي 880 عاملا، وبلغ إنتاجه ماقيمته 2093 مليون دينار جزائري سنة 2004، ليكون فرمال من ثلاثة وحدات إنتاجية ومخبر لمراقبة الجودة والنوعية لمنتجات الفرع وكذا بعض الشركات العمومية والخاصة، وقد ألحقت هذه الوحدات بالفروع في جويلية 1999، بعدما كانت تابعة للشركة الوطنية للتموين بالمواد الصيدلانية سابقا وهي كالتالي:
1. وحدة الدار البيضاء (العاصمة): تعتبر وحدة الدار البيضاء الكائنة بالمنطقة الصناعية بالعاصمة منذ 1958، من أقدم الوحدات المكونة لفروع فرمال مساحتها 3.5 هكتار، وهي تلعب دور رئيسي في تنفيذ العديد من عقود الشراكة الموقعة بين المجمع والأطراف الأجنبية لإنتاج الأدوية، تنتج عدة أصناف صيدلانية متنوعة مثل الأقراص، الأشربة، محاليل للشرب، الكبسولات، المراهم ..
 2. وحدة قسنطينة: ألحقت بالمجمع سنة 1998 تشغل 212 عاملا، متخصص في الأشكال السائلة من أشربة ومحاليل بقدرة إنتاجية تصل إلى 5 مليون وحدة في السنة.

3. وحدة عناية: يتم بها إنتاج الأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بقدرة إنتاجية تتجاوز 7 مليون وحدة سنويا وتشغل 115 عاملا.
4. مخبر مراقبة الجودة: تمت عملية ضم مخبر الجودة الموجود بولاية قسنطينة إلى فرع فارمال، تتمثل مهمة المخبر في مراقبة الجودة لكل من وحدتي قسنطينة و عناية، وكذا بعض الشركات العمومية والخاصة كما وسع المخبر مجال نشاطاته إلى تأمين مراقبة جودة المواد الغذائية ومواد التجميل.
5. ضمان الجودة: حدد فارمال منذ جويلية 2002 برنامجا يهدف للحصول على شهادة (إيزو 9001 - ISO 2000) لكل وحداته، وتوصل إلى ذلك في فيفري 2005.
- ب- فرع أنتيبايوتيكال (ANTIBIOTICAL): يقع أنتيبايوتيكال بالمدينة على بعد 80 كلم جنوب الجزائر العاصمة يتربع على مساحة قدرها 25 هكتار، يختص هذا الفرع في إنتاج المضادات الحيوية البنسيلينية وغير البنسيلينية ومجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية، إبتداءا من الحيازة على المواد الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتج ويضم:
 1. وحدة إنتاج المادة الفعالة البنسيلينية وغير البنسيلينية: ويتم بواسطة عمليتي التخثير ونصف التحليل.
 2. وحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية: تحتوي على بنائتين منفصلتين، الأولى لإنتاج الأدوية البنسيلينية والثانية غير البنسيلينية، بطاقة إنتاج تصل إلى 60 مليون وحدة سنويا.
 3. المطبعة: ذات قدرة إنتاج تفوق 80 مليون علبة و 140 مليون وصفة سنويا، تغطي مطبعة أنتيبايوتيكال 100% من احتياجاتها، و 30% من احتياجات فروع صيدال الأخرى.
 4. مخابر لمراقبة النوعية: مهمتها ضمان جودة المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة والمنتجات التامة البحث والتطوير الصيدلاني، دراسة ومتابعة مختلف مراحل التخثير.
 5. وحدة للصيانة ووحدات الخدمات الثانوية: تقوم بمختلف أشغال الصيانة وتموين جميع الوحدات بمختلف الإحتياجات لتشغيل المركب، والمتمثلة في الطاقة الكهربائية، البخار ومختلف أنواع المياه (عادي، مقطر وملصق).
 6. معالجة المياه الملوثة: تقوم بمعالجة المواد الصلبة والسائلة حسب المعايير المتفق عليها للمحافظة على البيئة والمحيط، فالمواد الصلبة كالأوحال والمواد الفعالة، يتم حرقها في فرن بدرجة حرارته 1200 °م، تتحول بعدها إلى مواد لا ضرر لها على الإنسان ولا على المحيط .

ت- فرع بيوتيك (BIOTIC): مقره الإجتماعي المحمية "الحراش" تبلغ مساحته 4هكتار، أنشأ بعد إعادة هيكلة الشركة الاقتصادية صيدال، وكان ذلك في 1998/02/02 يشغل حوالي 1027 عاملا، ويشرف الفرع على تسيير ثلاث وحدات إنتاجية:

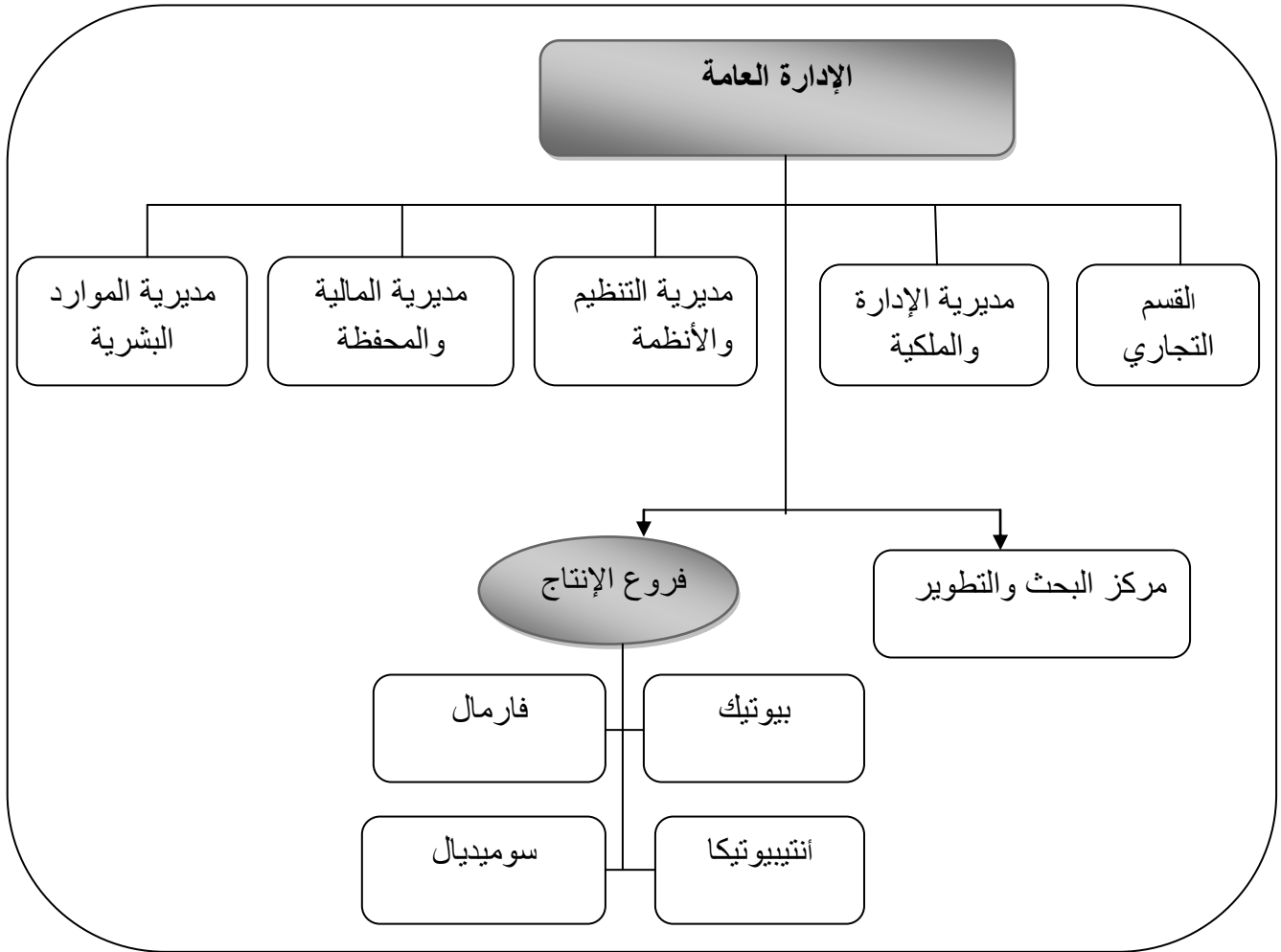
1. وحدة الحراش: دشنت هذه الوحدة عام 1971، وهي مختصة في إنتاج المراهم، الأشربة، التحاميل الأقراص والملبسات بطاقة إنتاجية تقدر بـ 20 مليون وحدة سنويا، كما تحتوي الوحدة على مخبر لمراقبة الجودة.
2. وحدة جسر قسنطينة: تفوق طاقة إنتاج هذه الوحدة 26 مليون وحدة بيع، وهي الوحيدة على المستوى الوطني المختصة في إنتاج المحاليل المكثفة في قارورات وأكياس وبتكنولوجيا حديثة، وهي أيضا مختصة في صناعة الأنواع الجالونيسية، وهي: التحميلات، الأقراص، الملبسات، الأمبولات، الشراب...، كما تتوفر الوحدة على مخبر لمراقبة الجودة.
3. وحدة شرشال: تقع هذه الوحدة بشرشال على بعد 100 كلم من العاصمة، تتربع على مساحة 3120م³ بالمنطقة الصناعية واد بلاح، تنتج الوحدة ثلاثة أصناف من الأدوية وهي: الأشربة، الأقراص، الكبسولات، الأكياس والمحاليل المكثفة، كما أن الوحدة تحتوي على مخبر لمراقبة الجودة.
4. وحدة باتنة: تقع هذه الوحدة بمدينة باتنة، باشرت أعمالها يوم 1999/10/05، وهي مختصة في إنتاج التحميلات، وهي تابعة لفرع بيوتيك، حيث تقدر قدرته الإنتاجية بحوالي 205 مليون وحدة سنويا، وشرعت في الإنتاج في عام 2004، كما يعمل في هذه الوحدة 49 عاملا، من بينهم 16 إطارا، 10 عمال أعوان التحكم و23 عام تنفيذ، وقد تحصل هذا الفرع على شهادة إيزو 9001-2000 لكل وحداته، وتم ذلك في فيفري 2005. (كيلاني، 2007/2006، الصفحات 155-157).

ث- فرع سوميدال

يقع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميدال هو ناتج شراكة بين مجمع صيدال 59% والمجمع الصيدلاني الأوروبي 36.45% وفينال 4.55%، وهي تتضمن وحدة الإنتاج سوميدال ثلاثة أقسام:

1. قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية.
2. قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم).
3. قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص). (www.saidalgroup.dz، 2020)

شكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: (فريك، 2012/2011، صفحة 114)

المبحث الثاني: واقع تقديم عرض القوائم المالية المدمجة بمجمع صيدال

قبل التطرق لكيفية اتخاذ القرارات بالاعتماد على القوائم المالية المدمجة، لا بد أن نبين إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة .

المطلب الأول: خطوات إعداد قوائم مالية مدمجة

يقوم مجمع صيدال لإنتاج الأدوية بإعداد القوائم المالية، وفق ماجاء في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وقد تطرقنا إليها بشيء من التفصيل في الفصل الأول المتعلق بالإطار النظري للقوائم المالية المدمجة.

أولاً- محيط التجميع:

تمتلك صيدال حصص في العديد الشركات (مساهمات)، إضافة لقيامها بعدة مشاريع مشتركة مع شركات وطنية وأجنبية، عمومية وخاصة، وهو ما يجعل الشركات التابعة جزئيا أو كليا لصيدال كثيرة، وتتغير باستمرار عبر السنوات، إلا أننا نذكر فيما يلي أهمها في الوقت الحالي:

أ- الشركة إيبيرال **IBIRAL**: عبارة عن شراكة مالية (مساهمات)، تم إنشاؤها سنة 2003، برأس مال 552760 ألف دج، حصة صيدال فيها 100 %، أي هي ملكية كاملة لمجمع صيدال، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشركة:

جدول رقم (07): بعض المؤشرات المالية لـ إيبيرال **IBIRAL** (تابعة لصيدال)

2018	2017	2016	المجاميع المالية (ألف دج)
18458	16152	13235	رقم الأعمال
2931	69131	3464	قيمة مضافة
13226-	9113-	11914-	فائض إجمالي للإستغلال
49959-	31206-	36895-	نتيجة صافية
0	0	0	توزيعات أرباح
16.4-	15.5-	15-	فائض أو ناقص القيمة
164%-	%155-	%150-	ربحية
6-	6-	5-	قيمة رياضية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 01

يتبين من الجدول السابق أن فرع **IBIRAL** تعرض لخسائر خلال السنوات المتتالية، بسبب ضعف رقم الأعمال، وهو ما لتحقيق مردودية سالبة متزايدة، وبالتالي عدم توزيع أرباح، وهو ما يعني أن هذا الفرع يؤثر سلبا على مجمع صيدال.

ب- شركة سوميديال **SOMEDIAL**: عبارة عن شراكة مالية (مساهمات)، تم إبرامها سنة 1994، برأس مال 2171800 ألف دج، حصة صيدال فيها 59%، والمجمع الصيدلاني الأوروبي 36.45%، والباقي لـ **FINALEP**، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشركة:

جدول رقم (08): بعض المؤشرات المالية لـ : سوميديال SOMEDIAL

2018	2017	2016	المجاميع المالية (ألف دج)
689647	654742	612073	رقم أعمال
214552	111417	304281	قيمة مضافة
77119	-38008	160925	فائض إجمالي للاستغلال
103291-	207779-	10795-	نتيجة صافية
0	0	0	توزيعات أرباح
5.8-	-1	14	فائض أو ناقص القيمة
% 6-	% 1-	% 14	ربحية
94	99	114	قيمة رياضية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 01

من الجدول يتبين أن مشروع الشراكة SOMEDIAL تعرض لخسائر متتالية رغم المردودية الإيجابية سنة 2016، والتي كانت بسبب فوائض القيمة الناتجة عن التنازل على بعض الأصول وليس بفعل أرباح تشغيلية وهو ما يعني أن هذا الفرع يحقق أي ربحية لصيدال، رغم أهميته في كسب الخبرات في صناعة الدواء.

ت- شركة WINTHROP PHARMA SAIDAL (WPS) : هي عبارة عن مشروع مشترك بين صيدال والمجمع الفرنسي Sanofi Aventis، تم إنشاؤه سنة 1999، برأس مال 426200 ألف دج، حصة صيدال في هذه الشركة 30% (أقلية في رأس المال)، يهدف إلى تصنيع وتسويق منتجات صيدلانية للاستخدام البشري بالجزائر، والجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشركة:

جدول رقم (09): بعض المؤشرات المالية لـ : WINTHROP PHARMA SAIDAL

2018	2017	2016	المجاميع المالية (ألف دج)
2083517	2000165	2150905	رقم أعمال
712148	780503	429526	قيمة مضافة
316511	390304	65642	فائض إجمالي للإستغلال
227393	183050	296656	نتيجة صافية
لم يتم الجمع	21966	26699	توزيعات أرباح
50	46	44	قيمة رياضية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 02

من الجدول نلاحظ أن المشروع المشترك مع WINTHROP PHARMA يحقق أرباح مرتفعة رغم أنها في تراجع مستمر، وهو ما سمح بتوزيعات أرباح على الأسهم، وهو ما يدل على أنه من بين مشاريع الشراكة في صيدال.

ث- شركة **PLIZER SAIDAL MANUFACTURING (PSM)**: هي عبارة عن مشروع مشترك بين صيدال و Pfizer Pharm Algérie، تم إنشاؤها سنة 1998، برأس مال 912000 ألف دج، حصة صيدال في هذه الشركة 30% (أقلية في رأس المال)، يتمثل نشاطها في تصنيع وتعبئة المنتجات الصيدلانية والكيميائية المتخصصة، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشركة:

جدول رقم (10): المؤشرات المالية لـ **PLIZER SAIDAL MANUFACTURING**

المجاميع المالية (ألف دج)	2018	2017	2016
رقم أعمال	7168362	6514845	6385647
قيمة مضافة	856681	806975	8089-
فائض إجمالي للاستغلال	565118	501869	307399-
نتيجة صافية	257771-	155525	378996-
توزيعات أرباح	0	0	0
فائض أو ناقص القيمة	172	199.8	187
ربحية	%172	%200	%187
قيمة رياضية	272	300	287

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 02

من الجدول السابق، يتبين أن المشروع المشترك مع Pfizer Pharm Algérie يحقق نتائج سلبية (باستثناء 2017)، رغم ذلك كانت ربحيته مرتفعة جدا رغم تذبذبها، وهذا بسبب فوائض القيمة المرتفعة والناجمة عن التنازل عن بعض الأصول.

ج- شراكة **TAPHACO**: هي عبارة عن مشروع مشترك بين صيدال والشركة الفيتنامية للصناعة الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية TAPHACO، تم إنشاء المشروع سنة 1999، برأس مال 1083484 ألف دج حصة صيدال في الشراكة 44.51%، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشركة:

جدول رقم (11): بعض المؤشرات المالية لـ: TAPHACO

2018	2017	2016	المجاميع المالية (ألف دج)
490762	263362	9799	رقم أعمال
52217	36094-	36015-	قيمة مضافة
106-	165761-	45551-	فائض إجمالي للاستغلال
273932-	269659-	75710-	نتيجة صافية
0	0	0	توزيعات أرباح
-6	3.9-	2-	فائض أو ناقص القيمة
%85-	%60-	%35-	ربحية
1	3	4	قيمة رياضية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 02

مشروع الشراكة مع الفيتنامي TAPHACO تعرض لخسائر متتالية رغم تحسن رقم الأعمال بشكل مستمر، وهذا بسبب ارتفاع تكاليف الاستهلاكات و الخدمات والعمالة، وهو ما جعل المردودية سلبية تتراجع سنويا، وهو ما يجعل المشروع يشكل عبئ على مجمع صيدال.

ح- شركة (SNM) SAIDAL NORTH AFRICA : عبارة عن مشروع مشترك بين مجمع صيدال و North Africa Holding Company، وهي شركة كويتية للاستثمار في شمال أفريقيا في مجالات الصيانة الصحية والتعليم والبيع بالتجزئة والتطوير العقاري والمصارف والتأمين وغيرها أنشطة الاستثمار، المشروع يتمثل في وحدة متخصصة في تطوير وتصنيع وتسويق المنتجات المضادة للسرطان، تم إنشاؤه سنة 2012، برأس مال 150000 ألف دج، حصة صيدال فيه 49% ، والصندوق الوطني للاستثمار (2%) والباقي للشركة الكويتية، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشركة:

جدول رقم (12): بعض المؤشرات المالية لـ: (SNM) SAIDAL NORTH AFRICA

2018	2017	2016	المجاميع المالية (ألف دج)
0	0	0	رقم أعمال
368-	785-	1548-	قيمة مضافة
1950-	2515-	2924-	إجمالي فائض للاستغلال
3777-	4181-	3322-	نتيجة صافية
0	0	0	توزيعات أرباح

فائض أو ناقص قيمة	1-	2-	3-
ربحية	4-%	7-%	9-%
قيمة رياضية	29	28	27

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 02

من الجدول السابق، يتبين لنا أن مشروع الشراكة SAIDAL NORTH AFRICA، لم يحقق أي مبيعات للخدمات، وهو ما جعله يتعرض لخسائر متتالية ومردودية سلبية، ولا يفيد أسهم صيدال بأي توزيعات أرباح عبر السنوات الثلاث.

خ- شركة **NOVER**: عبارة عن مساهمة لصيدال في شركة NOVER لصناعة الزجاج، تأسس سنة 2000 برأس مال 28800 ألف دج، حصة مجمع صيدال في المشروع 4.4 %، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشراكة:

جدول رقم (13): بعض المؤشرات المالية لـ: **NOVER**

المجاميع المالية (ألف دج)	2016	2017	2018
رقم أعمال	413549	447425	688710
قيمة مضافة	196698	171562	319681
إجمالي فائض الاستغلال	45315-	19636-	93290
نتيجة صافية	111704-	106877	2514
توزيعات أرباح	0	0	0
فائض أو ناقص القيمة	2.8	2.5	2
ربحية	289%	252%	243%
قيمة رياضية	4	4	3

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 03

من الجدول السابق يتضح أن مشروع صناعة الزجاج المشترك، رغم تأسيسه سنة 2000، إلا أن لم يبدأ في تحقيق الأرباح إلا في 2017، ورغم ذلك فمردوديته جد مرتفعة بسبب فوائض القيمة التي يحققها، إلا أن امتلاك صيدال حصة هامشية في هذا المشروع بـ 4.4 % فقط، يجعله قليل الأهمية في تدعيم نتيجة صيدال.

د- الشركة ALGERIA CLEARING: عبارة عن مساهمة لصيدال في المؤسسة المالية ALGERIA CLEARING، تأسس سنة 2000 ، بحصة لصيدال 2.34%، من رأس مالي إجمالي 2400000 ألف دج، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشراكة:

جدول رقم (14): بعض المؤشرات المالية لـ: ALGERIA CLEARING

المجاميع المالية (ألف دج)	2016	2017	2018
رقم أعمال	97084	95851	94953
قيمة مضافة	74340	76381	73161
إجمالي فائض الاستغلال	47434	44809	40822
نتيجة صافية	17745-	7369-	233649
أرباح	0	0	0
ربحية	68-%	71-%	24-%
قيمة رياضية	0.32	0.29	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 03

مساهمة صيدال في المؤسسة المالية ALGERIA CLEARING هامشية جدا، حيث لا تتجاوز 2.4% وبما أنه لم يبدأ في تحقيق أرباح إلا في 2018، فإن مساهمته في تدعيم نتيجة صيدال تبقى هامشية.

ذ- الشراكة ACDIMA: عبارة عن مشروع مشترك بين صيدال والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ACDIMA (الأردن) ، حيث يهتم بدراسات امتثال الأدوية الجنيصة، تم التوزيع على المشروع في 1999، برأس مال 90000 ألف ديناركويتي، مع نسبة 0.43 % لصيدال، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشراكة:

جدول رقم (15): بعض المؤشرات المالية لـ: ACDIMA

المجاميع المالية	2016	2017	2018
رقم أعمال (ألف دك)	7939	البيانات لم ترسل بعد	البيانات لم ترسل بعد
قيمة مضافة(ألف دج)	2875424	البيانات لم ترسل بعد	البيانات لم ترسل بعد
إجمالي فائض الاستغلال (ألف دك)	940	البيانات لم ترسل بعد	البيانات لم ترسل بعد
نتيجة صافية(ألف دج)	340360	البيانات لم ترسل بعد	البيانات لم ترسل بعد

الفصل الثالث : دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات بمجمع صيدال

		2465	توزيعات أرباح (ألف دك)
		892692	فائض أو ناقص القيمة (ألف دج)
		0	ربحية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 03

المعلومات المتوفرة لسنة 2016، تبين أن المشروع المشترك مع ACDIMA حقق نتائج إيجابية، وقام بتوزيع أرباح على أسهم صيدال، وهو ما يجعله من مشاريع الشراكة الواعدة لصيدال، خاصة وأن أكديما الأردنية تتمتع بسمعة جيدة في صناعة وتسويق الأدوية.

ر- شركة (ALGERIE CORPORATE UNIVERSITY (GRP): تعتبر كثمرة للشراكة بين تجمع للجامعات الجزائرية وشركات القطاع العام الخاص Universities Corporate Groupement Algeria (GACU) ، تأسست سنة 2016، برأسمال 14000 ألف دج، تساهم صيدال فيه بـ 7.14 %، وهي تدخل في إطار تقديم الدعم للشركات الصناعية العامة والخاصة في المهارات الإدارية والفنية والتكنولوجيا والبحث والتطوير، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشراكة:

جدول رقم (16): بعض المؤشرات المالية لـ ALGERIE CORPORATE UNIVERSITY

المجاميع المالية (ألف دج)	2016	2017	2018
رقم أعمال	/	/	140
قيمة مضافة	/	/	3048-
إجمالي فائض الاستغلال	/	/	9435-
نتيجة صافية	/	/	10540-
توزيعات أرباح	/	/	0
فائض أو ناقص قيمة	/	/	8-
ربحية	/	/	%75-
قيمة رياضية	/	/	2.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 03

من الجدول السابق تبين أن اتفاقية الشراكة مع تجمع الجامعات الجزائرية GACU، حقق خسارة تتجاوز 10 مليون دج سنة 2018، وهو أمر متوقع باعتباره اتفاق هدفه تنشيط وتدعيم البحث العلمي من طرف الشركات العمومية والخاصة.

ز - شركة **JORAS pharmaceutical**: هي مشروع مساهمة في طور التصفية، كانت قد تأسست في 1999 في شكل مشروع مشترك بين صيدال والمجمع الصيدلاني الجزائري الخاص **JORAS**، برأس مال 90000 ألف دج، حصة صيدال فيه 30 %، الجدول التالي يمثل بعض المؤشرات المالية لهذه الشراكة:

جدول رقم (17): المؤشرات المالية / **Saidal-JORAS pharmaceutical**

2018	2017	2016	المجاميع المالية (ألف دينار)
0	0	0	رقم أعمال
522-	274-	1688-	قيمة مضافة
709-	2934-	2593-	إجمالي فائض الاستغلال
42-	28975-	18989	نتيجة صافية
0	0	0	توزيعات أرباح
6-	5.8-	5.8-	فائض أو ناقص القيمة
%97-	%97-	%98	ربحية
0.2	0.2	0.1	قيمة رياضية

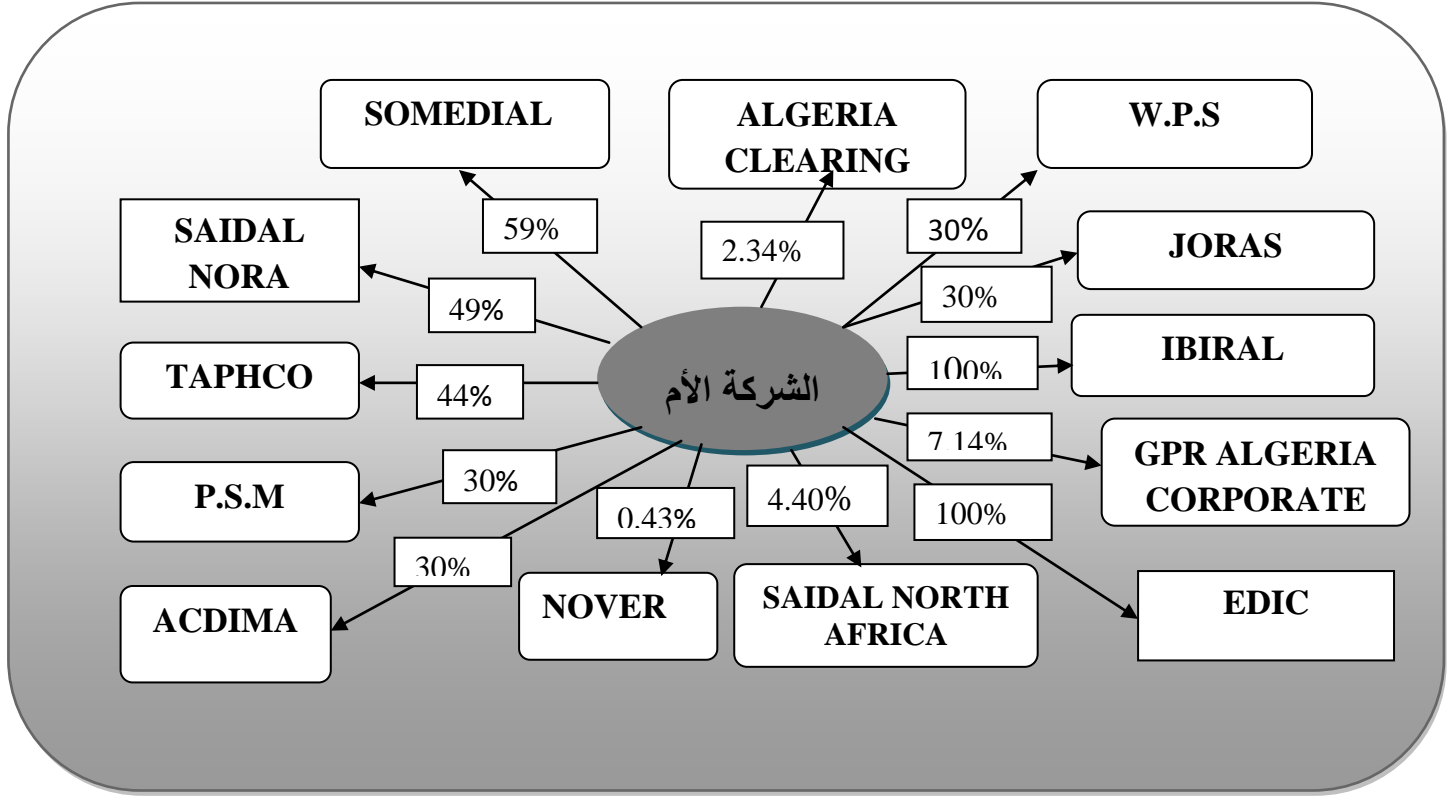
المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 04

من الجدول السابق، يتبين أن المشروع المشترك مع شركة **JORAS**، رغم تحقيقه لنتائج جيدة سنة 2016، فإنه ما لبث أن غرق في الخسائر بعدها، وهذا بسبب غياب أي رقم للأعمال، واعتماده فقط على الأنشطة خارج الاستغلال، مما جعل الربحية سالبة سنتي 2017 و 2018، ولم تستند أسهم صيدال من أي توزيعات أرباح خلال السنوات الثلاث، وربما هذا هو السبب الذي جعل صيدال تقرر تصفية المشروع سنة 2018.

ثانيا - المخطط التنظيمي للتجميع: بالنسبة لمجمع صيدال لا يوجد مخطط تنظيمي للتجميع، إنما يوجد فقط جدول يوضح حصة الشركة الأم في رأس مال الشركات التابعة، إضافة إلى أن شركة صيدال الأم تمتلك فقط مساهمات مباشرة في شركاتها التابعة، دون أن تربطها علاقة تنظيمية معه، إلا أنه من خلال دراستنا لأنواع

مجمع الشركات في الفصل النظري، نستطيع صياغة هيكل مناسب لمجمع صيدال، وهو الهيكل ذو البنية الشعاعية، وفق مايلي :

الشكل رقم (11): مخطط تنظيم لمجمع صيدال (الطريقة الشعاعية)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على جدول المساهمات لمجمع صيدال

ثالثا-مساهمات مجمع صيدال في شركاتها التابعة: يتضح من الجدول تنوع محفظة المساهمات والمشاريع المشتركة لصيدال، بين مشاريع مملوكة كليا أو جزئيا، مساهمات مالية أو مشاريع شركة في إطار الاستثمار الإنتاجي، كما أن المحفظة يتداخل فيها الشراكة المحلية والدولية، الخاصة والعمومية.

الجدول رقم(18): محفظة مساهمات الشركة SAIDAL

حصة صيدال	نسبة المساهمة		رأس المال		الشركة الأم والوحدات التابعة
	القيمة	عدد الأسهم	القيمة	عدد الأسهم	
%100	552750000	55275	552760000	55276	إيبيرال
%59.00	1281300000	12813	2171800000	21718	سوميدال
%100	5000000	500	5000000	500	EDIC(حالة تصفية)
	1839050000		2729560000		المجموع (01)

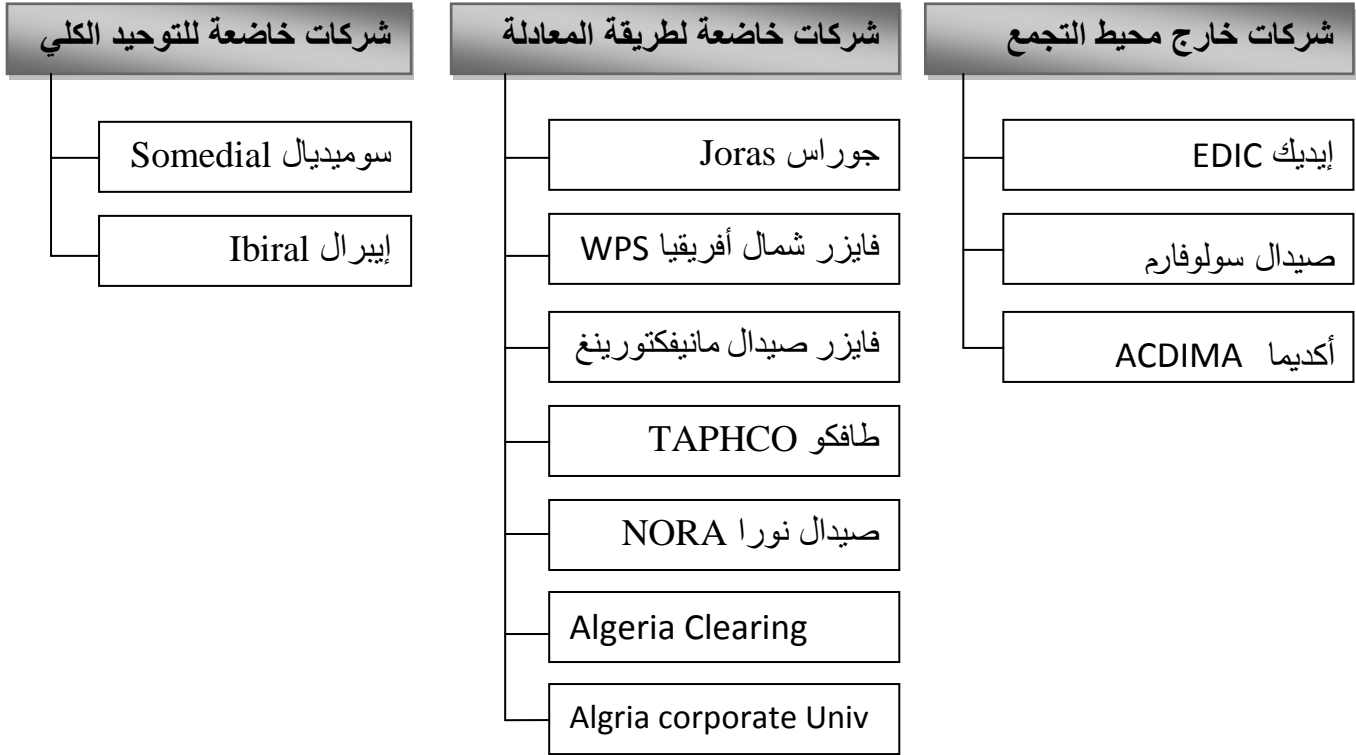
					مؤسسات أخرى
49.00%	73500000	2450	15000000	5000	SAIDAL NORA
44.51%	482225600	73515	1083482400	165165	TAPHCO
30%	273600000	2736	912000000	9120	P.S.M
30%	127860000	12786	42620000	42620	W.P.S
30%	270000000	4500	90000000	1500	JORAS
4.40%	12672000	12672	288000000	288000	NOVER
2.34%	5625000	5625	240000000	240000	ALGERIE CLEARING
0.43%	44667575	37	-	9000	ACDIMA
35%	52500000	5250	150000000	15000	SAIDAL SOLUPHARM
7.14%	1000000	100	14000000	1400	GPR
	1100650175		3353682400		المجموع (2)
	2939700175		6083242400		المجموع الكلي (1) + (2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 05

رابعاً- طرق التوحيد: حسب المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 05-156 الصادر بتاريخ 26 جوان 2008 والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي الذي ينص على أنه " من أجل إدماج حسابات المجموعة، فإن هناك طريقتان للتجميع وهما التكامل الشامل وطريقة المعادلة"، وتتحدد الطريقة المعتمدة حسب نسبة مساهمة الشركة الأم في شركاتها التابعة".

وحسب مجمع صيدال فإنه يتبع طريقة التكامل الشامل بالنسبة للشركات التي تتعدى نسبة المساهمة فيها 50%، وتتمثل مراحل التجميع حسب هذه الطريقة الجمع، حيث يتم جمع حسابات الشركة الأم والشركات التابعة ثم تأتي مرحلة الإقصاء، وهي الخطوة الثانية يتم فيها إقصاء الحسابات الداخلية ثم تليها مرحلة التسجيل، حيث تسجل مختلف الضرائب المؤجلة، ثم توزع الأموال الخاصة والنتيجة المجمعة، يتم فيها تحديد فوائد المجمع وفوائد الشركات التابعة ليتم تحديد الإحتياطات، ثم وأخيراً إعداد حسابات مجمعة، أما الشركات التي تقل نسبة المساهمة فيها عن 50%، فتطبق طريقة المعادلة، وتتمثل خطوات هذه الطريقة في استبدال القيمة المحاسبية للسندات المملوكة بحصة في رأس المال، ثم يتم إلغاء العمليات المتبادلة بين شركة صيدال والشركات التابعة، ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (12) : توحيد محيط مجمع صيدال



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول المساهمات لمجمع صيدال .

خامسا- تقديم القوائم المالية قبل المعالجة:

سنقوم في البداية بتقديم حسابات شركات المجمع والداخلية في محيط التجميع، وذلك قبل إجراء عمليات

المعالجة:

أ- القوائم المالية لشركة صيدال الأم وسوميديال وإبيرال قبل المعالجة (جانبا الأصول): قبل إعداد وعرض

القوائم المالية لمجمع صيدال (القوائم المالية المدمجة)، يتعين الإنطلاق من القوائم المالية للشركة الأم قبل

المعالجة، وهي كما يلي:

1. الميزانية المالية:

يتم عرض الميزانية المالية على شكل أصول وخصوم كلا على حدى، لسنتين ماليتين متتاليتين، مما يسهل

المقارنة والتحليل.

❖ جانب الأصول

الوحدة : دج

الجدول رقم (19): ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة (الأصول)

البيان	2018/12/31			2017/12/31
	القيمة الإجمالية	الإهتلاكات وخ ق	القيمة الصافية	القيمة الصافية
أصول غير جارية				
الشهرة	115414200	-	15414200	115414200.00
أصول غير ملموسة	375991692	237242456	138749235	12120176.05
أصول ملموسة				
أراضي	1130848191	0	1130848191	9122499237.77
مباني	6325637912	4649825764	1675812148	1080477718.20
أصول ثابتة أخرى ملموسة	17138456154	13585264692	3553191461.80	1041699916.09
أصول أخرى بامتياز	0	0	0	176361487.38
أصول تحت الإنشاء	10555198258	-	10555198258	13302394720.76
أصول مالية				
مصالح مشاركة أخرى وذمم ذات صلة	2939700175	462033246	2477666928	2878719294.94
أصول ثابتة أخرى	3000000000	-	3000000000	4000000000
القروض والأصول المالية غير المتداولة	151716852	-	151716852	156010062.87
ضرائب موجلة أصول	318510346		318510346	290053362.19
مجموع أصول غ جارية	42051473784	18934366160	23117107623	322775750176.25
أصول جارية				
مخزون	6273308651	667793354	5605515297	4364975309.76
مستحقات ووظائف ذات صلة				
زبائن	5290022773	1657277910	3632744863	3105203300.94
مدينون آخرون	2017384318	7500	2017376818	1709287222.98
ضرائب	138792346	11998830	126793516	100851920.55
النقديات				
استثمارات وأصول مالية	18559989		18559989	18559989.19

				أخرى
4698936566.30	3037331704	76896881	3114228586	الخبزينة
13997805309.72	14438322188	2413974477	16852296665	مجموع أصول جارية
46273555485.97	37555429812	21348340637	58903770449	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 06

❖ جانب الخصوم:

الجدول رقم (20): ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة (الخصوم) الوحدة : دج

2017/12/31	2018/12/31	الخصوم
		رأس المال الخاص
2500000000	2500000000	رأس المال الصادر
8721856492.20	411677000	حقوق ملكية أخرى
12792833494.93	13263207027	احتياطات موحدة - علاوة واحتياطات
1578555153.30	-	إعادة تقييم
1433341329.05	1292124259	نتيجة صافية
157297796.64-		حقوق ملكية أخرى - ترحيل من جديد
26869288672.84	18957307099	مجموع رأس المال الخاص
		خصوم غير جارية
10489615502.36	10617741786	قروض وديون مالية
0.00	2377222	ضرائب مؤجلة خصوم
1059992788.80	593645268	ديون أخرى غير جارية
1321044280.68	1407039675	ديون أخرى غير معالجة
12870652571.84	12620803952	مجموع خصوم غير جارية
		خصوم جارية
1324510088.67	2000103976	موردون وحسابات ذات الصلة
709248220.05	179607313	ضرائب
4054421969.79	3682456439	ديون أخرى
445433962.78	115151029	خبزينة خصوم
6533614241.29	5977318760	مجموع خصوم جارية

46273555485.97	555429812	المجموع العام للخصوم
----------------	-----------	----------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 07

2. جدول حساب النتائج:

جدول رقم (21): حسابات النتائج للشركة الأم قبل المعالجة الوحدة: دج

2017/12/31	2018/12/31	حسابات النتائج
9610663720.30	9627669617	رقم الأعمال
445404405.32-	206569542	إنتاج مخزن أو منتقص من المخزون
0.00	-	الإنتاج المثبت
0.00	-	إعانات الإستغلال
9165259413.98	9834239159	إنتاج السنة المالية (01)
3382283278.19-	4143149298-	المشتريات المستهلكة
952170610.90-	101879210-	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
4334453889.09-	5156028508-	استهلاك السنة المالية (02)
4830805425.89	4678210650	قيمة مضافة للإستغلال (03) = (1) - (2)
2709238895.90-	3186097946-	أجور المستخدمين
158926511.12-	160057490-	الضرائب والرسوم
1962640018.87	1332055214	الفائض الإجمالي للإستغلال (04)
114704843.76	1142352643	منتجات أخرى عملياتية
51702530.63-	142890390-	أعباء أخرى عملياتية
735099379.24-	1287214651-	المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة
362742047.22	321577514	إسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
1653284999.98	1365880330	النتيجة العملياتية (05)
162892992.61	191627016	منتجات مالية
101670170.27-	159258487-	أعباء مالية
61222822.34	32368528	النتيجة المالية (06)
1714507822.32	1398248858	النتيجة العادية قبل الضرائب
277572318.00-	-127206062	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
3594175.27	-21081462	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية

9805599198.57	11489796333	مجموع منتجات الأنشطة العادية
8372257869.52-	-10197672074	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1433341329.05	1292124259	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	0.00	منتجات الأنشطة غير العادية
0.00	0.00	أعباء الأنشطة غير العادية
0.00	0.00	نتيجة الأنشطة غير العادية
1433341329.05	1292124259	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 08

سادسا- خطوات إعداد قوائم مالية مدمجة بمجمع صيدال: على إثر الأزمة الصحية العالمية التي تمر بها البلاد لم نستطع إجراء تربص ميداني بالشركة محل الدراسة، لكن سعينا لوضع تصور حول كيفية إعداد قوائم مالية مدمجة بمجمع صيدال.

يجب على مجمع صيدال أن يتأكد من تجانس الحسابات التابعة للشركات المجموعة، حيث لا بد من تجانس أساليب وطرق التقييم، مثلا إذا كانت الشركة الأم صيدال تتبع في تقييم مخزوناتا طريقة الجرد الدائم يجب على شركاتها التابعة مثل إبييرال أن تتبع نفس الطريقة في تقييم مخزوناتا وفي حالة وجود اختلاف في الطرق المحاسبية يجب عمل التسوية لقوائمها، إذ لا بد أن يكون تاريخ إقفال القوائم المالية لشركة صيدال هو نفسه تاريخ إقفال القوائم المالية للشركات التابعة، وإذا اختلف تاريخ إقفال القوائم المالية للشركات التابعة عن تاريخ إقفال القوائم المالية للشركة الأم، لا بد عليها أن تقوم بإعداد قوائم مالية إضافية، ومن خلال جدول الشركات التابعة السابق نلاحظ أن شركة **ACDIMA** لم ترسل بياناتها المالية، وبالتالي لم يتم إقفال قوائمها المالية، لذا أصبحت خارج حدود التجميع.

بعد تأكد مجمع صيدال من تجانس الحسابات، تأتي مرحلة إدماج الحسابات، حيث يتم دمج القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للشركة الأم، حيث يتم ضم كل من الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء.

بعدها يتم إقصاء العمليات الداخلية في المجمع، بالنسبة لعملية الإقصاء للعمليات التي تمت بين المجمع وشركاته التابعة، تتم حسب طرق التجميع المتبعة من طرق المجمع، حيث يعتمد المجمع على طريقتين طريقة الإدماج الكلي (التكامل الشامل) وطريقة المعادلة.

1. طريقة التكامل الشامل: بالنسبة للشركات الخاضعة لطريقة التكامل الشامل، يتم إقصاء جميع الحقوق والديون والمصاريف والإيرادات، وجمع المبادلات التي تمت بين شركات المجمع.

2. طريقة المعادلة: بالنسبة لطريقة المعادلة، يتم استبعاد الحسابات الداخلية بين شركات المجمع عن طريق جمع الحسابات التي بين المجمع والشركات التابعة، ثم يتم إقصاء الحسابات بين شركات المجمع، ويتم جرد كل الحسابات عن طريق مقارنتها مع الحسابات الداخلية ثم يتم تسوية الحسابات، ثم يتم إقصاء الأرباح الموزعة داخليا، وتضم إلى الاحتياطات المجمعة.

ويتم إلغاء هامش من عملية بيع المخزون ، حيث لسير عملية الإنتاج يحتاج المجمع إلى سلع ومواد ولوازم من الشركات التابعة، فعند شراءه لسلع من شركاته التابعة، يتم تسجيلها بسعر السلعة مضافا إليها هامش الربح، لذا لا بد أن يتم إلغاء هامش الربح، باعتبار أن المخزون تم بيعه داخل المجمع، بالإضافة أنه يتم إلغاء المؤونات الداخلية، حيث عندما تشكل الشركة الأم صيدال مؤونة لمجابهة الأخطار التي تقع لها نتيجة معاملة تمت بينها وبين الشركات التابعة داخل المجمع يتم إلغاؤها.

أيضا إلغاء فائض أو ناقص قيمة التنازل عن الأصول الثابتة، حيث ينشأ بين الشركة الأم وشركاتها التابعة عمليات تنازل عن أصول ثابتة، فإذا تم التنازل وحقت إحداها فائض يتم إلغاؤه، أما إذا حدث نقص يتم إلغاؤه في كلتا الحالتين يتم الإلغاء سواء فائض أو ناقص.

يتم استبعاد سندات المساهمة للشركة القائمة بالتجميع، ويتم تقسيم الإحتياطات، وأيضا نتيجة المجمع.

بعد توزيع الأموال الخاصة تأتي مرحلة نشر التقارير المالية الموحدة، حيث عندما ينتهي مجمع صيدال من إعداد القوائم المالية، تتم مراجعتها من قبل محافظ الحسابات، وتصادق عليها الجمعية العامة، ثم يتم نشرها.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال

حيث سوف يتم في هذا المطلب عرض القوائم المالية المدمجة للمجمع المتمثلة في الميزانية المالية المدمجة ، جدول الحسابات المدمج، جدول التدفقات النقدية المدمج، جدول التغير في الأموال الخاصة.

أولاً: عرض الميزانية المدمجة .

تضمنت ميزانية مجمع صيدال بيانات مالية للسنوات (2016-2018) على شكل جدول للأصول والخصوم، مع التمييز بين الجارية وغير الجارية، مما يمكن مستخدميها من إمكانية إجراء مقارنة من أجل تقييم أداء المجمع لاتخاذ القرارات المناسبة.

أ- جانب الأصول للميزانية المحاسبية المدمجة لمجمع صيدال

يظهر جانب الأصول من ميزانية مجمع صيدال للفترة محل الدراسة 2018/2016 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (22): الميزانية المدمجة لمجمع صيدال جانب الأصول وحدة: دج

الأصول	2018/12/31	2017/12/31	2016/12/13
أصول غير جارية			
فارق الإقضاء - شهرة المحل	115414200.00	115414200.00	115414200.00
أصول غير ملموسة	139733986.51	13643850.95	16879626.76
أصول ملموسة			
أراضي	2391687791.42	10383338837.77	10383338837.77
مباني	2312989288.09	1766306904.14	1692900275.48
أصول ثابتة أخرى ملموسة	3976090139.77	1351564152.29	1299353290.89
أصول أخرى بإمتياز	-	276361487.38	277770251.06
أصول تحت الإنشاء	10759890495.72	13501512857.53	11189299772.01
أصول مالية			
أوراق مالية مرتبطة بشركات زميلة	1433217458.23	1466608492.92	1388910624.59
المصالح المشاركة الأخرى والذمم المدينة ذات الصلة	223859928.10	630537294.94	632578120.03
أصول ثابتة أخرى	3000000000.00	4000000000.00	3000000000.00
قروض وأصول مالية غير متداولة	152869240.73	157814646.73	154332649.23
ضرائب مؤجلة أصول	324860044.51	296251741.16	291018838.11
مجموع أصول غير جارية	24830612573.08	33959354465.81	30441796482.93
أصول جارية			
المخزون	6288271950.21	4883145010.78	5729341770.32
المستحقات والوظائف ذات الصلة			
الزيائن	3681013225.61	3192081776.57	3640948917.45
مدينون آخرون	1391490814.49	1357618287.35	1255089406.58

173799702.60	169292263.58	228705651.05	ضرائب
0.00			أصول أخرى جارية
			النقديات
18559989.19	18559989.19	18559989.19	إستثمارات وأصول أخرى مالية
5131000388.34	4738892796.95	3135689758.29	الخزينة
15948740174.48	14359590124.42	14743731388.84	مجموع أصول جارية
46390536657.41	48318944590.23	39574343961.92	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 09 و 10

ب- جانب الخصوم للميزانية المحاسبية المدمجة لمجمع صيدال: يظهر جانب الخصوم من ميزانية مجمع

صيدال للفترة محل الدراسة 2018/2016 كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (23): الميزانية المدمجة لمجمع صيدال جانب الخصوم وحدة :دج

2016	2017	2018	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
2500000000	2500000000	2500000000	رأس المال الصادر
8721856492.20	8721856492.20	411677000.00	حقوق ملكية أخرى
12861813853.88	12999033164.36	13461406696.77	علاوة وإحتياطات -إحتياطات موحدة
1585712860.28	1585712860.28	1272192408.65	إعادة تقييم
1037081287.61	955727524.41	1016986928.55	فارق المعادلة
1509161605.06	1376295647.88	1174214390.98	نتيجة صافية
-1766796831.10	(1080714611.4)	(866679031.92)	حقوق ملكية أخرى-ترحيل من جديد
1015179929.35	881619980.04	826612003.56	فوائد الأقلية
27464009197.27	27931531057.74	19796410396.58	مجموع رأس المال الخاص
			خصوم غير جارية
8973229626.56	10894562658.08	10923905958.66	قروض وديون مالية
17509995.00	17509995.00	19887217.01	ضرائب مؤجلة خصوم
1061401552.48	1346632170.47	1433885167.65	ديون أخرى غير معالجة
11397228495.69	13318697612.35	12971323611.56	مجموع خصوم غير جارية
			خصوم جارية

2430054019.90	1436731269.94	2249615538.04	الموردون والحسابات ذات الصلة
776153641.37	726697526.43	201334246.61	ضرائب
3512927585.77	4107579876.69	3734753856.30	ديون أخرى
810163444.41	797707247.08	620906312.83	خزينة خصوم
7529298964.45	7068715920.14	6806609953.78	مجموع خصوم جارية
46390536657.41	48318944590.23	39574343961.92	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 11 و 12

ثانيا: عرض حسابات النتائج المدمج.

يقوم مجمع صيدال بعرض حسابات النتائج حسب الطبيعة حيث يتم تصنيف إيراداتها ومصاريفها، حسب طبيعتها، من خلال جدول يضم إيرادات ومصاريف للسنوات 2018/2017/2016 كما يلي:

الوحدة: دج

الجدول رقم(24): جدول حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال

2016/12/31	2017/12/31	2018/12/31	حسابات النتائج
10223411484.28	10265897771.06	10317577775.54	رقم الأعمال
265663623.51	558329961.16	272122098.95	إنتاج مخزن أو منتقص من المخزون
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
1048907510.79	7907567809.90	10589699874.49	إنتاج السنة المالية (01)
3663777474.24	3755793245.73	4624142242.57	المشتريات المستهلكة
928780089.72	1002621754.72	1067499186.54	خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى
4592557563.90	4758415000.45	5691641429.11	استهلاك السنة المالية (02)
5896517543.83	4949152809.45	4898058445.38	قيمة مضافة للاستغلال (03) = (1) - (2)
3023474168.42	2866108087.05	3329762210.93	أجور المستخدمين
173817524.53	167524872.66	169982582.04	الضرائب والرسوم
2669225850.88	1915519849.74	1398313652.41	الفائض الإجمالي للاستغلال (04)
72651701.08	120876666.93	1159167515.64	منتجات أخرى عملياتية
99258043.60	58405988.06	188852963.84	أعباء أخرى عملياتية
1299102638.36	868249692.56	1454793798.08	المخصصات للإهتلاكات وخ ق

719627105.07	370500844.60	380039983.32	إسترجاعات عن خ ق والمؤونات
209314397507	1480241680.05	1293874389.45	النتيجة العملياتية (05)
183271195.24	163571611.87	200013164.65	منتجات مالية
177710456.40	164840374.12	254951764.57	أعباء مالية
5560738.84	1268762.25	54938599.92	النتيجة المالية (06)
2098704713.91	1478972917.80	1238935789.53	النتيجة العادية قبل الضرائب
62865327200	277583318.00	127206062.00	ضرائب واجب دفعها عن نتائج عادية
96986328.41	7032819.01	21232781.46	ضرائب مؤجلة (تغيرات) عن نتائج عادية
11464625109.18	10362516933.30	12328920538.10	مجموع منتجات الأنشطة العادية
9897587338.86	9168160152.51	11195958029.11	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1567037770.32	1194356780.79	1132962508.99	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
00.00	00.00	00.00	منتجات الأنشطة الغير عادية
00.00	00.00	00.00	أعباء الأنشطة العادية
1567037770.32	1194356780.79	1132962508.99	النتيجة الصافية للمجمع
4426500.76	85189898.58	44778352.30	نتائج الأقلية
62302666.02	96748968.51	3526470.31	حصة في شركات باستخدام حقوق الملكية
1509161605.06	1376295647.88	1174214390.98	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 13 و 14

ثالثا: عرض جدول التدفقات النقدية المدمج.

يقدم مجمع صيدال مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها، منها التدفقات من أنشطة تشغيلية (العملياتية) ، والتدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار، والتدفقات الناشئة من أنشطة التمويل، وبالنسبة لقائمة التدفقات النقدية يعتمد مجمع صيدال على الطريقة المباشرة في عرض هاته القائمة المالية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(25): جدول تدفقات الخزينة المدمج لمجمع صيدال وفق الطريقة المباشرة الوحدة: دج

البيان	2017/12/31	2018/12/31
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	9847713875.51	10472069477.1

	7	
5801860431.32	11339218746.31	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
2551712872.80	78971094.82	الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة
00.00	304125805.00	الضرائب على النتائج المدفوعة
1494140571.39	1250246168.96	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
00.00	00.00	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية
149410571.39	1250246168.96	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (01)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
868946566.31	294382296.67	المسحوبات عن اقتناء تشييات عينية ومعنوية
-	-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات عينية أو معنوية
-	1000000000.00	المسحوبات عن اقتناء تشييات مالية
-	1000000000.00	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييات مالية
22500000.00	150451388.88	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
-	23017682.38	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
846446566.31	120913225.41	صافي تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة الاستثمار (02)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية
-	-	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
3690980.00	342371865.00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
85070192.08	-	التحصيلات المتأتية من القروض
635564055.08	105335003.97	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
554184843.00	447706868.97	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (03)
-	-	تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولات وشبه السيولات
93509162.08	1818866263.34	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (01)+(02)+(03)
3617160047.14	3710669209.22	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
3710669209.22	1891802945.88	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إختتام السنة المالية
93509162.08	1818866263.34	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 15

رابعاً: عرض قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.

يقوم مجمع صيدال بعرض جدول التغيرات في الأموال الخاصة لبيان مكونات رأس المال الخاص للمجمع من خلال ثلاث سنوات الأخيرة فمن خلال جدول التغيرات في الأموال الخاصة نتمكن من دراسة التغيرات في حقوق الملكية أي التغيرات التي تطرأ على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والإحتياطات.

الجدول رقم (26): جدول التغيرات في الأموال الخاصة لمجمع صيدال الوحدة : دج

البيان	رأس مال الشركة	علاوة إصدار	فارق إقتناء	فارق تقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في 2016 /12/31	2500000000.00	-	-	8800555780.18	14821948621.78
تغير الطريقة المحاسبية				798951240.49	
تصحيح الأخطاء الهامة					
إعادة تقييم التثبيات					
أرباح أو خسائر غير مدرجة في حساب النتائج					
ترحيل				956249037.13	
الحصص المدفوعة				400000000.00	
حصص نسبية				477000.00	
علاوات المستخدمين				124489261.53	
زيادة رأس المال				-	
صافي نتيجة السنة المالية				1433341329.05	
الرصيد في 2017/12/	2500000000.00	-	-	9599507020.67	14769781652.17
تغير في الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة				3825619070.40	
إعادة تقييم التثبيات				313520451.63	
أرباح أو خسائر غير مدرجة في حساب النتائج				8310179492.20	
الحصص المدفوعة				450000000.00	
حصص نسبية				5670000.00	
علاوات المستخدمين				350000000.00	
زيادة رأس المال				157297796.64	

الفصل الثالث : دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات بمجمع صيدال

1292124259.29					صافي نتيجة السنة المالية
1509836884.24	1358368984.24	-	-	2500000000.00	الرصيد في 2018 /12/31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 16

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال

أولاً: تحليل الميزانية المدمجة لمجمع صيدال.

انطلاقاً من الميزانية المالية لمجمع صيدال للفترة (2016-2018)، يمكن إعداد جدول يوضح مختلف التغيرات أو التطورات على مستوى مجمع أصول وخصوم المجمع عن طريق حساب معدل التطور.

الجدول رقم (27): تطور أصول وخصوم مجمع صيدال (2016 - 2018) الوحدة : دج

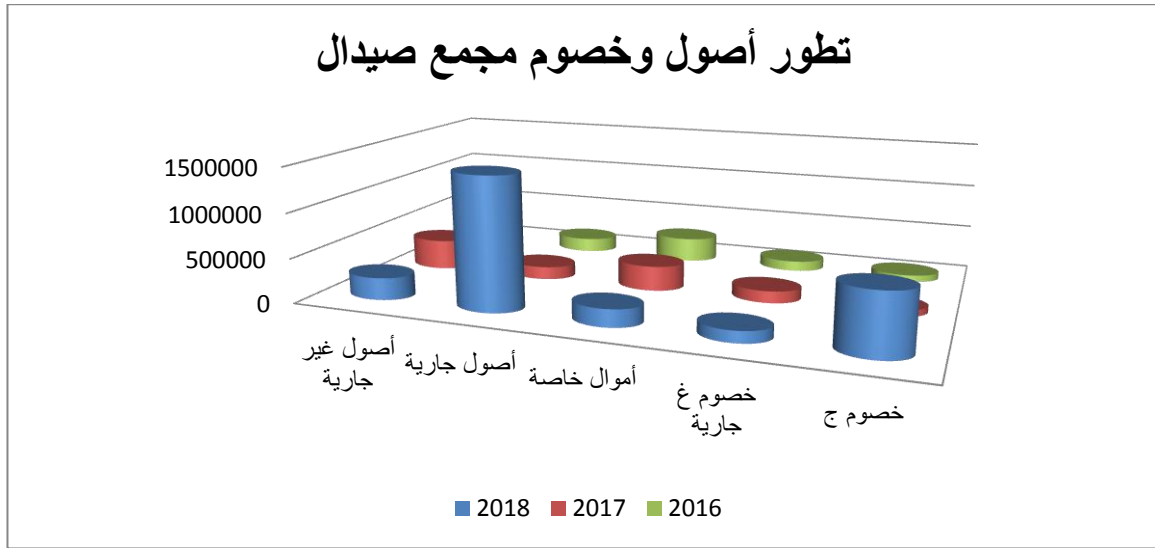
البيان	2016	2017	%	2017	2018	%
أصول غ جارية	30441796482.9 3	33959354465. 81	11.5 5	33959354465. 81	24830612573. 08	- 26.8 8
أصول جارية	15948740174.4 8	14359590124. 42	9.9-	14359590124. 42	14743731388. 84	2.6
المجموع	46390536657.4 1	48318944590. 23	4.1	48318944590. 23	39574343961. 92	18-
أموال خاصة	27464009197.2 7	27931531057. 74	1.7	27931531057. 74	19796410396. 58	29.1 -2
خصوم غ جارية	11397228495.6 9	13318697612. 35	16.8 5	13318697612. 35	12971323611. 56	2.6-
خصوم ج	7529298964.45	7068715920.1 4	6.1-	7068715920.1 4	6806609953.7 8	3.7-
المجموع	46390536657.4 1	48318944590. 23	4.1	48318944590. 23	39574343961. 92	18-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال .

من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحاً على تطور أصول وخصوم المجمع للفترة (2016 - 2018)، قمنا

بترجمتها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): تمثيل بياني لأصول وخصوم مجمع صيدال لسنوات (2016- 2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات إكسل exel

أ- **تطور الأصول غير الجارية:** نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن هناك تذبذب في الأصول غير الجارية خلال سنوات الدراسة (2016-2018)، حيث كانت قيمتها في 2016 بـ 30441796482.93 دج، أما خلال سنة 2017 ارتفعت بنسبة تقدر بـ 11.55%، وذلك بسبب الارتفاع في المباني وأصول تحت الإنشاء. أما خلال سنة 2018 انخفضت قيمة الأصول غير الجارية لتصبح 24830612573.08 دج، وذلك راجع لانخفاض قيمة الأصول تحت الإنشاء وأصول ثابتة أخرى والقروض.

ب- **تطور الأصول الجارية:** من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الأصول الجارية سجلت تذبذبا، ففي 2016، قدرت قيمتها بـ 15948740174.48 دج، أما في 2017، انخفضت بنسبة تقدر بـ 9.9%، وذلك راجع للانخفاض في المخزون والزيائن حيث أن مجمع صيدال في 2017، انخفضت قيمة المبيعات، وبالتالي حدث انخفاض في الزيائن والخزينة، أما في 2018، فقد سجلت ارتفاعا في الأصول غير الجارية، وذلك بسبب الارتفاع في المخزون والزيائن والضرائب.

ت- **تطور رأس المال الخاص:** بالنسبة لرأس المال الخاص لمجمع صيدال، نلاحظ أن هناك تذبذب في رؤوس الأموال الخاصة، ففي 2016، كان مجموع رؤوس الأموال الخاصة مرتفعة، حيث تقدر بـ 27464009197.27 دج، أما في 2017، فقد ارتفعت بـ 467521860 دج، وذلك بسبب الارتفاع في إحتياجات المجمع، أما في 2018 نلاحظ أن رؤوس الأموال سجلت انخفاضا وذلك بسبب انخفاض النتيجة الصافية للمجمع وأيضا بسبب قيام المجمع بإعادة تقييم أصوله، حيث انخفضت بـ 313520452 دج.

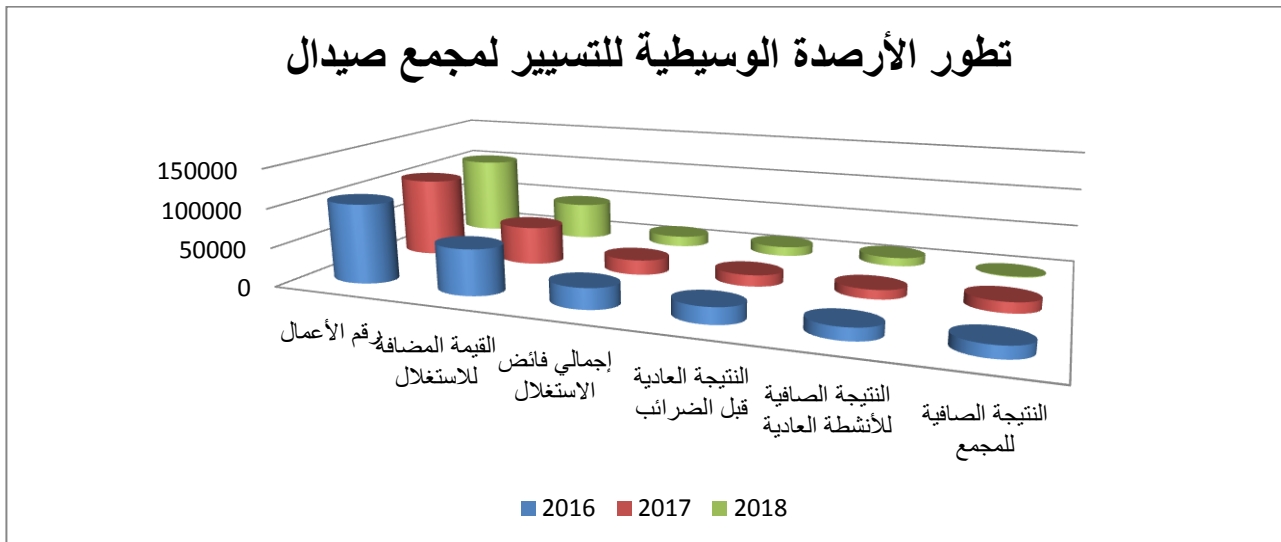
ث-تطور الخصوم غير الجارية: كذلك بالنسبة للخصوم الغير جارية هي الأخرى سجلت تذبذبا، ففي 2016 قدرت قيمتها بـ 11397228495.69 دج، أما في 2017، فقد ارتفعت بنسبة 16.85% وذلك بسبب الانخفاض في قيمة القروض والديون المالية وأيضا ارتفاع في الضرائب المؤجلة خصوم، أما خلال سنة 2018 فقد سجلت الخصوم الغير جارية تراجعا وذلك بسبب انخفاض ديون أخرى غير متداولة.

ج-تطور الخصوم الجارية: نلاحظ أن الخصوم الجارية سجلت تراجعا، ذلك أنه في 2016 قدرت قيمتها بـ 7529298964.45 دج، لتتخف في 2017 بنسبة تقدر بـ 6.1%، وذلك بسبب الانخفاض في ديون الموردون وخزينة الخصوم والضرائب، أما خلال سنة 2018 فقد استمرت في الانخفاض، حيث بلغت قيمتها 6806609953 دج، وذلك بسبب انخفاض قيمة الضرائب الديون الأخرى وخزينة الخصوم.

ثانيا: تحليل حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال.

سنقوم بدراسة حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال، حيث نستطيع من خلالها الحكم على وضعية نشاط المجمع، ومن أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا على تطور الأرصدة الوسيطة للتسيير قمنا بترجمتها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (14): تطور الأرصدة الوسيطة للتسيير لمجمع صيدال



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج EXEL

أ- تطور رقم الأعمال: حيث يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تطور رقم الأعمال

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	10223411484.28	10265897771.06	10317577775.54
تغير رقم الأعمال	-	42486286.78	51680004.48
نسبة التغير في رقم الأعمال	-	0.0041	0.0050

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن رقم الأعمال لمجمع صيدال في ارتفاع مستمر، حيث بلغت قيمته خلال سنة 2016 ب 10223411484.28 دج، لترتفع خلال سنة 2017 بنسبة 0.41% ويعود سبب الإرتفاع إلى الزيادة في قيمة مبيعاته فقد استطاع اكتساح سوق الأدوية الجزائرية، أما خلال سنة 2018 فقد سجل رقم الأعمال ارتفاعا بنسبة 0.50%.

ب-تطور القيمة المضافة للاستغلال:

الجدول رقم (29): تطور القيمة المضافة للاستغلال .

البيان	2016	2017	2018
القيمة المضافة للاستغلال	5896517543.83	4949152809.45	4898058445.38
تغير القيمة المضافة للاستغلال	-	(947364734.38)	(51094364.07)
نسبة التغير في القيمة المضافة للاستغلال	-	(%16.07)	(%1.03)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال

نجد أن القيمة المضافة للاستغلال متناقصة خلال السنوات المعنية بالدراسة، حيث كانت منخفضة خلال سنة 2017 بالمقارنة مع 2016، حيث تقدر نسبة الانخفاض ب 16.07%، ثم انخفضت مجددا سنة 2018 ب 1.03%، وذلك راجع لإرتفاع استهلاك السنة المالية وإنخفاض إنتاج السنة المالية.

❖ تحليل مؤشرات القيمة المضافة:

معدل الإدماج: يحسب بقسمة القيمة المضافة للاستغلال على رقم الأعمال الصافي أو إنتاج السنة المالية وتقيس قدرة المؤسسة على خلق الثروة انطلاقاً من نشاط الاستغلال، الذي يعبر عنه برقم الأعمال أو قيمة الإنتاج المحقق، والجدول التالي يمثل تطور معدل الإدماج في مجمع صيدال:

الجدول رقم (30): التطور معدل الإدماج في مجمع صيدال

البيان	2016	2017	2018
قيمة مضافة للاستغلال (1)	5896517543.83	4949152809.45	4898058445.38
رقم الأعمال الصافي (2)	10223411484.28	10265897771.06	10317577775.54
معدل الإدماج (1)/(2)	%57.67	%48.21	%47.47

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على حسابات النتائج المدمج

يتبين من الجدول السابق تراجع معدل الإدماج، وهو ما يعني تراجع النشاط الأساسي (بيع المنتجات والبضائع) في خلق القيمة المضافة، وهو مؤشر سيئ لنشاط مجمع صيدال فمن 2016 وحتى 2018 فقط خسر النشاط البيعي 10 % من مساهمته في خلق القيمة، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى لتراجع القيمة المضافة بسبب تزايد الاستهلاكات من المواد والخدمات الخارجية، التي ارتفعت أسعارها بشكل محسوس.

توزيع القيمة المضافة:

يسمح توزيع القيمة المضافة للاستغلال على الأطراف المساهمة في تشكيلها (العاملين، المؤسسة، الدولة)، من تحديد نصيب كل هؤلاء من القيمة المضافة.

جدول رقم (31): توزيع القيمة المضافة

البيان	2016	2017	2018
القيمة المضافة للاستغلال	5896517543.83	4949152809.45	4898058445.38
نصيب المستخدمين (أجور) %	51.27	57.91	67.98
نصيب الدولة (ضرائب ورسوم) %	2.94	3.38	3.47
نصيب المؤسسة (فائض الاستغلال) %	45.26	38.70	28.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات مستخرجة من حساب النتائج المدمج

الفصل الثالث : دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات بمجمع صيدال

يتبين من الجدول الحصة الكبيرة والمتزايدة من القيمة المضافة للاستغلال التي تعود للمستخدمين في شكل أجور، حيث بلغت 68% سنة 2018، وهذا على حساب النصيب الذي تبقى للمؤسسة في شكل هامش استغلال.

ت-تطور إجمالي فائض الإستغلال :

الجدول رقم (32): تطور إجمالي فائض الإستغلال

البيان	2016	2017	2018
إجمالي فائض الاستغلال	2669225850.88	1915519849.74	1398313652.41
تغير إجمالي فائض الإستغلال	-	(753706001.14)	(517206197.33)
نسبة التغير في إجمالي فائض الاستغلال	-	(%29.03)	(%27.00)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال .

إجمالي فائض الإستغلال: نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال كان مرتفعا سنة 2016، حيث بلغت قيمته 2669225850.88دج، إلا أنه سرعان ما انخفض سنة 2017، يث بلغت نسبة التغير في إجمالي فائض الإستغلال 29.03%. أما خلال 2018 قد انخفض بسنبة ب 27.00%، والسبب في ذلك راجع بسبب انخفاض أجور المستخدمين، حيث في سنة 2017 انخفاض في أجور المستخدمين بنسبة تقدر ب 5.20%، أما خلال 2018، فقد ارتفعت أجور المستخدمين ب 16.18%.

ث-تطور النتيجة العادية قبل الضرائب :

الجدول رقم (33): تطور النتيجة العادية قبل الضرائب

البيان	2016	2017	2018
النتيجة العادية قبل الضرائب	2098704713.91	1478972917.80	1238935789.53
تغير النتيجة العادية قبل الضرائب	-	(619731796.11)	(240037128.27)
نسبة التغير في النتيجة العادية قبل الضرائب	-	(%29.53)	(%16.23)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال .

النتيجة العادية قبل الضرائب: نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب منخفضة نوعا ما خلال 2017، بنسبة تغير تقدر بـ 29.53%، أما خلال 2018، قد انخفضت بنسبة قليلة نوعا ما مقارنة مع سنوات سابقة، حيث بلغت نسبة التغير 16.23%.

ج- تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية :

الجدول رقم (34): تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1567037770.32	1194356780.79	1132962508.99
تغير النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-	(372680989.53)	(61394271.8)
نسبة التغير في النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-	(%23.75)	(%5.14)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال.

نلاحظ أن النتيجة الصافية خلال سنة 2017 منخفضة عن سنة 2016، حيث قدرت نسبة التغير بـ 23.78% أما خلال 2018، فقد انخفضت أيضا هذه النسبة إلى 5.14%، ويعود سبب الانخفاض في النتيجة الصافية إلى الارتفاع في أعباء الانخفاض في الضريبة المؤجلة.

ج- تطور النتيجة الصافية للمجمع :

جدول رقم (35): تطور النتيجة الصافية للمجمع

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية للمجمع	1509161605.06	1376295647.88	117421439.98
تغير النتيجة الصافية للمجمع	-	(132865957.18)	(202081256.9)
نسبة التغير في النتيجة الصافية للمجمع	-	(%8.80)	(%14.68)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال .

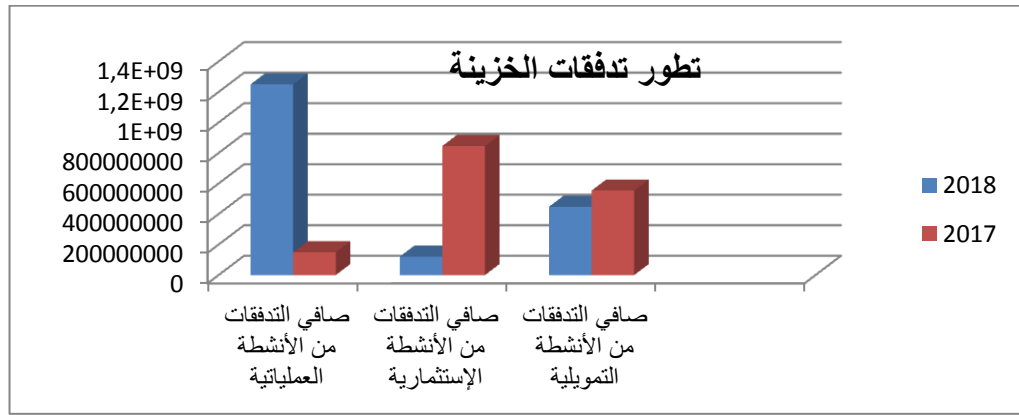
الفصل الثالث : دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات بمجمع صيدال

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن نسبة التغير في النتيجة الصافية للمجمع في انخفاض مستمر، فقد انخفضت خلال سنة 2017 بنسبة 8.80%، أما في سنة 2018، فقد لوحظ أن هناك انخفاض أيضا بنسبة تغير تقدر بـ 14.68%.

ثالثا-تحليل قائمة التدفقات النقدية:

من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية نستطيع معرفة مدى قدرة المجمع على توفير النقدية من نشاطات تمويلية، استثمارية وتشغيلية.

الشكل رقم (15): رسم بياني لتطور التدفقات النقدية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج إكسل EXEL.

من خلال الجدول أعلاه والرسم البياني يمكن تفسير محتواه كما يلي:

أ- تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية): تمثل أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المجمع وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالاستثمار والتمويل، من خلال قائمة التدفقات النقدية نلاحظ أن هناك انخفاض في صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة العملياتية، خلال السنتين محل الدراسة، حيث قدرت في 2017 بـ 1494140571.39 دج، وفي 2018، انخفضت لتصبح 1250246168.96 دج، وذلك بسبب الارتفاع في المبالغ التي دفعتها لمختلف مورديها ومستخدميها حيث كانت المبالغ المدفوعة للموردين في 2017، تساوي 5801860431.32 دج، لترتفع في 2018 وتصبح 11339218746.31 دج أي الضعف، على عكس المبالغ المحصلة من عند الزبائن، فقد كانت في 2017، بقيمة 9847713875.51 دج، لترتفع في 2018 إلى 10472069477.17 دج، رغم أنها سجلت

ارتفاعا ولو بنسبة تغير صغيرة، إلا أنه للمجمع سياسة تفاوضية سيئة مع الموردين والزبائن بالإضافة إلى تسجيل ضرائب مدفوعة خلال سنة 2018، بقيمة 1250246168.96 د، مما نتج تدفق نقدي خارج.

ب- تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تشمل الأنشطة الاستثمارية عملية تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار، وكذا تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل، نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في التدفقات النقدية الاستثمارية، حيث قدرت قيمتها في 2017 بـ 846446566.31 دج، إلا أنها خلال 2018، سجلت انخفاضا لتصبح 120913225.41 دج، ومن أسباب هذا الانخفاض هو اقتناء المجمع لتثبيتات عينية خلال 2018 بالإضافة إلى انخفاض الفوائد التي يتم تحصيلها من التوظيفات المالية.

ت- تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تشمل أنشطة التمويل الأنشطة التي تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، نلاحظ من خلال جدول تدفقات الخزينة أن هناك انخفاض في صافي تدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، حيث كانت قيمتها خلال 2017 تقدر بـ 554184843.00 دج أما في 2018، فقد انخفضت إلى 447706868.97 دج، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض هو الارتفاع في تسديد الديون المالية وانخفاض في التحصيلات المتأتية من القروض بالإضافة إلى الارتفاع في الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها.

ث- تحليل تغيرات أموال الخزينة: من خلال قائمة التدفقات النقدية لمجمع صيدال، ومن خلال الرسم البياني للتغير في أموال الخزينة نلاحظ أن التدفقات النقدية موجبة خلال السنوات 2017 و 2018، ومنه نستنتج أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كانت كافية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل.

رابعا: تحليل جدول التغيرات في الأموال الخاصة

يمكننا جدول التغيرات في الأموال الخاصة من دراسة التغيرات التي تطرأ أثناء السنة المالية على رأس المال العامل والأرباح المحتجزة والتوزيعات والإحتياطات، ومن خلال جدول التغيرات في الأموال الخاصة لمجمع صيدال نلاحظ أن المجمع لم يرقم بزيادة رأس ماله، وذلك خلال سنوات (2016-2018)، نظرا لكونه لم يرقم بإصدار أية أسهم جديدة، ونلاحظ أيضا أن الإحتياطات كانت مرتفعة في نهاية 2016، أما في 2017 انخفضت قليلا، إلا أنه خلال 2018 سجلت ارتفاعا لتصل إلى 15098938114.82 دج.

المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات.

يعتمد مجمع صيدال على القوائم المالية المدمجة لإتخاذ القرارات، فالقوائم المالية المدمجة يجب أن تقدم معلومات مفيدة سواء للمستثمرين الحاليين أو المحتملين. بالإضافة إلى الدائنين ومختلف المستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاستثمار والإقراض والقرارات المماثلة ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة من قبل مختلف مستعمليها.

المطلب الأول: إتخاذ القرارات من خلال النسب المالية.

سنقوم بدراسة مجموعة من النسب التي تقيس التوازن المالي لمجمع صيدال منها: نسب السيولة ونسب المديونية ونسب النشاط .

أولاً: نسب السيولة.

تستعمل نسب السيولة للحكم على مقدرة المجمع على مواجهة ديونه قصيرة الأجل.

الوحدة: دج

الجدول رقم (36): حساب نسب السيولة

البيان	2018	2017
أصول متداولة (1)	14743731388.84	14359590124.42
ديون قصيرة الأجل (2)	6806609953.78	7068715920.14
نسبة سيولة عامة (2)/(1)	2.16	2.031
أصول متداولة - الخزون (1)	8440196342.6872	94720793329876
ديون قصيرة الأجل (2)	6806609953.78	7068715920.14
نسبة سيولة السريعة (2)/(1)	1.24	1.34
النقدية (1)	3154249747.48	4757452786.14
ديون قصيرة الأجل (2)	6806609953.78	7068715920.14
نسبة سيولة الجاهزة (2)/(1)	0.46	0.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ- نسب السيولة العامة: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل، وأن نسب السيولة العامة ينحصر في 2، أي أن مجمع صيدال في أمان من خطر التوقف عن الدفع في الأجل القصير، وهذا مؤشر جيد لوضع سيولة مريح للمجمع.

ب-نسبة السيولة السريعة: من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول سريعة التحول إلى سيولة في المجمع، حيث تغطي الخصوم الجارية بـ 1.24 مرة خلال سنة 2018، أما خلال 2017 تغطيها بـ 1.34 مرة، بالتالي فإن المجمع بإستطاعته مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، من خلال تحصيل ذممه، دون أن يضطر إلى بيع مخزونه، وهذا مؤشر توازني هام للمجمع .

ت-نسبة السيولة الجاهزة: من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، نلاحظ أن نسبة السيولة لمجمع صيدال خلال 2017، تقدر بـ 67% وهي نسبة مرتفعة، معناه أن المجمع قد احتفظ بأموال سائلة أكثر من حاجته، على عكس 2018، فقد انخفضت لتصبح 0.46، وتدل على أن المجمع قد احتفظ بقدر مناسب أو معقول من النقدية، ولا يوجد عنده مشاكل في مواجهة التزاماته في مواعيد استحقاقها، وهو مؤشر جيد للمجمع.

ثانيا: نسب النشاط.

تقيس نسب النشاط كيفية تسيير المجمع لمجموع أصولها ذات درجات سيولة مختلفة، مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم.

الجدول رقم (37): نسب النشاط الوحدة: دج

البيان	2018	2017
الزبائن والحسابات المدينة المماثلة (1)	3681013225.61	3192081776.57
المبيعات السنوية متضمنة الرسم (2)	10317577775.54	10265897771.06
مهلة دوران الزبائن (1)/(2)*360	126	111.6
الموردون والديون المماثلة (1)	2249615538.04	1436731269.94
المشتريات السنوية متضمنة الرسم (2)	4624142242.57	3755793245.73
مهلة دوران الموردين (1)/(2)*360	172	137
رقم الأعمال خارج الرسم (1)	10317577775.54	10265897771.06
مجموع الأصول (2)	39574343961.92	48318944590.23
مهلة دوران الأصول (1)/(2)	0.26	0.21

102658977771.06	10317577775.54	رقم الأعمال خارج الرسم (1)
33959354465.81	24830612573.08	مجموع الأصول الثابتة (2)
0.30	0.41	مهلة دوران الأصول الثابتة (2)/(1)
1436731269.94	2249615538.04	متوسط المخزون (1)
9707567809.90	10589699874.49	مشتريات سنوية (2)
50	76	مهلة دوران المخزون (2)/(1)*360
41250228670.09	32767734008.14	أموال دائمة (1)
33959354465.81	24830612573.08	مجموع الأصول الثابتة (2)
%1.21	%13.19	نسبة التمويل الدائم (2)/(1)*100
27931531057.74	19796410396.58	أموال خاصة (1)
33959354465.81	24830612573.08	مجموع الأصول الثابتة (2)
0.82	0.79	نسبة التمويل الخاص (2)/(1)*100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ- مهلة دوران الزبائن: نلاحظ من خلال الجدول أن مدة دوران العملاء لسنة 2018 هي 126 يوم، أما بالنسبة لـ2017 هي 111 يوم، مما يعني أن المدة طويلة التي يمنحها المجمع لزبائنه ليسدد ما عليه من ديون إتجاهها، مما يدل على أن المجمع لا يتمتع بقوة تفاوضية عالية تجاه زبائنه، وعدم إتباعه لسياسة ائتمانية مشددة، حيث لا يتجاوز هذه المدة 90 يوما.

ب- مهلة دوران الموردين: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، وبالمقارنة مع مدة دوران الزبائن في الجدول السابق، أن مدة تسديد ديون الموردين هي 172 يوم سنة 2018، أكبر من مدة ديون مدة تسديد ديون الزبائن بـ 46 يوم، وهنا المجمع ينتظر تحصيل ديونه من الزبائن من أجل تسديد ديون الموردين، مما يجنبه صعوبات في السيولة، وهذا مؤشر جيد عن سياسة رشيدة في تسيير المجمع لعناصر أصوله وخصومه الجارية.

ت- مهلة دوران المخزون: نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن عدد مرات دوران المخزون للمجمع يقدر بـ 76 يوم، خلال 2018، أما خلال 2017، بلغت عدد مرات دوران المخزون بـ 50 يوم، كما نلاحظ أن عدد مرات دوران المخزون في تزايد مستمر بين السنوات، حيث ارتفعت من 50 يوم إلى 76 يوم.

ث- معدل دوران الأصول: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، أن معدل دوران إجمالي أصول المجمع تقدر بـ 21% خلال 2017، معناه أن كل دينار مستثمر في المجمع خلال 2017، يولد 0.21 من المبيعات، أما خلال 2018، فقد ارتفعت هذه النسبة لتصبح 26%، مما يدل على أن أداء العمليات (التشغيلي) للمجمع في ارتفاع مستمر، وهو مؤشر جيد بالنسبة للمجمع.

ج- معدل دوران الأصول الثابتة: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، أنه الأصول الثابتة تساهم بـ 30% في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي لسنة 2017، وأن معدل دوران الأصول الثابتة في حالة تزايد بنسبة ضئيلة، حيث ارتفعت من 0.30 خلال 2017 إلى 0.40 خلال 2018.

ح- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، أن المجمع تمكن من تغطية الاستخدامات الثابتة، وحقق فائضا موجه لتغطية احتياجات الاستغلال، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة حيث بلغت نسبة تغطية الاستخدامات الثابتة خلال 2017، وبقي فائض قدره 21% موجه لاستخدامات الاستغلال.

خ- نسبة التمويل الخاص: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها، أن المجمع قد غطى الأصول الثابتة عن طريق استخدام أمواله الخاصة بنسبة 82%، خلال 2017 وبـ 79% خلال 2018 كما نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت خلال السنتين محل الدراسة 2017 و 2018.

من خلال حساب نسب النشاط نستطيع القول أن إدارة مجمع صيدال ذات كفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمجمع في اقتناء الموجودات ومن ثمة فهي قادرة على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

ثالثا- نسب المديونية: تقيس نسب المديونية مدى اعتماد المجمع في التمويل على أمواله الخاصة أو على أموال الغير، وهي تقيس درجة الاستقلالية المالية للمجمع.

الوحدة: دج

الجدول رقم (38): نسب المديونية

البيان	2018	2017
أموال خاصة (1)	19796410396.58	27931531057.74
الموارد الدائمة (2)	32767734008.14	41250228670.09
نسبة التمويل الدائم (1)/(2)*100	0.60	0.67
أموال خاصة (1)	19796410396.58	27931531057.74
مجموع الخصوم (2)	39574343961.92	48318944590.23

0.57	0.50	نسبة التمويل العام (1)/(2)*100
19589706285.41	19157027252.51	ديون مالية (1)
27931531057.74	19796410396.58	أموال خاصة (1)
0.69	0.96	نسبة السيولة الآجلة (1)/(2)*100
164840374.12	254951764.57	مصاريف مالية (1)
10265897771.06	1031757775.54	رقم أعمال سنوي صافي (2)
0.0160	0.024	نسبة تغطية المصاريف المالية (1)/(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

- أ- نسب الاستقلالية المالية في التمويل الدائم: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن المجمع خلال 2017، اعتمد بنسبة 67% على أمواله الخاصة في تمويله الدائم، أما خلال 2018، نلاحظ أن النسبة انخفضت إلى 60%، أي أن المجمع يعتمد على أمواله الخاصة في تمويله الدائم بنسبة 60%.
- ب- نسبة الاستقلالية في التمويل العام: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمجمع، خلال 2017 هي 57%، أما خلال 2018 فقد تراجعت حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمجمع، لتصبح 50%.
- ت- نسبة السيولة الآجلة: نلاحظ من النتائج المتحصل عليها في الجدول، أن نسبة هامش استئانة المجمع خلال 2017، هي 69%، أما خلال 2018 فقد ارتفعت هذه النسبة لتصبح 96%.
- ث- نسبة تغطية المصاريف المالية: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها، أنه بلغت درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمجمع، قد بلغت 1.6% خلال 2017، أما خلال 2018 ارتفعت هذه النسبة وبلغت لتشغيلية كانت كافية لتغطية أنشطة الاستثمار والتمويل.

رابعاً: نسب المردودية.

المردودية تعكس قدرة مجمع صيدال على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في نشاطه.

1. المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم (39): حساب المردودية الاقتصادية الوحدة: دج

2017	2018	البيان
1194356780.79	1132962508.99	نتيجة مجمعة (01)
48318944590.32	39574343961.92	أصول كلية (02)
0.024	0.028	مردودية الأصول الكلية (01)/(02)
37290483131.03	30234390573.49	تثبيات مادية وغ مادية +إحتياج في رأس المال العامل (01)
1111538164.19	1111538164.19	سندات المساهمة ومساهمات غ مجمعة وتوظيفات الخزينة (02)
36178944966.84	29122852409.3	مردودية أموال الاستغلال (01)–(02)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول المساهمات والميزانية المدمجة.

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ. **مردودية الأصول الكلية:** من خلال حساب مردودية الأصول الكلية، نلاحظ أن قيمة الأموال التي استثمرتها مجمع صيدال في الأصول تولد ربحا مقداره 2.4%، خلال 2017، لترتفع هذه النسبة خلال 2018، وتصبح 2.8%.

ب. **مردودية أموال الاستغلال:** من خلال حساب مردودية أموال الاستغلال، نلاحظ أنه من نتيجة الاستغلال بعد استبعاد الضرائب المفروضة على المجمع، في علاقتها بالتثبيات سواء مادية أو غير مادية الموجة للاستغلال تولد مردودية تقدر بـ 36178944966.84 دج خلال 2017، لتتخفض خلال 2018، وتصبح 29122852409.3 دج.

2. المردودية المالية :

الجدول رقم (40): حساب المردودية المالية الوحدة: دج

2017	2018	البيان
1194356780.79	1132962508.99	نتيجة صافية مجمعة (01)
25881619980.04	25826612003.56	أموال خاصة لحصة المجمع وفوائد الأقلية في بداية الفترة (02)
0.0046	0.043	المردودية المالية الإجمالية (01)/(02)
1194356780.79	1132962508.99	نتيجة صافية للمجمع (01)

1015179929.35	881619980.04	أموال خاصة لحصة المجمع في بداية الفترة (02)
1.17	1.28	مردودية مالية للشركة الأم (01)/(02)
85189898.58	44778352.30	نتيجة صافية لحصة مساهمي الأقلية (1)
2939700175.00	6083242400.00	الأموال الخاصة لحصة الأقلية في بداية الفترة (2)
0.028	0.0073	المردودية المالية لمساهمي الأقلية (1)/(2)
57366000000000	74438000000000	حصة النتيجة في الشركات الموضوعة في تكافؤ (1)
990810600	990810600	سندات المساهمة (2)
57898.04	75128.38	المردودية المالية للشركات في وضع تكافؤ (1)/(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول المساهمات والميزانية المدمجة.

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ. المردودية المالية الإجمالية: من خلال حساب المردودية المالية الإجمالية للمجمع، نلاحظ أن كل دج يستثمره أصحاب رأس المال في شركة صيدال، يولد ربح مقداره 117%، خلال 2017، لترتفع هذه النسبة خلال 2018 وتصبح 1.2 وهو مؤشر جيد للمجمع.

ب. المردودية المالية لمساهمي الأقلية: من خلال حساب مردودية مساهمي الأقلية، نلاحظ أن كل دينار جزائري يتم دفعه من قبل الشركات التابعة لمجمع صيدال، يولد ربح قدره 2.8% خلال 2017، لينخفض خلال 2018، ويصبح 0.73%.

ج. المردودية المالية للشركات في وضع التكافؤ: نلاحظ من خلال حساب هذه النسبة، أن كل دينار تم استثماره بالنسبة للشركات في وضع التكافؤ، يولد ربحا قدره 57898.04 دج، خلال 2017، أما خلال 2018، ارتفعت وأصبحت 75128.38 دج.

خامسا: نسب الربحية.

من خلال الجدول التالي سيتم حساب مختلف نسب الربحية للمجمع.

الوحدة : د ج

الجدول رقم (41): نسب الربحية

البيان	2018	2017
إجمالي الربح (1)	4898058445.38	4949152809.45
صافي المبيعات (2)	10589699874.49	9707567809.90
نسبة هامش إجمالي الربح (2)/(1)	0.46	0.50
صافي الربح التشغيلي (1)	1250246168.96	1494140571.39
صافي المبيعات (2)	10589699874.49	9707567809.90
نسبة هامش الربح التشغيلي (2)/(1)	0.11	0.15
صافي الربح بعد الضرائب (1)	1132962508.99	1194356780.79
صافي المبيعات (2)	10589699874.49	9707567809.90
نسبة هامش الربح الصافي (2)/(1)	0.10	0.12
صافي الربح التشغيلي (1)	1250246168.96	1494140571.39
إجمالي الأصول (2)	39574343961.92	48318944590.23
نسبة العائد على الأصول (2)/(1)	0.031	0.030
صافي الربح بعد الضرائب (1)	1132962508.99	1194356780.79
حقوق المساهمين (2)	866679031.92	1080714611.43
نسبة العائد على حقوق المساهمين (2)/(1)	1.30	1.10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المدمجة

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ. نسبة هامش إجمالي الربح: يحسب هامش إجمالي الربح من خلال قسمة إجمالي الربح على صافي المبيعات، من خلال حساب نسب هامش إجمالي الربح لمجمع صيدال نلاحظ أن نسبة الهامش لسنة 2017 كانت 50% بينما خلال 2018، انخفضت هذه النسبة لتصبح 46%، وسبب الانخفاض يعود إلى ارتفاع صافي المبيعات.

ب. نسبة هامش الربح التشغيلي: يحسب هامش الربح التشغيلي من خلال قسمة صافي الربح التشغيلي على صافي المبيعات، تقيس هذه النسبة مساهمة مبيعات المجمع في تحقيق أرباح، ومن خلال حساب هذه النسبة نلاحظ أنها خلال 2017، بلغت 15% أما خلال 2018، انخفضت لتصبح 11%، بسبب انخفاض صافي ربح تشغيلي.

ب. نسبة هامش صافي الربح: تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل دينار من المبيعات، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وجميع المصاريف الأخرين نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش صافي الربح قد انخفضت خلال 2018، مما يدل على وجود مصاريف غير تشغيلية لدى المجمع.

ج. نسبة العائد على الأصول: تشير هذه النسبة على مساهمة أصول المجمع في تحقيق أرباح، ومن خلال حساب نسبة العائد على الأصول، تبين أنها متساويان خلال سنوات الدراسة، وبالتالي تساهم الأصول بنسبة 3% في تحقيق أرباح المجمع، نلاحظ أنها منخفضة جدا.

د. نسبة العائد على حقوق المساهمين: يلعب هذا المؤشر دور هام في قرارات الاستثمار التي تخص ملاك الأسهم، يتضح من خلال الجدول أن نسبة العائد على حقوق المساهمين في تزايد، نتيجة ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة.

سادسا- تحليل قائمة التدفقات النقدية: تتكون قائمة التدفقات النقدية للمجمع من أنشطة تشغيلية وأنشطة تمويلية وأنشطة استثمارية يمكن من خلالها إتخاذ القرارات داخل المجمع، وسنقوم بتحليل قائمة التدفقات النقدية من خلال عدة نسب منها نسب السيولة والربحية.

أ- تقييم السيولة: يمكن تقييم السيولة من خلال التدفقات النقدية وفق النسب التالية:

الوحدة: دج

الجدول رقم(42): تقييم السيولة

البيان	2018	2017
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)	1250246168.96	1494140571.39
جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية (2)	1742089165.64	1508201601.39
نسبة تغطية النقدية (2)/(1)	0.7176	0.9906
تدفقات تشغيلية (1)	1250246168.96	1494140571.39
خصوم جارية (2)	6806609953.78	7068715920.14
نسبة تغطية الديون قصيرة الأجل (2)/(1)	0.1836	0.2113
تدفقات تشغيلية (1)	1250246168.96	1494140571.39
فوائد الديون (2)	105335003.97	635564055.08
نسبة تغطية الفوائد على الديون (2)/(1)	11.86	0.2350

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المدمجة

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

1. **نسبة تغطية النقدية:** تبين هذه النسبة قدرة المجمع على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وقد حقق مجمع صيدال نسب موجبة خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أنه خلال 2017، بلغت نسبة تغطية النقدية 99.06%، ثم انخفضت خلال 2018، لتصبح 71.76%، ويعود سبب الانخفاض إلى تراجع التدفقات التشغيلية خلال 2018، حيث بلغت 1250246168.96 دج، بالإضافة إلى تراجع تدفقات نقدية خارجية، حيث تم اقتناء تشييات مالية خلال 2017 .

2. **نسبة تغطية الديون قصيرة الأجل:** تبين هذه النسبة مدى كفاية التدفقات المتولدة عن النشاط الرئيسي للمجمع لتسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل، ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول نلاحظ أنه خلال 2017، بلغت نسبة تغطية الديون قصيرة الأجل 21.13%، بينما خلال 2018 انخفضت نسبة تغطية الديون قصيرة الأجل، لتصبح 18.36%، وسبب الانخفاض يعود إلى الانخفاض في الخصوم الجارية حيث قدرت قيمتها بـ 6806609953.78 دج، بالإضافة إلى انخفاض في التدفقات الصافية من الأنشطة التشغيلية.

3. **نسبة تغطية الفوائد على الديون:** يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية على فوائد الديون، ومن خلال حساب نسبة تغطية الفوائد على الديون لمجمع صيدال، وجدنا أنه غير قادر على تغطية فوائد الديون، حيث عند حسابها وجدناها 0.23 مرة، وذلك بسبب أن المجمع ارتفع طلبه على القروض طويلة الأجل، حيث من خلال ميزانية مجمع صيدال، قدرت قيمة القروض طويلة الأجل بـ 10894562658.08 دج، وبالتالي بزيادة القروض ترتفع الفوائد على القرض، أما خلال 2018، فقد ارتفعت نسبة تغطية فوائد على الديون إلى 11.86، أي المجمع خلال 2018 تمكن من تغطية الفوائد بـ 12 مرة، من خلال التدفقات التشغيلية، وهنا المجمع في وضعية جيدة.

ب- جودة الربحية:

إن نسب المردودية المحسوبة من الميزانية وحساب النتائج تعتمد النواتج والأعباء النقدية وغير النقدية، مما يجعلها غير دقيقة في تقييم الربحية، ولذا فالأفضل تقييم جودة الأرباح من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية وهو ما يتضمنه الجدول التالي:

الوحدة: دج

الجدول رقم (43): جودة الربحية

البيان	2018	2017
تدفقات تشغيلية(1)	1250246168.96	1494140571.39
رقم أعمال (2)	10317577775.54	10265897771.06
نسبة سيولة المبيعات(1)/(2)	0.2111	0.1455
تدفقات تشغيلية(1)	1250246168.96	1494140571.39
نتيجة صافية (2)	1174214390.98	1376295647.88
نسبة النقدية من الربح (1)/(2)	1.06	1.05
صافي تدفقات الخزينة (1)	1818866263.34	93509162.08
أصول غير جارية (2)	24830612573.08	33959354465.81
العائد على الاستثمارات (1)/(2)	0.073	0.0027
تدفقات تشغيلية (1)	1250246168.96	1494140571.39
توزيعات الأرباح (2)	342371865.00	3690980.00
نسبة توزيعات الأرباح(1)/(2)	6.65	404.80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المدمجة

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

1. نسبة سيولة المبيعات: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، أنه نسبة سيولة المبيعات سجلت قيما موجبة و متزايدة خلال السنتين 2017 و 2018، حيث بلغت خلال 2017 نسبتها 14.55% لترتفع هذه النسبة خلال 2018 وتصبح 21.11%، مما يعني أن 14.55% من المبيعات قد حصلت نقدا مما يدل على أن مجمع صيدال قادر على تحصيل قيمة المبيعات نقدا.
2. نسبة النقدية من الربح: تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح المجمع على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، حيث خلال 2017 بلغت نسبة النقدية من الربح 108%، أما خلال 2018 انخفضت هذه النسبة إلى 106% ويعود سبب الإنخفاض إلى الانخفاض في النتيجة الصافية للمجمع، حيث قدرت قيمتها ب 1174214390.98 دج، وانخفاض في التدفقات الصافية من الأنشطة التشغيلية لتصبح 1250246168.96 دج.

3. نسبة العائد على الاستثمارات: يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات المتأتية من الأنشطة الخزينة على الأصول غير الجارية، حيث تبين قدرة الاستثمارات المادية والمعنوية على توليد تدفقات نقدية ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، بلغت نسبة العائد على الاستثمارات 0.27% بينما خلال 2018 ارتفت لتصبح 7.3%.

4. نسبة توزيعات الأرباح: تحلل هذه النسبة مدى قدرة المجمع على دفع أرباح المالكين من الفوائض النقدية الناتجة عن نشاطها دون اللجوء إلى الاستدانة أو مصادر أخرى لتغطية تلك التوزيعات، ونلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أنه خلال 2017 قدرت نسبة توزيع الأرباح 40.48%، وعليه المجمع قد غطى 40.48% من توزيعات الأرباح باستخدام صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية، أما خلال 2018 فقد انخفضت إلى 0.036، وعليه كان المجمع غير قادر على توزيع الأرباح عن طريق التدفقات التشغيلية في 2018، وذلك بسبب الارتفاع في حصص الأرباح المدفوعة للمساهمين حيث بلغت 342371865.00 دج بالإضافة إلى انخفاض صافي التدفقات الصافية من الأنشطة التشغيلية إلى 1250246168.96 دج.

❖ تحليل السياسة الاستثمارية

يعتبر توجيه الأموال للاستثمارات المادية والمالية، من المؤشرات الهامة للوضعية المستقبلية لأي شركة وتوجهاتها الاستراتيجية، والجدول التالي يمثل بعض مؤشرات الاستثمار في مجمع صيدال:

جدول رقم (44): مؤشرات السياسة الاستثمارية في مجمع صيدال الوحدة: دج

البيان	2017	2018
حيازة تشبيبات معنوية ومادية(1)	868946566.31	294382296.67
تنازل عن تشبيبات معنوية ومادية (2)	0	0
حيازة التشبيبات مالية(3)	0	1000000000.00
التنازل عن تشبيبات مالية(4)	0	1000000000.00
اهتلاكات التشبيبات المادية والمعنوية (5)	322775750176.00	18934366160.00
معدل الإستثمار = (1)/(5)	0.2%	1.5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول التدفقات النقدية المدمج

نلاحظ أن معدل الاستثمار في صيدال ضعيف جداً، لا يتجاوز 1.5% سنة 2018، وهو ما يعني أن الاستثمارات الحقيقية الجديدة (مادية ومعنوية) ضعيفة جداً أمام اهتلاك الاستثمارات القديمة التي تستخدم في

النشاط التشغيلي، وهو ما يعكس غياب أي توجه لتجديد وسائل الإنتاج وتدعيمها بوسائل أحدث، مما سيؤثر سلبا على القدرة الانتاجية والتنافسية في السنوات القادمة.

كما نلاحظ غياب التنازل عن الاستثمارات الحقيقية القديمة، بل الاستثمار في الاستعانة بها في النشاط الإنتاجي وهذا رغم تقادمها واهتلاكها التجهيزات، وبالتالي غياب أي استراتيجية للنمو الداخلي من خلال التوسع في الطاقة الإنتاجية والمبيعات، وبالتالي يؤدي هذا لتراجع وتآكل الحصة السوقية لصيدال في السنوات القادمة لصالح المستوردين والمنتجين المحليين.

كما نلاحظ في الجدول تساوي الحيازة والتنازل في مجال الاستثمارات المالية بـ 1000000000 دج سنة 2018، وغيابها تماما سنة 2017، وهو ما يعكس غياب أي استراتيجية للنمو الخارجي خلال السنتين من خلال حيازة حصة أكبر في رأس مال شركات أخرى، وإذا أضفنا لذلك غياب استراتيجية للنمو الداخلي في السنتين السابقتين، وذلك بعدم تجديد وسائل الإنتاج والتشغيل، وهو ما يعني أن صيدال تقتصر عن البحث عن الاستقرار في نشاطها التشغيلي في أفضل الأحوال، وبالتالي غياب أي استراتيجية للنمو الداخلي أو الخارجي.

❖ تحليل السياسة التمويلية

يهدف تحليل السياسة التمويلية إلى تقييم قدرة مصادر التمويل الداخلية والخارجية لتغطية الاحتياجات التمويلية التشغيلية والاستثمارية للشركة، وفيما يلي بعض النسب المتعلقة بالنشاط التمويلي لصيدال.

1- نسبة تمويل الإنفاق الرأسمالي:

تقيس هذه النسبة في تقييم مساهمة التمويل الخارجي (مجموع القروض وإصدار الأسهم) والتمويل الداخلي) قدرة التمويل الذاتي) في تغطية حيازة الاستثمارات، والجدول التالي يعطي نسبة الإنفاق الرأسمالي في مجمع صيدال:

جدول رقم (45): حساب نسب تمويل الإنفاق الرأسمالي

البيان	2017	2018
تسديدات حيازة تشيئات (1)	868946566.31	294382296.67
تمويل خارجي (تحصيلات القروض + إصدار الأسهم)(2)	85070192.08	0
نسبة تمويل الإنفاق الرأسمالي (1)/(2)	10.21	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات من جدول التدفقات النقدية .

نلاحظ أن سنة 2018، لم تكن فيها أي مصادر للتمويل الخارجي، أي أن صيدال اعتمدت على مصادل التمويل الداخلي في تمويل الاستثمارات الجديدة بالكامل، أما 2017، فإن مصادر التمويل الخارجي (قروض جديدة) لا تغطي إلا أقل من 10% من تمويل الاستثمارات الإنتاجية الجديدة وهذا يعني أن الاستثمارات الجديدة ضعيفة من جهة، ويتم تمويلها بشكل رئيسي بمصادر تمويل داخلية (الأرباح التشغيلية).

2- المدة المتوسطة لتسديد الديون:

تعتبر هذه النسبة من أهم نسب تقييم الاستقلالية المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات، وبالتالي تجنب الوقوع في فخ الفشل المالي، وحسابها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (46): الفترة المتوسطة لتسديد الديون المالية الوحدة: دج

2018	2017	2016	البيان
1509161605.06	1376295647.88	1174214390.98	نتيجة صافية
1454793798.08	868249692.56	1299102638.36	+اهتلاكات ومؤونات
1000000000.00	0	0	- فائض أو + ناقص قيمة
1963955403	2244545340	2473317029	= قدرة التمويل الذاتي
10923905958.66	10894562658.08	8973229626.56	الديون المالية
5.562196545	4.85379487	3.628014331	فترة التسديد المتوسطة) (سنوات)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على القوائم المالية المدمجة

يتبين أن الفترة المتوسطة الضرورية لسداد الديون المالية متوسطة وطويلة الأجل في تزايد مستمر، وإذا كانت في 2016 في المستوى المعياري المقبول (أقل من 4 سنوات) ، فإنها في 2018، تجاوزت 5 سنوات ونصف، وإذا استمر الوضع السابق في السنوات القادمة، فستجد صيدال نفسها تواجه صعوبات في الوفاء بأقساط الديون المالية.

3- نسبة النقدية الضرورية:

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أقساط الديون من خلال النقدية من العمليات التشغيلية، والجدول التالي يعطي نسبة تسديد الديون المالية في مجمع صيدال:

جدول رقم (47): حساب نسبة تسديد الديون المالية

البيان	2017	2018
صافي التدفقات التشغيلية (1)	149410571.39	1250246168.96
إجمالي الديون المالية (2)	11692269904.10	11544812270.49
نسبة تسديد الديون المالية: (2)/(1)	1.27	10.83

الوحدة: دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات من جدول التدفقات النقدية المدمجة

نلاحظ من الجدول السابق تحسن كبير في قدرة النقدية التشغيلية الصافية في تغطية إجمالي الديون المالية، فبعد أن كانت النسبة 1.27% سنة 2017، ارتفعت إلى 10.83% سنة 2018، أي أن إيرادات النشاط التشغيلي صارت تغطي أكثر من 10% من الديون المالية، ومع ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة جداً، وهذا ما يبرز ضعف نشاط الإنتاج والبيع في توليد الأرباح النقدية، وهذا بسبب حصة السوق الضعيفة والمنافسة الحادة في السوق الصيدلاني، وخاصة من الأدوية المستوردة.

المطلب الثاني: إتخاذ القرارات باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

بالإضافة للنسب المالية التي تمت معالجتها في المطلب السابق يستخدم المحلل المالي مجموعة من مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، و الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية لإتخاذ القرارات المناسبة.

أولاً: إعداد الميزانية الوظيفية.

من أجل تحليل الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال لابد من تحويلها لميزانية وظيفية وفق مايلي:

أ- جانب الاستخدامات:

الجدول رقم(48): جانب الاستخدامات لمجمع صيدال

الوحدة: دج

الأصول	2018	2017
الاستخدامات الثابتة		
فارق الاقتناء - شهرة المحل	115414200.00	115414200.00
أصول غير ملموسة	139733986.51	13643850.95
أراضي	2391687791.42	10383338837.77

1766306904.14	2312898288.09	مباني
135154152.29	3976090139.77	أصول ثابتة أخرى ملموسة
276361487.38	-	أصول أخرى بامتياز
13501512857.53	10759890495.72	أصول تحت الإنشاء
		أصول مالية
1466608492.92	1433217458.23	الأوراق المالية المرتبطة بالشركات الزميلة
630537294.94	223859928.10	المصالح المشاركة الأخرى والذمم المدينة ذات الصلة
4000000000	3000000000	أصول ثابتة أخرى
157814646.73	152869240.73	القروض والأصول المالية غير المتداولة
296251741.16	324860044.51	ضرائب مؤجلة أصول
33959354465.81	24830612573.08	مجموع استخدامات ثابتة
		استخدامات الاستغلال
4883145010.78	6288271950.21	المخزون
		المستحقات والوظائف ذات الصلة
3192081776.57	3681013225.61	الزبائن
169292263.58	228705651.05	ضرائب
8244519050.93	10197990826.87	مجموع استخدامات الاستغلال
		استخدامات خارج الاستغلال
1357618287.35	1391490814.49	مدينون آخرون
1357618287.35	1391490814.49	مجموع استخدامات خارج الاستغلال
		استخدامات الخزينة
4738892796.95	3135689758.29	الخزينة
18559989.19	18559989.19	الاستثمارات والأصول الأخرى المالية
4757452786.14	3154249747.48	مجموع استخدامات الخزينة
48318944590.23	39574343961.92	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال .

ب- جانب الموارد:

الوحدة: دج

الجدول رقم (49): جانب الموارد لمجمع صيدال

2017/12/31	2018/12/31	الموارد
		الموارد الدائمة
2500000000	2500000000	رأس المال الصادر
8721856492.20	411677000.00	حقوق الملكية الأخرى
12999033164.36	13461406696.77	علاوة وإحتياطيات - إحتياطيات موحدة
1585712860.28	1272192408.65	إعادة تقييم
955727524.41	1016986928.55	فارق المعادلة
1376295647.88	1174214390.98	نتيجة صافية
(1080714611.4)	(866679031.92)	حقوق الملكية الأخرى - ترحيل من جديد
881619980.04	826612003.56	فوائد الأقلية
1059992788.80	59364526824	ديون أخرى غير متداولة
10894562658.08	10923905958.66	قروض وديون مالية
17509995.00	19887217.01	ضرائب مؤجلة خصوم
1346632170.47	1433885167.65	ديون أخرى غير معالجة
41250228670.09	32767734008.14	مجموع الموارد الدائمة
		موارد الاستغلال
1436731269.94	2249615538.04	الموردون والحسابات ذات الصلة
726697526.43	201334246.61	ضرائب
2163428796.37	2450949784.65	مجموع موارد الاستغلال
		موارد خارج الاستغلال
4107479876.69	3734753856.30	ديون أخرى
4107479876.69	3734753856.30	مجموع موارد خارج الاستغلال
		موارد الخزينة
797707247.08	620906312.83	خزينة الخصوم
797707247.08	620906312.83	مجموع موارد الخزينة
48318944590.23	39574343961.92	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات بمجمع صيدال

ثانيا: إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة.

بعد تحويل الميزانية المالية المدمجة لميزانية وظيفية، نقوم بإنشاء ميزانية وظيفية مختصرة، لتسهل علينا عملية حساب مؤشرات التوازن المالي.

أ- جانب الاستخدامات:

الجدول رقم(50): الميزانية المختصرة (الأصول) لمجمع صيدال الوحدة : دج

2017/12/31	2018/12/31	الاستخدامات
33959354465.81	24830612573.08	مجموع استخدامات ثابتة
8244519050.93	10197990826.87	مجموع استخدامات الاستغلال
1357618287.35	1391490814.49	مجموع استخدامات خارج الاستغلال
4757452786.14	3154249747	مجموع استخدامات الخزينة
48318944590.23	3957434396.92	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال

ب-جانب الموارد:

الجدول رقم(51): الميزانية المختصرة (الخصوم) لمجمع صيدال الوحدة : دج

2017/12/31	2018/12/31	الموارد
41250228670.09	32767734008.14	مجموع الموارد الدائمة
2163428796.37	2450949784.65	مجموع موارد الاستغلال
4107479876.69	2163428796.37	مجموع موارد خارج الاستغلال
797707247.08	620906312.83	مجموع موارد الخزينة
48318944590.23	3957434396.92	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لمجمع صيدال

يتم تحليل الميزانية المختصرة لمجمع صيدال عن طريق مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة .

ثالثا: حساب رأس المال العامل.

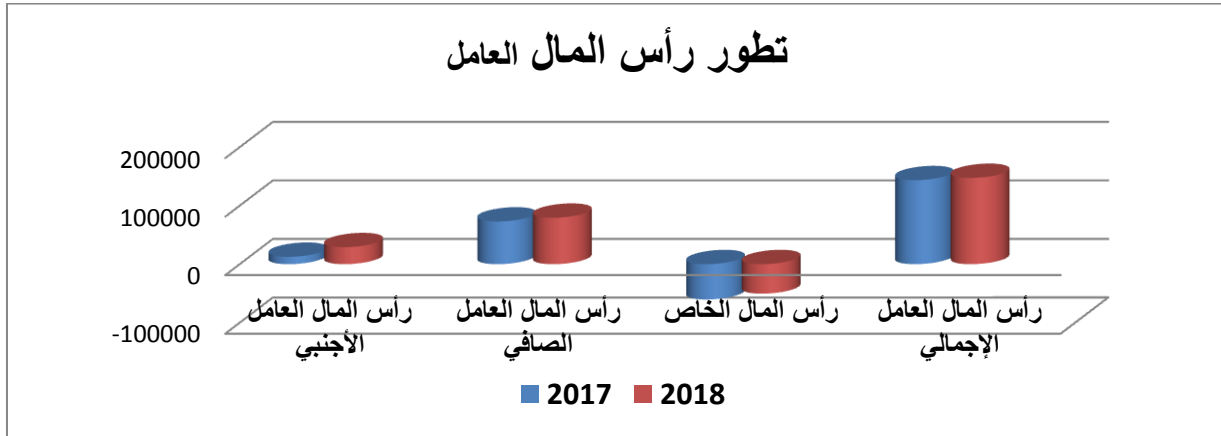
يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المستعملة لتقييم البنية المالية للمجمع، والحكم على مدى توازنها المالي، لرأس المال العامل أربعة أنواع يتم حسابها كما يلي:

البيان	2018	2017
قيم الاستغلال (1)	10197990826.87	8244519050.93
قيم غير جاهزة (2)	1391490814.49	1357618287.35
قيم جاهزة(3)	3154249797	4757452786.14
رأس المال العامل الإجمالي (1)+(2)+(3)	14743731438	14359590124.68
أموال خاصة(1)	19796410396.58	27931531057.74
أصول ثابتة(2)	24830612573.08	33959354465.81
رأس المال الخاص (1)-(2)	(5034202176.5)	6027823408.07
أصول متداولة(1)	14743731438	14359590124.68
ديون قصيرة الأجل (2)	6806609953.78	7068715920.14
رأس المال العامل الصافي(1)-(2)	7937121435.06	7290874204.28
رأس المال العامل الصافي (1)	7937121435.06	7290874204.28
رأس المال العامل الخاص(2)	(5034202176.5)	(6027823408.07)
رأس المال العامل الأجنبي(1)-(2)	2902919258.56	1263050796.21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال

من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحاً على تطور رأس المال العامل لسنتين 2017 و 2018، قمنا بترجمتها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (16): تطورات رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج إكسل EXEL

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ- **رأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن رأس المال العام الإجمالي لمجمع صيدال لسنة 2018 مرتفع عن رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2017، وذلك راجع لارتفاع قيم الاستغلال لمجمع صيدال خلال 2018.

ب- **رأس المال العامل الخاص:** نلاحظ أن رأس المال الخاص لمجمع صيدال سالب للسنتين 2017 و 2018 وبالتالي رؤوس الأموال الخاصة قد عجزت عن تمويل الأصول الثابتة، إذ أن المجمع لا يعتمد على التمويل الذاتي، بل يلجأ إلى التمويل الخارجي، ومنه فالمجمع لا يتمتع بالاستقلالية المالية.

ت- **رأس المال العامل الصافي (الدائم):** نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن رأس المال العامل الصافي FRNG لمجمع صيدال في تزايد وموجب خلال السنتين محل الدراسة، حيث قدرت قيمته خلال 2017 بـ 7937121435.06 دج، حيث ارتفع عن 2017، بمقدار 646247230.78 دج، مما يعني أن المجمع يمتلك هامش أمان، حيث يستطيع تغطية استخداماته الثابتة بواسطة موارده الدائمة، ليبقى هامش أمان يخصصه لتغطيه احتياجات دورة الاستغلال، وهي وضعية مالية جيدة بالنسبة للمجمع، وهنا نقول أن المجمع متوازن ماليا على المدى الطويل.

ث- **رأس المال العامل الأجنبي:** يعبر رأس المال العامل الأجنبي عن أموال الغير التي استخدمها المجمع في تمويل احتياجاته، وهي تساوي على الترتيب 1263050796.21 دج خلال 2017، بينما ارتفعت خلال 2018، لتصبح 12971323611.56 دج.

رابعا: الاحتياج في رأس المال العامل .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات بمجمع صيدال

يبرز الاحتياج في رأس المال العامل، ما تحتاجه دورتي الاستغلال وخارج الاستغلال من موارد مالية لتمويلهما والجدول التالي يمثل حساب احتياج رأس المال العامل:

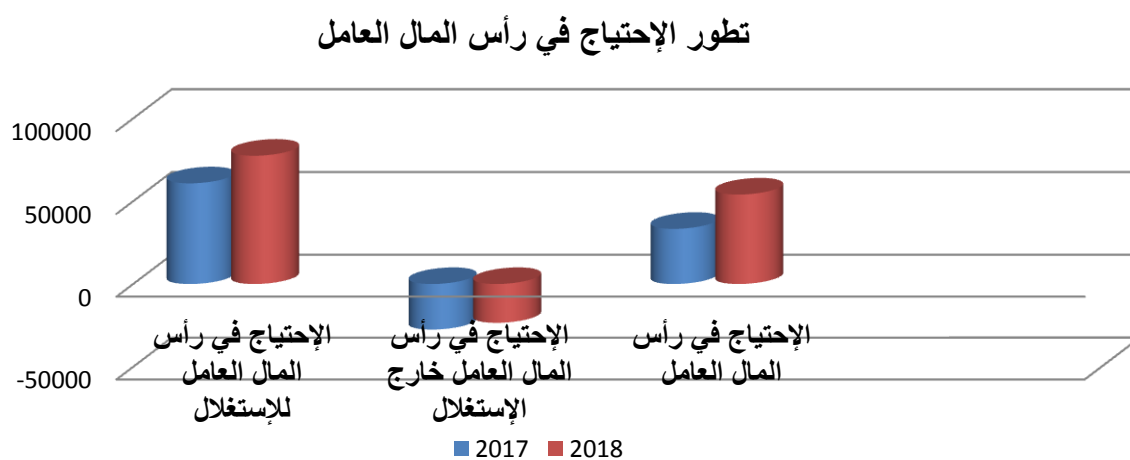
الجدول رقم (53): الاحتياج في رأس المال العامل الوحدة: دج

البيان	2018	2017
استخدامات الاستغلال (1)	10197990826.87	8244519050.93
موارد الاستغلال (2)	2450949784.65	2163428796.37
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (1)-(2)	7747041042.22	6081090254.56
استخدامات خارج الاستغلال (1)	1391490814.49	1357618287.35
موارد خارج الاستغلال (2)	3734753856.30	4107579876.69
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (1)-(2)	(2343263041.81)	(2749961589.34)
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (1)	7747041042.22	6081090254.56
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (2)	(243263041.81)	(2749961589.34)
الاحتياج في رأس المال العامل (1)+(2)	5403778000.41	3331128665.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال

من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحاً على تطور الاحتياج في رأس المال العامل لسنتين 2017 / 2018، قمنا بترجمتها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17): تطور الاحتياج في رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج إكسل EXEL

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن هناك ارتفاع في الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال لسنة 2018 بمقدار 1665950.66 دج، حيث ذلك ناتج عن تباعد بين آجال التسديد وآجال الدفع.

ب- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن المجمع حقق احتياج مالي خارج الاستغلال سالباً خلال 2017، حيث قدرت قيمته بـ 2749961589.34 دج أما خلال 2018 بلغ 2343263041.81 دج، وذلك يدل على أن المجمع ليس بحاجة إلى أموال من أجل تمويل نشاطها خارج الإستغلال، وقد يكون ذلك بسبب قيام المجمع بتحصيل مستحقاته من الغير بأسرع وقت، من أجل تسديد التزاماته في الوقت المحدد.

ت- الاحتياج في رأس المال العامل: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل في ارتفاع للسنتين، حيث قدرت قيمة الارتفاع بـ 2072649335.19 دج، وذلك بسبب الانخفاض في سرعة دوران الموردين أو الزيادة في سرعة دوران الزبائن، وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمجمع.

خامساً- الخزينة:

تتشكل الخزينة من خلال الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل، فإذا تمكنت من تغطية هذا الإحتياج يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز.

الوحدة: دج

الجدول قم (54): تطور الخزينة الصافية للمجمع

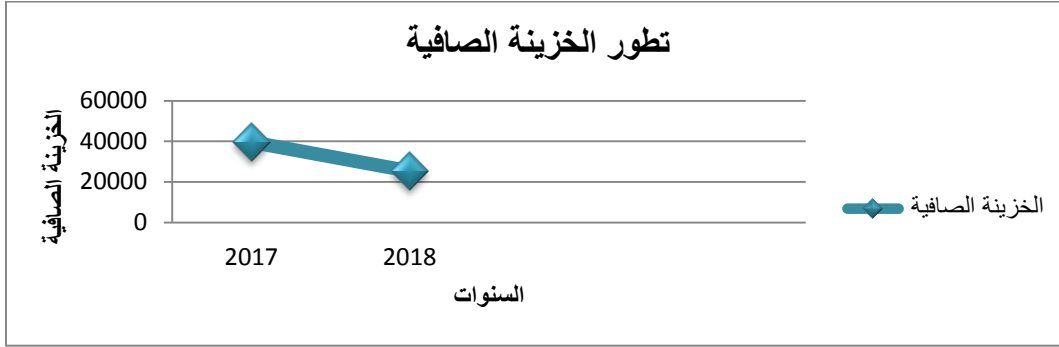
البيان	2018	2017
خزينة الأصول (1)	3154249747	4757452786.14
خزينة الخصوم (2)	620906312.83	727707247.08
الخزينة الصافية (1)-(2)	2533343434.17	3959745539.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال

من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحاً على تطور الخزينة الصافية للسنتين 2017 / 2018، قمنا بترجمتها

في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (18): رسم بياني لتطور الخزينة الصافية للمجمع



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج إكسل EXEL

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن الخزينة الصافية للسنتين 2018/2017 موجبة، وأنها انخفضت خلال 2018، وذلك بمقدار 1426502104.89 دج، وقد يكون سبب ذلك الزيادة في استخدامات الخزينة والنقصان في موارد الخزينة.

ونلاحظ من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي موجبة، أي أن رأس المال العامل موجب ($FRNG > 0$)، وأن الاحتياج في رأس المال العامل موجب ($BFR > 0$)، والخزينة الصافية ($TN > 0$)، ومنه المجمع في حالة توازن مالي.

المطلب الثالث: دور تحليل القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات

أولاً: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات.

من خلال حساب النسب المالية سواء نسب السيولة، النشاط، المديونية أو المردودية بأنواعها المختلفة توصلنا للدور الذي يمكن أن تلعبه في اتخاذ القرارات كما يلي:

أ- بحساب نسب السيولة العامة، توصلنا إلى أن المجمع في أمان من خطر التوقف عن الدفع في الأجل القصير، وكذلك من خلال حساب نسب السيولة المنخفضة، توصلنا إلى أن المجمع باستطاعته مواجهة التزاماته القصيرة الأجل، من خلال تحصيل ذممه، دون أن يضطر إلى بيع مخزونه، وأيضاً من خلال حساب نسب السيولة الجاهزة، توصلنا إلى أن للمجمع نقدية كافية تمكنها من تغطية ديونها القصيرة الأجل.

ب- توصلنا أن مدة دوران الزبائن أطول من مدة دوران الموردين، وعليه المجمع لا يتمتع بقوة تفاوضية جيدة تجاه زبائنه، إذ لا بد أن تتعدى مدة دوران الزبائن 90 يوماً، وبالنسبة لمجمع صيدال مدة دوران الزبائن 126

يوم، وبالتالي على المجمع إتباع سياسة إئتمانية مشددة، ومن خلال حساب مهلة دوران المخزون اتضح أنها جيدة وفي تزايد مستمر بين السنوات، أيضا من خلال حساب نسب التمويل الخاص اتضح أن المجمع قد غطى الأصول الثابتة بإستخدام أمواله الخاصة، حيث فاقت نسبة تغطية أصوله الثابتة 80%، وهو مؤشر جيد للمجمع.

ت- بحساب نسب المردودية، تبين أن الأموال الخاصة تشارك في تحقيق نتائج صافية بنسبة 4.9% سنة 2018 وهي في تزايد مستمر، وأيضا المردودية التجارية بحسابها، تمكنا من معرفة مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي الأرباح.

ثانيا- دور تحليل التوازن المالي في إتخاذ القرارات :

من خلال التحليل المالي للميزانية وحساب النتائج المدمجين، وحساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، توصلنا لدور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات كما يلي:

أ- من خلال حسابنا لرأس المال العامل FRNG للسنتين محل الدراسة 2017 و 2018، توصلنا إلى أن رأس المال العامل لمجمع صيدال موجب، حيث خلال 2017، بلغت قيمته 7290874204.28 دج، أما خلال 2018، فقد ارتفعت قيمته إلى 7937121435.06 دج، مما يدل على أن مجمع صيدال يستطيع تمويل استثماراته، ويبقى له هامش أمان يخصصه لتغطية إحتياجات الدورة، وبالتالي وضعية المجمع هي جيدة من خلال هذا المؤشر وأنه متوازن ماليا.

ب- وجدنا أن التغير في رأس المال العامل موجب، ويقدر بـ 6497162769.22 دج، مما يدل على أن هناك فائض في السيولة في المدى القصير، فالمجمع قادر على الوفاء بديونه عند ميعاد استحقاقه، كما أنه باستطاعته مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها، وذلك بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

ت- من خلال تحليل الإحتياجات في رأس المال العامل BFR للدورة، تبين إن الإحتياج في رأس المال العامل موجب، خلال السنتين محل الدراسة، أي أن المجمع بحاجة إلى أموال لتمويل دورة الاستغلال.

ث- كما نلاحظ أن التغير في الاحتياج في رأس المال العامل موجب، مما يدل على أن احتياجات الدورة لميزانية سنة 2018 أكبر من احتياجات الدورة لميزانية سنة 2017، قد يكون سبب ذلك الانخفاض في سرعة دوران الموردين أو الزيادة في سرعة دوران الزبائن، وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمجمع.

ج- من خلال تحليل الخزينة الصافية للمجمع، نلاحظ أنها موجبة، وبالتالي رأس المال العامل قد غطى جميع احتياجات دورة الاستغلال، وبقي فائض في الخزينة.

ح- قام مجمع صيدال بتجميد جزء من أمواله الثابتة لتغطية رأس المال العامل، وهو ما يطرح عليه مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليه معالجة هذه الوضعية عن طريق استخدام فائض الخزينة في أحد البدائل التالية:

1. تدعيم المخزون من خلال شراء وتخزين المواد الأولية واللوازم، التي تتميز بالندرة والاضطراب في التوافر في السوق.
2. تقديم تسهيلات للزبائن في الدفع، من خلال منح آجال للتسديد أطول، مع خصوم تجارية أعلى، وهو ما يمكن المجمع من رفع حصته السوقية وزيادة أرباحه.
3. استثمار الفائض في الخزينة في شكل توظيفات مالية قصيرة الأجل في البورصة أو شهادات الإيداع البنكية، مما يدعم ربحية المجمع ويحافظ على مستوى الأمان، باعتبارها استثمارات يمكن تحويلها لسيولة في الأجل القصير وذلك عند الحاجة إليها.
4. حيازة استثمارات مادية جديدة، حتى تساهم في زيادة الإنتاج والمبيعات من خلال طرح أدوية جديدة في السوق الجزائري بدل ترك المجال للمستوردين للهيمنة على السوق.
5. سداد جزء من الديون المالية طويلة الأجل، مما يسمح تخفيض المصارف المالية السنوية الثابتة التي يدفعها المجمع سنويا.

خ- وجدنا أن التغير في الخزينة الصافية سالب، يعني أن التغير في رأس المال العامل أقل من التغير في الاحتياج في رأس المال العامل، وأن سبب ذلك الزيادة في التسبيقات البنكية أو الانخفاض في المتاحات النقدية.

حسب التحليل الوظيفي، يتحقق التوازن المالي لمجمع صيدال كما يلي:

- ✓ رأس المال العامل موجب وهو محقق، ذلك أن المجمع تمكن من تمويل استخداماته الثابتة، وذلك بالاعتماد على الموارد الدائمة.
- ✓ أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل بشقيه (للاستغلال وخارج الاستغلال)، وهو محقق.
- ✓ الخزينة موجبة، أي رصيد الصندوق والحسابات البنكية الجارية موجب، وهذا الشرط محقق بتحقق الشرطين السابقين، وهنا المجمع متوازن مالياً.

ثالثاً: دور تحليل حساب النتائج المدمج في إتخاذ القرارات.

إذا كانت قائمة الميزانية المدمجة تعطي وضعية المجمع في لحظة زمنية معينة عادة مع نهاية دورة معينة، فإن حساب النتائج المدمج يحلل أنشطة المجمع للحكم على نجاح وفشل القرارات المالية المتخذة من طرف المجمع وتأتي مساهمة حسابات النتائج في إتخاذ القرارات داخل مجمع صيدال فيما يلي:

أ- إن تزايد الحصة التي تقتطعها الأجور من القيمة المضافة، يعود لسياسة التوظيف العشوائية في صيدال التي أدت إلى تضخم العمالة غير المنتجة عبر السنوات، ولذا يجب إتخاذ قرارات لترشيد التوظيف من حيث العدد والنوع، فلا يتم زيادة عدد المستخدمين، إلا إذا كان ذلك يؤدي لزيادة الإنتاجية والمردودية في المؤسسة، مع التركيز في التوظيف على عمال الإنتاج.

ب- لاحظنا ارتفاع كبير في المشتريات المستهلكة بـ 22.5%، والخدمات الخارجية بـ 900%، وهي ارتفاعات كبيرة جداً أدت لتآكل القيمة المضافة والهامش التجاري، مما يتطلب إتخاذ قرار بتخفيض الاستهلاكات، عبر الرقابة الصارمة على مشتريات المواد والخدمات، وإلغاء أي مشتريات غير مبررة، إضافة لقرار تغيير طرق رقابة وتسيير المخزون.

ت- لاحظنا الاستقرار النسبي في رقم الأعمال خلال الفترة (2016- 2017)، رغم ارتفاع بنود التكاليف المختلفة خلال 2018، مقارنة بـ 2017، وهو ما أدى لتراجع النتيجة الصافية، لذا يجب إتخاذ قرار تحول استراتيجي من استراتيجية الاستقرار التي تبحث عن المحافظة على الحصة السوقية، لإلاستراتيجية هجومية تسعى للتوسع في الأسواق المحلية والأجنبية، كما يجب إتخاذ قرار منح حوافز أكبر للمفوضين التجاريين وقوة البيع لإقناع الأطباء والصيادلة بنجاعة منتجات صيدال.

رابعاً: دور تحليل جدول تدفقات الخزينة المدمج في إتخاذ القرارات.

تتجلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات، أنها تسمح بقياس مدى قدرة المجمع على توليد تدفقات نقدية، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أ- بلغت نسبة تغطية النقدية 71.76%، خلال سنة 2018، وعليه مجمع صيدال له قدرة على تغطية التدفقات النقدية من نشاطها الإستغلالي، لكي يتمكن من الوفاء بالمطلوبات من أنشطة خارجية، وهو مؤشر جيد بالنسبة للمجمع.

ب- من خلال المقارنة بين حيازة التثبيتات المادية من جهة، والتنازل عنها من جهة أخرى، يتضح ضعف مستوى الاستثمارات الحقيقية الجديدة، وإذا أضفنا لذلك ارتفاع مستوى اهتلاكات الاستثمارات القديمة، وهو فإن ذلك يجعلنا نتوقع تراجع الطاقة الإنتاجية والمبيعات في المستقبل، وبالتالي انخفاض الحصة السوقية لصيدال، وهنا يجب على صيدال إطلاق استراتيجية استثمارية تعتمد أولاً على التخلص من الاستثمارات المادية والمالية القديمة وحيازة تجهيزات أكثر عصرنه، وأفضل وسيلة لتمويل ذلك هو تصفية المشاريع المشتركة والمساهمات المالية في الشركات الأخرى، والتي تتعرض لخسائر متواصلة أو تعاني من ضعف المردودية.

ت- يمكن لصيدال اتخاذ قرار التنازل عن بعض المساهمات المالية في بعض الشركات الأخرى التي لا تحقق أي عائد مالي لمجمع صيدال، واستخدام إيرادات التنازل في تسديد جزء من الديون المالية، وهو ما سيعزز الجدارة الائتمانية، ويخفف من المصاريف المالية (الفوائد) التي تتطلبها تلك الديون.

خامساً: دور تحليل قائمة التغيرات في الأموال الخاصة في إتخاذ القرارات.

من خلال تحليل قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، توصلنا أن المجمع لم يطرأ عليه أي تغيير، وأنه لم يتم بإصدار أي أسهم جديدة، بالإضافة إلى أنه يتم بتوزيعات أرباح للمساهمين، لذا من القرارات المالية التي يمكن اقتراحها في هذا المجال:

أ- الاعتماد في التمويل الخارجي على الحصول على قروض جديدة، من دون اللجوء إلى إصدار أسهم، رغم أن صيدال مدرجة في بورصة منذ سنوات، وبالتالي يمكنها تنويع مصادر تمويلها أكثر، من خلال إتخاذ قرار إصدار أسهم أو سندات، وهذا لتمويل تجديد وسائل الإنتاج (استثمار إحلالي)، أو تمويل رفع الطاقة الإنتاجية من أجل زيادة الحصة السوقية لصيدال (استثمار توسعي).

ب- إتخاذ قرارات بالتخلص من مشاريع الشراكة والمساهمات التي ليس لا طابق استراتيجي، أو لا تحقق أرباح لمجمع صيدال، واستخدام أموال التنازل في توسيع المجمع من خلال إبرام تحالفات أكثر نجاعة مع شركات عالمية، وليس مؤسسات محلية فقط.

ت- يمكن إتخاذ قرار برفع رأس المال، من خلال استخدام جزء من الاحتياطات المرتفعة وفائض الخزينة، وهو ما يعزز الاستقلالية المالية، ويسمح بالحصول على قروض طويلة الأجل شروط أيسر.

خلاصة الفصل الثالث :

قمنا بتخصيص هذا الفصل للدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى مجمع صيدال خلال الفترة من 2016 إلى غاية 2018 وأثبتنا مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات، عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية المدمجة انطلاقاً من الميزانية المدمجة ثم حسابات النتائج المدمج ومروراً بقائمة التدفقات النقدية بالإضافة لجدول التغيرات في الأموال الخاصة وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي منها رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية، وتسهيلاً لعملائنا اعتمدنا على الميزانية المالية المختصرة بالإضافة إلى النسب المالية منها نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المردودية بالإضافة إلى مؤشرات قائمة التدفقات النقدية. وفي الأخير حاولنا إثبات مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات بمجمع صيدال حيث تسمح الميزانية بتقييم الوضعية المالية للمجمع، بينما حسابات النتائج المدمج يسمح بتقييم القوة الإيرادية للمجمع ومعرفة كفاءته الاقتصادية بالإضافة لجدول التدفقات النقدية التي تعتبر مؤشر جيد لمعرفة مقدرة مجمع صيدال على الوفاء بالتزاماته وتوليد تدفقات نقدية، أما جدول التغيرات في الأموال الخاصة يسمح بمعرفة توزيعات الأرباح والحصص المدفوعة والتغيرات التي تحدث في صافي الموجودات.



الخاتمة العامة

تعتبر القوائم المالية المدمجة من أهم الأدوات التي تساعد على اتخاذ القرارات داخل المجمعات، إذ أنها تحتوي على كم هائل من البيانات، وعن طريق التحليل المالي لهذه القوائم يتمكن مختلف متخذي القرارات من الحصول على المعلومات، فمن أجل الحفاظ على بقائها والتصدي لمنافسيها لا يتم ذلك إلا بإتخاذ جملة عامة من القرارات عن طريق تحليل القوائم المالية المدمجة. ويعتبر تجميع القوائم المالية عمل مشترك بين كل من المحاسبين المكلفين بإعداد قوائم مالية للشركات التابعة ومكتب المحاسبة المتعمد في إطار معايير محاسبة دولية.

من هذا المنطق حاولنا الإجابة على سؤالنا الأساسي والمتمحور حول كيف تساهم القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات.

وسوف نتطرق إلى تبيان نتائج إختبار الفرضيات وإعطاء النتائج من الدراسة النظرية والتطبيقية بمتبوعة بتوصيات.

أولاً-نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال دراسة الموضوع المتعلق بدور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات تم إختبار الفرضيات التالية :

أ- **الفرضية الأولى:** بخصوص الفرضية الأولى التي تنص على أن إعداد القوائم المالية المدمجة يتم بناء على أسس ومعايير نص عليها النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية صحيحة، ذلك أنه النظام المحاسبي المالي خصص لمجمع الشركات قانون خاص به يضمن له حقوقه وواجباته من جميع النواحي سواء المحاسبية أو القانونية، وذلك عن طريق القانون الصادر بتاريخ 26 جويلية 2008 في الفقرة رقم 132 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية، وتطرق للقواعد التي يجب إتباعها عند إعداد قوائم مالية مدمجة بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعلومات التي تتوفر في القوائم المالية المدمجة لكي تعبر عن الصورة الصادقة للمجمع.

ب- **الفرضية الثانية:** بخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أن يقوم المسؤولون في الشركة بإتخاذ جملة من القرارات، إذ تمر عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من المراحل انطلاقاً من تحديد المشكلة التي تواجه الشركة ثم تحديد البدائل المتاحة وتقييمها لتأتي مرحلة اختيار البديل المناسب وتنفيذه صحيحة، ذلك أن عملية إتخاذ القرارات تمر بمجموعة من الخطوات المتتابعة تبدأ إنطلاقاً من التعرف على المشكلة التي تواجه المجمع والتعرف على أسبابها وجمع المعلومات الكافية عنها وتحليلها، ثم يقوم متخذ القرارات بدراسة كافية لتحديد البدائل ولا بد أن تكون هذه البدائل ضمن الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، ثم يقوم بتقييم البدائل وإختيار أفضلها إذ أنها من أصعب الخطوات في إتخاذ القرارات، ثم تأتي مرحلة إتخاذ القرارات التي تعد الخطوة ما

الخاتمة العامة

قبل الأخيرة حيث يحدد التنفيذ الفعلي للقرار مدى فعاليته وقابليته للتطبيق العملي، في الأخير يتم متابعة تنفيذه لمعرفة أي إنحرافات ليقوم بتقييمها قبل وقوعها.

ت-الفرضية الثالثة: تعتبر القوائم المالية المدمجة في مجمع صيدال مصدر رئيسي لاتخاذ القرارات، حيث يعتمد المحلل المالي على النسب المالية فقط في تحليل القوائم المالية المدمجة من أجل إتخاذ القرار المناسب. هذه الفرضية خاطئة ، حيث يعتمد المسير المالي في مجمع صيدال على القوائم المالية المدمجة حتى يتمكن من إتخاذ القرارات المناسبة لمختلف المشاكل التي يواجهها، إذ أن القرار الرشيد يعتمد في الأساس على القوائم المالية المدمجة، فالمحلل المالي لا يكفي فقط بالنسب المالية في تحليل القوائم المالية بل هناك تشكيلة واسعة من الأدوات والمقاييس يستعين بها المسير في إتخاذ القرارات مثل مؤشرات التوازن المالي، دراسة جدوى المشاريع الإستثمارية، حساب تكلفة التمويل

ثانيا- نتائج الدراسة:من خلال ما تم التطرق إليه وعرضه في هذه الدراسة سواء الجانب النظري أو التطبيقي حول دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات فإنه يمكن إستنتاج النتائج التالية :

أ- نتائج الدراسة النظرية:

توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- القوائم المالية المدمجة هي تقنية تساعد على عرض إجمالي للعمليات التي تمت بين الشركة الأم والشركات التابعة لها في قائمة مالية واحدة لتقييم الوضعية المالية للمجمع ونتائج أعماله.
- 2- لكي يتوفر محيط ملائم لتجميع الحسابات لابد من تحديد نوع التجميع المحاسبي وتحديد الشركات المنتمية لمجال التجميع وكذلك الشركات التي تم استبعادها.
- 3- تزود القوائم المالية المدمجة مستخدميها بكافة المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم سواء مساهمين أو مسيرين أو هيئات حكومية.
- 4- تتحدد طريقة التجميع المحاسبي حسب نوع الرقابة المطبقة من طرف الشركة الأم.
- 5- إختلاف النظام المحاسبي للمجمعات عن النظام المحاسبي المتعلق بالشركات الفردية لأن معلومات هذه الأخيرة لا تعكس نهائيا حقيقة المجمع والصورة الصادقة له.
- 6- تعتبر كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأدوات من أدوات التحليل المالي للقوائم المالية المدمجة لإتخاذ القرارات السليمة، وعليه لا يمكن معرفة الوضع المالي للمجمع دون إستخدام أساليب التحليل المالي.

الخاتمة العامة

- 7- يساهم التحليل المالي على كشف نقاط القوة للمجمع من أجل تعزيزها ونقاط الضعف من أجل معالجتها.
- 8- لكي تلبى القوائم المالية المدمجة حاجات مستخدميها لا بد أن تتصف المعلومات الواردة فيها بمجموعة من الخصائص النوعية للقوائم المالية منها القابلية للفهم والملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة.
- 9- تتأثر عملية إتخاذ القرارات بمجموعة من العوامل منها خارجية التي تأتي من البيئة المحيطة التي يعمل فيها المجمع ولا تخضع لسيطرته ، وعوامل داخلية يستطيع المجمع السيطرة عليها.
- 10- تتوقف درجة مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات على مدى إقتناع إدارة المجمع بأهمية القوائم المالية المدمجة كأداة فعالة في إتخاذ القرار.
- 11- يتم إعداد قوائم مالية مدمجة وفق مبادئ وفروض محاسبية يتم من خلالها التعرف على الوضعية المالية للمجمع حيث تعتبر مصدر رئيسي للمعلومات بالنسبة للتحليل المالي.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية :

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى مجمع صيدال توصلنا للنتائج التالية:

- 1- بالنسبة لطرق التوحيد التي يعتمد عليها مجمع صيدال فإنه بالنسبة للشركتين التابعتين كل من سوميدال وإيبيرال الذي يمتلك فيهم 59% و 100% على التوالي طريقة التوحيد الكلي، بينما باقي الشركات التابعة يعتمد على طريقة التوحيد المكافئ.
- 2- وجود سياسة تفاوض سيئة لدى المجمع ذلك أن المدة التي يمنحها المجمع للزبائن طويلة تتعدى 123 يوم القانونية، لذلك لا بد عليها من إيجاد سياسة تفاوضية جيدة مع زبائنه لكي لا يقع له خلل في دفع ديون الموردين.
- 3- جميع المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تم حسابها كانت إيجابية مما يدل على الأداء الجيد للمجمع خلال الفترة المدروسة.
- 4- المجمع يعتمد بدرجة كبيرة على أمواله الخاصة وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمجمع.
- 5- المجمع في حالة توازن ذلك أن الموارد الدائمة قد غطت جميع الإستخدامات الثابتة وبقي هامش أمان.
- 6- تعتبر القوائم المالية المدمجة لمجمع صيدال مصدر مهم لإتخاذ القرارات.

ثالثا - التوصيات والإقتراحات:

1. لا بد على المجمع أن يقوم بإعادة تقييم أصوله في نهاية كل سنة بالقيمة العادلة من أجل أن تكون القوائم المالية المدمجة ذات مصداقية وشفافية.

الخاتمة العامة

2. من أجل إتخاذ قرارات لتقييم الوضع المالي وإعطاء صورة صادقة عن وضعية المجمع فبالإضافة للأساليب التحليل التي تطرقنا لها أن يعتمد على أساليب التحليل الحديثة.
3. على مجمع صيدال أن يغير في سياسة التفاوض مع زبائنه بخصوص آجال التسديد.
4. على مجمع صيدال أن يقوم نهاية كل سنة بالتحليل المالي لوضعية المجمع وأن يستفيد من نتائج التحليل المالي ويغيرها نحو الأفضل لتفادي الوقوع في الفشل المالي.
5. يعتبر مجمع صيدال من أكبر الشركات المنتجة للأدوية في الجزائر لذلك لابد عليه أن يلجأ إلى حملات إعلانية للتعريف بمنتجاته.
6. على مجمع صيدال حيابة استثمارات مادية جديدة لكي تساهم في زيادة الإنتاج والمبيعات، من خلال طرح أدوية جديدة في السوق الجزائري بدل ترك المجال للمستوردين للهيمنة على السوق.
7. على مجمع صيدال اتخاذ قرارات لترشيد التوظيف من حيث العدد والنوع ، فلا يتم زيادة عدد المستخدمين إلا إذا كان يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمردودية في الشركة، مع التركيز في التوظيف على عمال الإنتاج.
8. على مجمع صيدال تخفيض الإستهلاكات عن طريق الرقابة الصارمة على مشتريات المواد والخدمات وإلغاء أي مشتريات غير مبررة.

رابعا- آفاق البحث:

بعد إتمامنا دراسة موضوع دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات يبقى هذا الموضوع هام ومتعدد المداخل يمكن التوسع فيه أكثر من خلال مواضيع أخرى يمكن أن تشكل آفاق مستقبلية لدراسات أخرى تتمثل في:

1. النظام الجبائي للمجمعات.
 2. دور أدوات التحليل المالي الحديثة في تحسين أداء المجمعات.
 3. أثر الإندماج على أرباح الشركات.
- وفي الأخير أشكر الله عز وجل على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً - الكتب:

1. أبو شمالة أحمد محمد، (2010)، *معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي*، عمان، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
2. أحمد بسيوني شحاتة وعبد الوهاب نصر علي، (2007)، *المحاسبة المالية*، الإسكندرية، الدار الجامعية.
3. أحمد لطفي أمين السيد، (2004)، *مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاضل*، القاهرة، الدار الجامعية.
4. أحمد ماهر، (2007-2008)، *إتخاذ القرار بين العلم والإبتكار*، الإسكندرية، الدار الجامعية.
5. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، (2006)، *التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات*، الأردن - عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
6. بشرى المرسي غنام وعبد الرحمن هيجان و أحمد الشميشري، (2004)، *مبادئ إدارة الأعمال*، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان.
7. بن ربيع حنيفة، (2013)، *الواضح في المحاسبة المالية وفق scf و المعايير الدولية*، الجزائر، منشورات كليك.
8. جريوننج هيني فان، (2006)، *معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق*، (طارق حماد المحررو طارق عبد العال المترجمون) مصر، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية.
9. جمعة هوام، (2017)، *المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
10. حسين القاضي وحسين دحدوح ورشا حمادة، (2011)، *المحاسبة المالية المتقدمة*، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
11. حمزة محمود الزبيدي، (2000)، *التحليل المالي تقييم الإداء والتنبؤ بالفشل*، عمان، مؤسسة الوراق.
12. حمزة محمود الزبيدي، (2004)، *الإدارة المالية المتقدمة*، عمان - الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
13. خليل القصاص، (2013)، *دورة تدريبية في إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الدولية*، القاهرة : مركز تاجي لتدريب.
14. خليل عواد أبو حشيش، (2009)، *المحاسبة المتقدمة*، عمان-الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
15. خميسي شبيحة، (2010)، *التسيير المالي للمؤسسة*، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
16. دريد كامل آل شبيب، (2007)، *مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة*، عمان - الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
17. رابع عبد الله سرير، (2012)، *القرار الإداري*، عمان - الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
18. شعيب شنوف، (2014)، *التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ifrs*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
19. شهرزاد موسى، (2010)، *القدرة على إتخاذ القرار*، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
20. صابر عبد الرحمان تاج السر محمد، (2015)، *التحليل المالي الأصول العلمية والعملية*، جدة، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات.
21. طارق عبد العال حماد، (2003)، *إندماج وخصخصة البنوك*، القاهرة، الدار الجامعية.
22. طارق عبد العال حماد، (2005)، *التقارير المالية*، القاهرة، الدار الجامعية.

قائمة المراجع

23. طارق عبد العال حماد، (2006)، *دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة*، الإسكندرية، كلية التجارة، الدار الجامعية.
24. طه الطاهر إبراهيم إسماعيل، و أحمد سباعي قطب، (2014)، *تحليل ونقد القوائم المالية*، القاهرة، الدار الجامعية.
25. عاطف وليم أندرواس، (2007)، *التمويل والإدارة المالية للمؤسسات*، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
26. عباس علي ميرزا وجيه هولت جراهام و أوريل ماغنوس، (2011)، *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*، الأردن، جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين.
27. عبد الرحمان بن ابراهيم الحميد، (2009)، *نظرية المحاسبة*، الرياض –السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية.
28. عبد الله علي خلف ووليد ناجي الحياي، (2014)، *التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات*، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
29. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، (2007)، *التحليل والتخطيط المالي*، الأردن، دار اليازوري العلمية.
30. علاء محمد البتاتوني، (2015)، *بحوث العمليات ودورها في اتخاذ القرارات*، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.
31. علي حسين، (2013)، *نظرية القرارات الإدارية*، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع.
32. علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، (2015)، *التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات* (الإصدار 01)، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
33. فتحي أحمد ذياب عواد، (2013)، *إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق*، عمان، دار صفاء شر والتوزيع.
34. فراج محمد ثناء عطية وسمية أمين علي وأحمد شعبان ولاء علي وأحمد أبو بكر محمد، (2020)، *محاسبة مالية متقدمة*، القاهرة، كلية التجارة.
35. فهمي مصطفى الشيخ، (2008)، *التحليل المالي* (الإصدار 01)، فلسطين، دار مسقاوي.
36. قاسم محسن الحبيطي، و زياد هاشم يحيى، (2002)، *تحليل ومناقشة القوائم المالية* (الإصدار 01)، بيروت، الدار النموذجية للطباعة والنشر.
37. كمال الدين الدهراوي، (2006)، *تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار*، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
38. كمال الدين مصطفى الدهراوي وعبد الله عبد العظيم هلال، (2013)، *المحاسبة المالية المتقدمة*، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر.
39. لخضر علاوي، (2018)، *المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي المالي scf*، البويرة – الجزائر، الصفحة الزرقاء.
40. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، (2013)، *المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين*، عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
41. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، (2008)، *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية*، عمان، الأردن، دائرة المكتبة الوطنية.
42. محمد الصيرفي، (2014)، *التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية*، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع.
43. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2016)، *أصول الإدارة والتنظيم*، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع.
44. محمد توفيق شريف، (2007)، *المحاسبة المالية المتقدمة*، مصر، مكتبة المدينة.
45. محمد حافظ حجازي، (2006)، *دعم القرارات في المنظمات*، الإسكندرية، دار الوفاء للنشر.
46. محمد سامي فوزي، (2012)، *الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة*، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

47. محمد مطر، (2006)، *الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني* (الإصدار 02)، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع .
48. محمود صالح قائد الأرياني، (2013)، *إندماج الشركات كضاهرة مستحدثة* (الإصدار 01)، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
49. مليكة زغيب وميلود بوشنيقر، (2010)، *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
50. منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، (2012)، *التحليل المالي مدخل صناعة القرارات*، عمان - الأردن ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
51. مؤيد راضي خنفر وغسلان فلاح المطانه، (2006)، *تحليل القوائم المالية*، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
52. نصر منصور كاسر، (2006)، *الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية*، عمان - الأردن، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
53. نواف كنعان، (2006)، *إتخاذ القرارات*، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
54. نور الدين أحمد قايد، (2013)، *محاسبة الشركات الإندماجي*، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
55. يحيى محمد أبو طالب، (2006)، *معايير التقارير المالية ونظرية المحاسبة وفقاً لأحدث التعديلات التي تمت على معايير المحاسبة الدولية*، مصر، شركة ناس للطباعة.

ثانيا- المجالات العلمية:

- 1- إبتسام معمر الطيب، (2018، 12)، *ترجمة القوائم المالية المجمعة بالعملات الأجنبية*، مجلة الأبحاث الإقتصادية (19)، 237.
- 2- تيجاني بالرقى وهدي بصير، (ديسمبر، 2016)، *الفروقات العالمية البنينة في القياس والتقارير عن إندماج الأعمال في الأنظمة المحاسبية الأساسية*، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 3(5)، 155.
- 3- جمال عمورة، (2013)، *تجميع القوائم المالية باستخدام طريقة التكافؤ وتغير محيط التجميع*، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، (27)2، 20.
- 4- رشيد عريوة، (2017)، *الحسابات المجمعة ما بين النظام المحاسبي المالي scf والمعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs دراسة حالة مجمع صيدال*، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (18)، صفحة 378.
- 5- رضا زهواني وفائزة خير الدين وصيف وسمير بوعافية، (2017)، *دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية والإدارية*، (جامعة الشهيد حمه لخضر، المحرر) مجلة العلوم الإدارية والمالية، 01 (01)، 242.
- 6- زينب بوغازي، (بلا تاريخ)، *أهمية التعديلات المحاسبية على عملية توحيد حسابات المجموعة دراسة حالة مجمع صيدال*، مجلة الحقوق والعلوم السياسية - دراسات إقتصادية - (1)، 70.
- 7- سمير عباس أحمدوعبد علي حنظل، (2012)، *إستخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء*، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية (32)، 254-253.
- 8- صابر شراد وصالحة مبروك، (جوان، 2020)، *إعداد القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة المجمع الصناعي باباهم الجزائر*، مجلة إقتصاد المال والأعمال، 05(01)، 16.
- 9- صلاح الدين شريط وأمينة حفصا، (2018)، *دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم 07*، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة (05)، الصفحات 86-87.
- 10- عادل علي أبو الجود باكر الماحي، (2019)، *دور النسب المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية " دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي"*، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 06 (03)، 226.
- 11- فتيحة بلحاج، (2016)، *الأسس النظرية والعلمية في إتخاذ القرار*، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الإقتصادية (07)، 272-273.

قائمة المراجع

- 12- قرمية دوفي، (2019)، أثر الخصوصية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حالة فندق الأوراسي، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة ، 04 (02)، 119-120.
- 13- محمد قايد خملول ونور الدين أحمد قايد، (2020)، دور وأهمية إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وفق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، مجلة آفاق للعلوم، 05(18)، 292.
- 14- مليكة زغيب وإلياس بوجعادة، (14-15 أفريل، 2009)، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة، المحرر) مجمع بحوث وأوراق عمل، 561.
- 15- يزيد تفرارات، (2011)، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين بولاية سطيف، مجلة بحوث، 11 (02)، 130-131.

ثالثا- القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2009)، القانون الأساسي الخاص بقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية (19)، 15.
2. المرسوم التشريعي رقم 93-08، (1993)، القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (27)، 55-57.
3. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2017)، المديرية العامة للضرائب، 34، الجزائر، المديرية العامة للضرائب.

رابعا- الرسائل العلمية والأطروحات:

- 1- أحمد مقدمي، (2006/2005)، النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، 13، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3.
- 2- السعيد كارش، (2012)، إدماج الحسابات في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، 15، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- 3- الطيب مداني، (2014-2015)، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي scf ومعايير المحاسبة الدولية (ias/ifrs)، شهادة ماجستير، 59، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح.
- 4- عبد الكريم نعيجي، (2016/2017)، مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات، أطروحة دكتوراه، 121، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد.
- 5- حمزة شنوف، (2016/2017)، قياس مدى إستجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية وانعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، 9، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح.
- 6- خالد زرموت، (2010-2011)، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة ماجستير، 123-124، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 3.
- 7- خالد هادفي، (2018-2019)، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، أطروحة دكتوراه، 167-177، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.
- 8- خديجة رفيف، (2017/2018)، مراجعة القوائم المالية المجمعة في ظل إصلاحات مهنة المراجعة في الجزائر ودورها في تفعيل حوكمة الشركات. أطروحة دكتوراه، 36، البلدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة البلدة 02.
- 9- رشيد عريوة، (2010)، أساليب وطرق إندماج الشركات، رسالة ماجستير، 10، باتنة، علوم التسيير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة باتنة.

قائمة المراجع

- 10- رشيد عريوة، (2018/2017)، إعداد القوائم المالية المجمع وفق النظام المحاسبي المالي SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة حالة مجمع صيدال. أطروحة دكتوراه، 19-20، مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد بوضياف.
- 11- زوينة مخلخل، (2020/2019)، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، أطروحة دكتوراه، 58، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.
- 12- عبد الكريم نعيجي، (2017/2016)، مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات. أطروحة دكتوراه، 121، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد.
- 13- حمزة عقبي، (2017-2016). انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، 82، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 14- سعيد كارش، (2012/2011)، إدماج الحسابات في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع سودياف، مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، الجزائر، جامعة الجزائر 03.
- 15- سمية موهون، (2012/2011)، التحليل الاقتصادي والمالي للحسابات المجمع واتخاذ القرار على مستوى المجمع وخارجه، مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 3.
- 16- صلاح الدين بولعراس، (2016/2015)، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، رسالة دكتوراه، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة سطيف-1.
- 17- عبد الحليم سعدي، (2015/2014)، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة دكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.
- 18- سهام عزي، (2012/2011)، دراسة المقاربة الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة حالة مؤسسة عمومية، مذكرة ماجستير، 34-35، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، الجزائر، جامعة الجزائر 3.
- 19- فاروق سحنون، (2018/2017)، استخدام الأساليب الكمية لاتخاذ القرار ودورها في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، 36-37، سطيف-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف/الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف-1.
- 20- محمد الحافظ عيشوش، (2017/2016)، دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الادوية صيدال، أطروحة دكتوراه، 59-60، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.
- 21- محمد بشير إبراهيم الزعبي، (2011-2010)، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءمة المالية للعملاء، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، 79. بريطانيا، جامعة سانت كلمنس.
- 22- محمد مبارك فالح الذروة، (2014)، مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الاقتراض، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأردن، كلية الأعمال، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.
- 23- حورية شعيب، (2014/2013)، تسيير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.
- 24- صورية كحول، (2017/2016)، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، أطروحة دكتوراه، 84، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.
- 25- صونية كيلاني، (2007/2006)، مساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق الإدارة الاستراتيجية-دراسة حالة مجمع صيدال -. مذكرة ماجستير، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.

قائمة المراجع

- 26- فاطمة محبوب، (2016/2015)، تأثير التحالفات الإستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية دراسة حالة جمع صيدال، *أطروحة دكتوراه، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.*
- 27- يحيى فريك، (2012/2011)، إستراتيجيات التكامل العمودي في قطاع الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، *مذكرة ماجستير، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر.*

خامسا- المحاضرات:

1. البشير زيبيدي، (2017/2016)، *محاضرات في مقياس معايير المحاسبة الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، 91-92، الوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.*
2. خري عبد الناصر، (2009/2008)، *محاضرات في مالية المؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية (صفحة 17)، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة.*
3. سعيدة بورديمة، (2015/2014)، *مطبوعة دروس التسيير المالي، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية (صفحة 31)، قلمة، جامعة 8ماي 1945.*
4. عز الدين عبد الرؤوف، (2017/2016)، *محاضرات في مقياس التسيير المالي، مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم التسيير تخصص، إدارة أعمال (صفحة 30)، المسيلة، جامعة محمد بوضياف كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.*
5. العيد صوفان، (2018-2017)، *مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، موجهة لطلبة الماستر، 21، جيجل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة جيجل.*
6. كمال بن يخلف، (2017-2016)، *محاضرات في مقياس محاسبة الشركات، مطبوعة بيداغوجية، بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة أحمد بوقرة.*
7. يوسف مامش، (2015)، *محاضرات في محاسبة المجموعات، أقيت على طلبة السنة الثالثة lmd (تخصص مالية ومحاسبة /نظرية ونظم محاسبية)، 8، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية)، الجزائر، جامعة الجزائر 3.*
8. خالد جمال الجعارات، (24-25 نوفمبر، 2015)، *مختصر المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة جامعية، ورقلة، الجزائر، مطبعة جامعة قاصدي مرباح.*
9. محمد رزقي، (2018/2017)، *مطبوعة في مقياس التحليل المالي، 27-28، برج بوعرييج، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة البشير الإبراهيمي.*

سادسا- التقارير:

(2018). *GROUP SAIDAL administration 'd du consiel Rapport*. alger: groupe saidal.

سابعا - المواقع الإلكترونية:

www.saidalgroup.dz (26 مارس، 2020). تم الاسترداد من 18:0

II. المراجع باللغة الأجنبية

أولا- الكتب باللغة الأجنبية:

1. BACHY, B., & SION, M. (2009). *Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS*. PARIS: DUNOD.
2. BEN AMOR, H. (2006). *LA CONSOLIDATION DES BILANS*. LES ÉDITIONS RAOUF YAICH .

3. MESSEKDI, C. (2012). **TECHNIQUES DE CONSOLIDATION DES COMPTES DE GROUPE**. ALGER: EDITION HOUMA.
4. OBERT , ROBERT;. (2013). **PRATIQUE DES NORMES IFRS**. PARIS -DUNOD: 5 eme edition

ثانيا- الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية:

- 1- FATIMA ZAHRA LAIB) .JUN, 2017 .**AUDIT DES COMPTES CONSOLIDÉS CAS :GROUPE INDUSTRIEL DU PAPIER ET DE LA CELLULOS"GIPEC."***DIPLOME DE MASTER* .BOUMERDES ·SCIENCES DE GESTION ·ALGER: UNIVERSITIE DE BOUMERDES

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مساهمات الشركة الأم في شركاتها التابعة التي تمتلك فيها أكثر من 50%

8.1. Partenariat financier (participations)

8.1.1. Filiales détenues à plus de 50%

UM : Millions de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de SAIDAL %	Agrégats financiers	2016	2017	2018
IBERAL	2003	552 760	100%	C.A	13 235	16 152	18 458
				V.A	3 464	6 931	2 931
				E.B.E	-11 914	-9 113	-13 226
				R. Net	-36 895	-31 206	-49 959
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	-15	-15,5	-16,4
				Rentabilité	-150%	-155%	-164%
				V. mathématique	-5	-6	-6
SOMEDIAL	1994	2 171 800	59%	C.A	612 073	654 742	689 647
				V.A	304 281	111 417	214 552
				E.B.E	160 925	-38 008	77 119
				R. Net	-10 795	-207 779	-103 291
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	14	-1	-5,8
				Rentabilité	14%	-1%	-6%
				V. mathématique	114	99	94

الملحق رقم 02: مشاريع مشتركة

8.1.2. Joint-ventures

UM : Millions de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de SAIDAL %	Agrégats financiers	2016	2017	2018
WINTHROP PHARMA SAIDAL (WPS)	1999	426 200	30%	C.A	2 150 905	2 000 165	2 083 517
				V.A	429 526	780 503	712 148
				E.B.E	65 642	390 304	316 511
				R. Net	296 656	183 050	227 393
				Dividendes	26 699	21 966	Non encore perçus
				(+) ou (-) value	34	36	40
				Rentabilité	367%	385%	400%
				V. mathématique	44	46	50
PFIZER SAIDAL MANUFACTURING (PSM)	1998	912 000	30%	C.A	6 385 647	6 514 845	7 168 362
				V.A	-8 089	806 975	856 681
				E.B.E	-307 399	501 869	565 118
				R. Net	-378 996	155 525	-257 771
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	187	199,8	172
				Rentabilité	187%	200%	172%
				V. mathématique	287	300	272
TAPHCO	1999	1 083 484	44,51%	C.A	9 799	263 362	490 762
				V.A	-36 015	-36 094	52 217
				E.B.E	-45 551	-165 761	-106
				R. Net	-75 710	-269 659	-273 932
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	-2	-3,9	-6
				Rentabilité	-35%	-60%	-85%
				V. mathématique	4	3	1
SAIDAL NORTH AFRICA (SNM)	2012	150 000	49%	C.A	0	0	0
				V.A	-1 548	-785	-368
				E.B.E	-2 924	-2 515	-1 950
				R. Net	-3 322	-4 181	-3 777
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	-1	-2	-3
				Rentabilité	-4%	-7%	-9%
				V. mathématique	29	28	27

الملحق رقم 03: مساهمات أخرى

8.1.3. Autres partenariats

UM : Milliers de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de SAIDAL %	Agrégats financiers	2016	2017	2018
NOVER	2000	288 000	4,40%	C.A	413 549	447 425	688 710
				V.A	196 698	171 562	319 681
				E.B.E	-45 315	-19 636	93 290
				R. Net	-111 704	-106 877	2 514
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	2,8	2,5	2
				Rentabilité	289%	252%	243%
				V. mathématique	4	4	3
ALGERIE CLEARING	2000	240 000	2,34%	C.A	97 084	95 851	94 953
				V.A	74 340	76 381	73 161
				E.B.E	47 434	44 809	40 822
				R. Net	-17 745	-7 369	233 649
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	-0,7	-0,7	0,2
				Rentabilité	-68%	-71%	24%
				V. mathématique	0,32	0,29	1
ACDIMA	1999	90 000 (Milliers de Dinars Koweïtien)	0,43%	C.A KWD	7 939	Données non encore transmises	Données non encore transmises
				CA DZD	2 875 424		
				V.A KWD	940		
				VA DZD	340 360		
				R. Net KWD	2 465		
				R.Net DZD	892 692		
				Dividendes	0		
				V. mathématique			
GRP ALGERIE CORPORATE UNIVERSITIES	2016	14 000	7,14%	C.A	/	/	140
				V.A	/	/	-3 048
				E.B.E	/	/	-9 435
				R. Net	/	/	-10 540
				Dividendes	/	/	0
				(+) ou (-) value	/	/	-8
				Rentabilité	/	/	-75%
				V. mathématique	/	/	2,5

الملحق رقم 04: شركات مشتركة قيد التصفية

8.1.4. Sociétés conjointes en liquidation

UM : Milliers de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de SAIDAL %	Agrégats financiers	2016	2017	2018
JORAS PHARMACEUTICAL (en liquidation)	1999	90 000	30%	C.A	0	0	0
				V.A	-1 688	-274	-522
				E.B.E	-2 593	-2 934	-709
				R. Net	18 989	-2 975	-42
				Dividendes	0	0	0
				(+) ou (-) value	-5,8	-5,8	-6
				Rentabilité	-98%	-97%	-97%
				V. mathématique	0,1	0,2	0,2

الملحق رقم 05: محفظة مساهمات مجمع صيدال

Définition du périmètre de consolidation

Le périmètre de consolidation intègre les deux filiales IBERAL (100%) et SOMEDIAL (59%) ainsi que d'autres participations. La consolidation concerne les sociétés ci-après :

UM : DA

Filiales et entités associées	Capital social		participations détenues		
	Nombre d'actions	Montant	Nombre d'actions	Montant	%
1 FILIALES					
IBERAL	55 276	552 760 000,00	55 275	552 750 000,00	99,998%
SOMEDIAL	21 718	2 171 800 000,00	12 813	1 281 300 000,00	59,00%
EDIC (SNIC)	500	5 000 000,00	500	5 000 000,00	100,00%
S/ TOTAL (01)		2 729 560 000,00		1 839 050 000,00	
2 AUTRES SOCIETES					
SAIDAL NORA	5 000	150 000 000,00	2 450	73 500 000,00	49,00%
TAPHCO	165 165	1 083 482 400,00	73 515	482 225 600,00	44,51%
P.S.M	9 120	912 000 000,00	2 736	273 600 000,00	30,00%
W.P.S	42 620	426 200 000,00	12 786	127 860 000,00	30,00%
JORAS	15 000	90 000 000,00	4 500	27 000 000,00	30,00%
NOVER	288 000	288 000 000,00	12 672	12 672 000,00	4,40%
ALGERIE CLEARING	240 000	240 000 000,00	5 625	5 625 000,00	2,34%
ACDIMA	9 000		37	44 667 575,00	0,43%
SAIDAL SOLUPHARM	15 000	150 000 000,00	5 250	52 500 000,00	35,00%
GPR algeria corporate universite	1 400	14 000 000,00	100	1 000 000,00	7,14%
S/ TOTAL (02)		3 353 682 400,00		1 100 650 175,00	
TOTAL (01)+(02)		6 083 242 400,00		2 939 700 175,00	

Les participations ayant une moins-value n'ont pas été incluses dans le périmètre de consolidation.

الملحق رقم 06: ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة – جانب الأصول –

1 . Bilan Exercice 2018 de la Société Mère

1.1. Actif du Bilan (Société mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	375 991 692,60	237 242 456,77	138 749 235,83	12 120 176,05
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	9 122 499 237,77
Bâtiments	6 325 637 912,96	4 649 825 764,79	1 675 812 148,17	1 080 477 718,20
Autres immobilisations corporelles	17 138 456 154,21	13 585 264 692,41	3 553 191 461,80	1 041 699 916,09
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 555 198 258,95	0,00	10 555 198 258,95	13 302 394 720,76
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	462 033 246,90	2 477 666 928,10	2 878 719 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	151 716 852,87	0,00	151 716 852,87	156 010 062,87
Impôts différés actif	318 510 346,41	0,00	318 510 346,41	290 053 362,19
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 051 473 784,42	18 934 366 160,87	23 117 107 623,55	32 275 750 176,25
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 273 308 651,69	667 793 354,53	5 605 515 297,16	4 364 975 309,76
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 290 022 773,75	1 657 277 910,11	3 632 744 863,64	3 105 203 300,94
Autres débiteurs	2 017 384 318,21	7 500,00	2 017 376 818,21	1 709 278 222,98
Impôts	138 792 346,50	11 998 830,46	126 793 516,04	100 851 920,55
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 114 228 586,22	76 896 881,94	3 037 331 704,28	4 698 936 566,30
TOTAL ACTIF COURANT	16 852 296 665,56	2 413 974 477,04	14 438 322 188,52	13 997 805 309,72
TOTAL GENERAL ACTIF	58 903 770 449,98	21 348 340 637,91	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

الملحق رقم 07: ميزانية الشركة الأم صيدال قبل المعالجة – جانب الخصوم-

1.2. Passif du Bilan (Société mère)

UM : DA

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'État	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 263 207 027,34	12 792 833 494,93
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 578 555 153,30
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	225 264 110,76	-157 297 796,64
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	18 957 307 099,06	26 869 288 672,84
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 617 741 786,58	10 489 615 502,36
Impôts (différés et provisionnés)	2 377 222,01	0,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 407 039 675,99	1 321 044 280,68
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 620 803 952,82	12 870 652 571,84
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 000 103 976,88	1 324 510 088,67
Impôts	179 607 313,70	709 248 220,05
Autres dettes	3 682 456 439,87	4 054 421 969,79
Trésorerie passif	115 151 029,74	445 433 962,78
TOTAL PASSIF COURANT III	5 977 318 760,19	6 533 614 241,29
TOTAL GENERAL PASSIF	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

الملحق رقم 08: حسابات النتائج لمجمع صيدال قبل المعالجة

1.3. Tableau de Compte de Résultats (Société mère)

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	9 627 669 617,30	9 610 663 720,30	88,81%	0,18%
Variation stocks produits finis et en cours	206 569 542,16	-445 404 405,32	42,66%	146,38%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 834 239 159,46	9 165 259 314,98	86,84%	7,30%
Achats consommés	-4 143 149 298,10	-3 382 283 278,19	111,20%	22,50%
Services extérieurs et autres consommations	-1 012 879 210,65	-952 170 610,90	99,88%	6,38%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 156 028 508,75	-4 334 453 889,09	108,78%	18,95%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 678 210 650,71	4 830 805 425,89	71,05%	-3,16%
Charges de personnel	-3 186 097 946,17	-2 709 238 895,90	105,17%	17,60%
Impôts, taxes et versements assimilés	-160 057 490,45	-158 926 511,12	95,25%	0,71%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 332 055 214,09	1 962 640 018,87	39,33%	-32,13%
Autres produits opérationnels	1 142 352 643,62	114 704 843,76	8101,05%	895,91%
Autres charges opérationnelles	-142 890 390,41	-51 702 530,63	281,60%	176,37%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 287 214 651,31	-735 099 379,24	84,28%	75,11%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	321 577 514,29	362 742 047,22	473,33%	-11,35%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 365 880 330,28	1 653 284 999,98	72,23%	-17,38%
Produits financiers	191 627 016,37	162 892 992,61	195,69%	17,64%
Charges financières	-159 258 487,69	-101 670 170,27	230,22%	56,64%
VI - RESULTAT FINANCIER	32 368 528,68	61 222 822,34	112,59%	-47,13%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 398 248 858,96	1 714 507 822,32	72,84%	-18,45%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 572 318,00	/	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 081 462,33	3 594 175,27	567,39%	-686,55%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 489 796 333,74	9 805 599 198,57	99,87%	17,18%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 197 672 074,45	-8 372 257 869,52	106,44%	21,80%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%

الملحق رقم 09: الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2017 و 2018 - جانب الأصول-

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM - DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	378 857 436,59	239 123 450,08	139 733 986,51	13 643 850,95
Immobilisations corporelles				
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 492,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	45 104 428 321,40	20 273 815 748,32	24 830 612 573,08	33 959 354 465,81
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 956 065 304,74	667 793 354,53	6 288 271 950,21	4 883 145 010,78
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	17 402 972 100,86	2 659 240 712,02	14 743 731 388,84	14 359 590 124,42
TOTAL GENERAL ACTIF	62 507 400 422,26	22 933 056 460,34	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

الملحق رقم 10: الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2017/2016 – جانب الأصول-

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	211 701 398,37	198 057 547,42	13 643 850,95	16 879 626,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	10 383 338 837,77	0,00	10 383 338 837,77	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 525 649 404,61	5 759 342 500,47	1 766 306 904,14	1 692 900 275,48
Autres immobilisations corporelles	15 441 341 953,87	14 089 777 801,58	1 351 564 152,29	1 299 353 290,89
Immobilisations en concession	280 023 210,00	3 661 722,62	276 361 487,38	277 770 251,06
Immobilisations en cours	13 501 512 857,53	0,00	13 501 512 857,53	11 189 299 772,01
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 466 608 492,92	0,00	1 466 608 492,92	1 388 910 621,59
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	60 980 880,06	630 537 294,94	632 578 120,03
Autres titres immobilisés	4 000 000 000,00	0,00	4 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	157 814 646,73	0,00	157 814 646,73	154 332 649,23
Impôts différés actif	296 251 741,16	0,00	296 251 741,16	291 018 838,11
TOTAL ACTIF NON COURANT	54 071 174 917,96	20 111 820 452,15	33 959 354 465,81	30 441 796 482,93
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5 512 385 257,34	629 240 246,56	4 883 145 010,78	5 729 341 770,32
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 077 251 577,03	1 885 169 800,46	3 192 081 776,57	3 640 948 917,45
Autres débiteurs	1 357 995 866,76	377 579,41	1 357 618 287,35	1 255 089 406,58
Impôts	181 290 731,18	11 998 467,60	169 292 263,58	173 799 702,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 825 205 639,02	86 312 842,07	4 738 892 796,95	5 131 000 388,34
TOTAL ACTIF COURANT	16 972 689 060,52	2 613 098 936,10	14 359 590 124,42	15 948 740 174,48
TOTAL GENERAL ACTIF	71 043 863 978,48	22 724 919 388,25	48 318 944 590,23	46 390 536 657,41

الملحق رقم 11: الميزانية المالية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2018/2017-جانب الخصوم-

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecart de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	19 796 410 396,58	27 931 531 057,74
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 971 323 611,56	13 318 697 612,35
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	6 806 609 953,78	7 068 715 920,14
TOTAL GENERAL PASSIF	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

الملحق رقم 12: الميزانية المدمجة لمجمع صيدال للسنوات 2017/2016 – جانب الخصوم-

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 991 033 164,36	12 861 813 853,88
Ecart de réévaluation	1 585 712 860,28	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	955 727 524,41	1 037 081 287,61
Résultat Net	1 376 295 647,88	1 509 161 605,06
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 080 714 611,43	-1 766 796 831,10
Intérêts minoritaires	881 619 980,04	1 015 179 929,35
TOTAL I	27 931 531 057,74	27 464 009 197,27
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 894 562 658,08	8 973 229 626,56
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	1 059 992 788,80	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 346 632 170,47	1 345 087 321,65
TOTAL PASSIF NON COURANT II	13 318 697 612,35	11 397 228 495,69
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 436 731 269,94	2 430 054 019,90
Impôts	726 697 526,43	776 153 641,37
Autres dettes	4 107 579 876,69	3 512 927 858,77
Trésorerie passif	797 707 247,08	810 163 444,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 068 715 920,14	7 529 298 964,45
TOTAL GENERAL PASSIF	48 318 944 590,23	46 390 536 657,41

الملحق رقم 13: حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال لسنوات 2018/2017

2.3. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	10 317 577 775,54	10 265 897 771,06	88,10%	0,50%
Variation stocks produits finis et en cours	272 122 098,95	-558 329 961,16	52,76%	148,74%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 589 699 874,49	9 707 567 809,90	86,61%	9,09%
Achats consommés	-4 624 142 242,57	-3 755 793 245,73	109,60%	23,12%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 499 186,54	-1 002 621 754,72	100,13%	6,47%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 641 429,11	-4 758 415 000,45	107,69%	19,61%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 898 058 445,38	4 949 152 809,45	70,56%	-1,03%
Charges de personnel	-3 329 762 210,93	-2 866 108 087,05	104,82%	16,18%
Impôts, taxes et versements assimilés	-169 982 582,04	-167 524 872,66	94,54%	1,47%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 398 313 652,41	1 915 519 849,74	39,00%	-27,00%
Autres produits opérationnels	1 159 167 515,64	120 876 666,93	7418,71%	858,97%
Autres charges opérationnelles	-188 852 963,84	-58 405 988,66	319,38%	223,35%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 454 793 798,08	-868 249 692,56	89,39%	67,55%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	380 039 983,32	370 500 844,60	559,38%	2,57%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 293 874 389,45	1 480 241 680,05	65,27%	-12,59%
Produits financiers	200 013 164,65	163 571 611,87	199,85%	22,28%
Charges financières	-254 951 764,57	-164 840 374,12	194,88%	54,67%
VI - RESULTAT FINANCIER	-54 938 599,92	-1 268 762,25	178,72%	4230,09%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 238 935 789,53	1 478 972 917,80	63,48%	-16,23%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 583 318,00	1180,37%	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 232 781,46	7 032 819,01	571,46%	-401,91%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 328 920 538,10	10 362 516 933,30	99,34%	18,98%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 195 958 029,11	-9 168 160 152,51	106,98%	22,12%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Résultats minoritaires	44 778 352,30	85 189 898,58	/	-47,44%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	-3 526 470,31	96 748 968,51	/	-103,64%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88	60,38%	-14,68%

الملحق رقم 14: حسابات النتائج المدمج لمجمع صيدال للسنوات 2016 و2017

2.3. Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

COMPTE DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	R/O	Evolution 2017/2016
Chiffre d'affaires	10 265 897 771,06	10 223 411 484,28	89,79%	0,42%
Variation stocks produits finis et en cours	-558 329 961,16	265 663 623,51	2958,52%	-310,16%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 707 567 809,90	10 489 075 107,79	85,05%	-7,45%
Achats consommés	-3 755 793 245,73	-3 663 777 474,24	95,19%	2,51%
Services extérieurs et autres consommations	-1 002 621 754,72	-928 780 089,72	104,13%	7,95%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 758 415 000,45	-4 592 557 563,96	96,94%	3,61%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 949 152 809,45	5 896 517 543,83	76,08%	-16,07%
Charges de personnel	-2 866 108 087,05	-3 023 474 168,42	83,33%	-5,20%
Impôts, taxes et versements assimilés	-167 524 872,66	-173 817 524,53	92,79%	-3,62%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 915 519 849,74	2 699 225 850,88	66,39%	-29,03%
Autres produits opérationnels	120 876 666,93	72 651 701,08	327,48%	66,38%
Autres charges opérationnelles	-58 405 988,66	-99 258 043,60	167,02%	-41,16%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-868 249 692,56	-1 299 102 638,36	77,59%	-33,17%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	370 500 844,60	719 627 105,07	275,07%	-48,51%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 480 241 680,05	2 093 143 975,07	77,80%	-29,28%
Produits financiers	163 571 611,87	183 271 195,24	224,10%	-10,75%
Charges financières	-164 840 374,12	-177 710 456,40	113,36%	-7,24%
VI - RESULTAT FINANCIER	-1 268 762,25	5 560 738,84	1,75%	-122,82%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 478 972 917,80	2 098 704 713,91	80,80%	-29,53%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-277 583 318,00	-628 653 272,00	81,01%	-55,84%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	7 032 819,01	-96 986 328,41	68,73%	-107,25%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 362 516 933,30	11 464 625 109,18	88,88%	-9,61%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 168 160 152,51	-9 897 587 338,86	90,05%	-7,37%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 194 356 780,79	1 567 037 770,32	80,84%	-23,78%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 194 356 780,79	1 567 037 770,32	80,84%	-23,78%
Résultats minoritaires	85 189 898,58	4 426 500,76	-342,29%	1824,54%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	96 748 968,51	-62 302 666,02	/	-255,29%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 376 295 647,88	1 509 161 605,06	94,75%	-8,80%

الملحق رقم 15: جدول تدفقات الخزينة المدمج

1.4. Tableau des flux de trésorerie

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	10 472 069 477,17	9 847 713 875,51
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 339 218 746,31	-5 801 860 431,32
Intérêts et autres frais financiers payés	-78 971 094,82	-2 551 712 872,80
Impôts sur les résultats payés	-304 125 805,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 294 382 296,67	- 868 946 566,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 000 000 000,00	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	-
Intérêt encaissés sur placements financiers	150 451 388,88	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23 017 682,38	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-120 913 225,41	-846 446 566,31
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-342 371 865,00	-3 690 980,00
Encaissements provenant d'emprunts	-	85 070 192,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-105 335 003,97	-635 564 055,08
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 447 706 868,97	-554 184 843,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-1 818 866 263,34	93 509 162,08
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 047,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Variation de trésorerie de la période	-1 818 866 263,34	93 509 162,08

الملحق رقم 16: جدول التغيرات في الأموال الخاصة

1.5. Tableau des variations des capitaux

UM : DA

DESIGNATION	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESERVES ET RESULTAT
Solde au 31 Décembre 2017	2 500 000 000,00	-	-	8 800 555 780,18	14 821 948 621,78
Changement de méthode comptable				798 951 240,49	
Correction d'erreurs significatives					
Réévaluation des Immobilisations					
Dotation de l'état					
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					- 400 000 000,00
Tantièmes					- 4 770 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs					- 124 489 261,53
Affectation report à nouveau					- 956 249 037,13
Augmentation de Capital					
Résultat net de l'exercice					1 433 341 329,05
Solde au 31 Décembre 2017	2 500 000 000,00	-	-	9 599 507 020,67	14 769 781 652,17
Changement de méthode comptable					
Correction d'erreurs significatives				382 561 907,40	
Réévaluation des Immobilisations				- 313 520 451,63	
Dotation de l'état				-8 310 179 492,20	
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat					
Dividendes payés					- 450 000 000,00
Tantièmes					- 5 670 000,00
Prime d'intéressement aux travailleurs					- 350 000 000,00
Affectation report à nouveau					- 157 297 796,64
Augmentation de Capital					
Résultat net de l'exercice					1 292 124 259,29
Solde au 31 Décembre 2018	2 500 000 000,00	-	-	1 358 368 984,24	15 098 938 114,82